

مكتبة العصر
سنة ١٣٨٥
عمرها ١٣٨٥

١٤٧٧

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | H. Hüme

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No. | 1977



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون وعليه التكلان

الحمد لله الذي وضع الالسنه واللغات وافصنامعاني الراكيب والكلمات والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد واله واصحابه الكرام ومن تبعهم الى قيام الساعة وساعة المقيام
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني الباري محمد امين بن محمد الاسكندري هذه
حواشي على شرح القاضل المحقق والتحرير المدقق عصام الدين الاسفرائني للرسالة
الوضعية العنصرية التي افادها الامام الهمام عضد الملل والدين اعلى الله درجته
في دار السلام كتبها حين المذاكرة مع بعض الاخوان لتكون تذكرا ونصرة عند الذهول
والنسيان وقد تصدى لتعنيته جمع كثير من الفضلاء وجم غفير من بناة العلماء
لكن اذ نظرت في هذه الحواشي ناظرا ما هر يصدر حديثكم نزل الاول للاخرف فيها ما هو من
قبيل الوردات من التعقيقات والتدقيقات وتوضيح القوامض والعويصات وحل كثير
من الشبه والمشكلات على وجه العدل والانصاف متجنباً عن السلوك الى مسالك الاعتقاف
والله الهادي الى احسن السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل قوله للايماء الى المعاني المترتبة الموجودة
في التعقل فقط اي لا الموجودة فيه وفي التلفظ ولا الموجودة فيها وفي الكتابة على تقدير
تقديم الديباجة التي هي الالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني في الرسالة
التي هي عبارة عن الالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني على ما هو المرجح
من الاحتمالين المشهورين في اطلاق الكتب والرسالة اعني احتمال كونها عبارة
عن تلك الالفاظ واحتمال كونها عبارة عن معانيها اذ لو كانت الرسالة بهذه
المعنى متقدمة على الديباجة تجاز ان تكون هذه للايماء الى المعاني الموجودة
في التعقل والتلفظ وفيها وفي الكتابة ان كانت كتابتها متقدمة على الديباجة

احتمال من الاحتمالين المشهورين في اطلاق الكتب والرسالة اعني احتمال كونها عبارة
عن تلك الالفاظ واحتمال كونها عبارة عن معانيها اذ لو كانت الرسالة بهذه
المعنى متقدمة على الديباجة تجاز ان تكون هذه للايماء الى المعاني الموجودة
في التعقل والتلفظ وفيها وفي الكتابة ان كانت كتابتها متقدمة على الديباجة

ايضا

ايضا فلا يصح الحكم بكونها للايماء الى المعاني الموجودة في التلفظ فقط فالمراد
بالرسالة هو الاحتمال المرجح المتبادر بل قوله تقدم الديباجة يعني تقدم هذه
لايماء الخ يعني انه المراد بالديباجة هي ليست الالفاظ الخصوصية ولا يوجد
لتقدمها على الرسالة محال كونها عبارة عن المعاني بعد كونها ايماء الى المعاني المترتبة الموجودة
في التعقل فانه يقتضي ان تكون تلك المعاني متقدمة على الديباجة كما لا يخفى ويمكن ان يراد
بالرسالة الاحتمال المرجح اعني كونها عبارة عن المعاني بان يراد بها دلالتها على المعاني
على تقدير تقدم الديباجة على عبارات الرسالة ودلالتها والموجودة فيه اي في التعقل
وفي التلفظ وفيها وفي الكتابة على تقدير تقدمها اي تقدم الرسالة بالمعنى المذكور
بل تقدم كتابتها ايضا على الديباجة عبر عنها اي عن المعاني التي هي غير محسوسة
اصلا سواء وجدت في التعقل فقط او فيه وفي التلفظ وفيها وفي الكتابة بهذه
اي بهذه اللفظة او بلفظة هذه ففيه لطافة لتزليلها من زلة المحسوس الشاهد
فغير ما يدل على التشبيه باستعارة مصرحة والقرينة المانعة عن ارادة الحقيقة
عقلية وقوله مبالة لانه لتزليل فيكون علة العلة صريحة وعلة للتعبير المذكور
اشارة لان علة العلة لشيء علة لذلك الشيء ويجوز ان يكون علة للتعبير العلة
بالتزليل فيكون علة للتعبير المذكور صريحة وعلة لعلة العلة اشارة والتعليل
الاول من قبيل قعدت عن الحرب جينا والثاني من قبيل ضربت زيدا تأديبا وقوله
اعتناء بشأن الحكم يجوز ان يكون علة للمبالغة في كمال تعينها وتميزها ويجوز
ان يكون علة للتزليل للعلة بالمبالغة على قياس ما مر والمراد بالحكم الحكم
بقوله بقوله فائدة على المحكوم عليه المشار اليه بهذه ويجوز ان يراد
به المحكوم به وهو الفائدة يعني ان الاعتناء بشأن الحكم او المحكوم به
يقتضي كمال تميز المحكوم عليه فبالغ في تميزه يجعله محسوسا مشاهدا
وانما اعتنى بشأن هذا الحكم لان المقصود من تدوين الرسالة اثباته وبيان
لا غير وقوله اورمزا الانسب من جهة المعنى ان يكون معطوفا على قوله

نما قال لا اجد في الالفاظ دلالة على المعاني بل هي دلالة على المعاني

ط
وينبغي ان يعلم انه وان كانت موجودة
في التلفظ والكتابة على هذا التقدير
فكن الاشارة اليها انما هي باعتبار
وجودها مترتبة ومجمعة في التعقل
اجمالا لان وجودها في التلفظ انما هو
على سبيل التعاقب فلا يصلح الحكم
عليها بالفائدة بهذه الاعتبار
ولوجود المحسوس في الكتابة
انما هو ضعيفة وحدة لا مجموع الكتاب
ص

مبالغة في كمال تعيينها وتميزها فيكون علة التنزيل المذكور او علة للتعبير
 المعلن بالتنزيل ايضاً ويجوز ان يكون معطوفاً على قوله اعتناء بشأن الحكم
 بجملة على ان يكون علة للتنزيل المعلن بالمبالغة والتعبير المعلن بالتنزيل
 المعلن بالمبالغة كما عرفت واما عطفه عليه مع جملة على ان يكون علة
 للمبالغة في كمال تعيينها وتميزها فغير مناسب كما يظهر بالرجوع الى
 الوجدان وكذا عطفه على قوله لتنزيلها غير مناسب لان التعبير
 المذكور لا يكون رمزاً الى ذلك الا بعد التنزيل المذكور وبواسطته فلا يناسب
 جعل الرمز علة له ابتداءً كما لا يخفى وقوله قريبة المأخذ لان هذه
 المشار اليه القريب فعلى هذا المناسب ان يقول كالامور المحسوسة القريبة
 الا انه ترك هذا الوصف حملاً للحسوس على ما هو الكمال منه فلتتميم
 هذه الفائدة وهي الرمز الى انها سهلة التناول افراد الفائدة في ذهن
 فقال فائدة ويجوز ان يكون المعنى اراد افراد الفائدة في اللفظ فقال فائدة
 مع انها عبارة عن الفوائد لان كل مسألة من مسائلها فائدة وقوله لجعلها
 في التناول كالامر الواحد علة للافراد المعلن بالتميم والعقول المعلن به
 فيكون علة للعلية في المال ويجوز ان يكون علة للتميم فيكون علة
 العلة وقوله او اشار بالافراد عطف على قوله فلتتميم هذه الفائدة
 افراد الفائدة بحسب المعنى فكانه قال اشار بافراد الفائدة
 الى تميم هذه الفائدة او اشار بافرادها الى انزالها واما عطفه
 على قوله افراد الفائدة فما لا يستقيم بحسب المعنى اذا المعنى
 فلتتميم هذه الفائدة اشار بافراد الفائدة الى انها وان كانت
 الى لا انه ان لوحظ جعلها في التناول كالامر الواحد فيقول هذا
 الوجه الى الوجه الاول وان لم يلاحظ ذلك لم يكن الافراد لتميم
 هذه الفائدة وقوله اوراعي مطابقة هذه عطف على قوله

اي كقوله مبالغة
 منه

او اشار

او اشار الى معنى اعم بالافراد مطابقة لفظه هذه بالفائدة
 في الافراد بحسب اللفظ قوله وقد افيد نقل عنه ان افيد اشارة
 الى الاستاد المدقق مولانا مسعود الشرواني وذكر ايماء الى الممتاز
 بين الفحول خواجه ابوالقاسم السمرقندي وقيل رمز الى اول
 شريح للرسالة الممتاز من بين تلامذة سيد المحققين قدس سره
 مولانا خواجه علي السمرقندي قوله انه افاد بد اي بافراد الفائدة
 الى ان لهذه الفوائد المذكورة في الرسالة جهة واحدة اي جهة وامراً
 صار سبباً لوحدة تلك الفوائد المتكررة في ذواتها والتعددية في انفسها
 واستحسن بسببها عدتها شيئاً واحداً وتسميتها باسم واحد
 وتفردها بالتدوين فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من قبيل
 اضافة السبب الى المسبب تضبطها بان جعلها واحدة
 وحدة اعتبارية والمراد بالضبط المعتد به بان يكون تلك
 الجهة موضوعها او فائتها كالكلية من حيث الاعراب
 والبناء وكعصمة اللسان عن الخطاء في المقال بالنسبة الى علم
 النحور والاول جهة ذاتية والثاني عرضية فالجهة الذاتية
 لتلك الفوائد اللفظ الموضوع من حيث افادته المعنى فله الموضوع
 في التقسيم الذي هو مقصود بالذات في هذه الرسالة كما سيأتي
 تفصيل ذلك والجهة العرضية لها هي معرفة مدلولات اللفظ
 الموضوع وامتيار كل نوع منها عما سواه كما سيظهر في الخاتمة
 ان شاء الله تعالى قوله والفائدة لغة ما استفدته من علم
 او مال قيل الاولى ما حصلت الى لئلا يتوهم الدور والجواب
 المشهور لا يجري ههنا تدبر انتهى اقول وجه عدم جريان الجواب
 المشهور الذي هو ان يراد بما في التعريف المعنى اللغوي وفي المعرف المعنى

قاله عبد الله افندي
 الكردي

الاصطلاح ظاهر لان كلاهما لغويان ههنا لكن يمكن ان يجاب عنه
 بان يقال المراد بالاستفادة التحصيل مطلقا من غير ملاحظة
 معنى الفائدة فيه والى هذا اشار بقوله الاولى دون الصواب
 وقوله تدبر قوله ما استفدت فكا انه مأخوذ من القيد بمعنى
 استحداث المال والخير فيكون معنى الفائدة المستحدث من المال
 والخير فيكون معتلا يابا وقيل الفائدة اسم فاعل من فائدة
 اذا اصبحت فواده فعلى الفائدة المصيبة الى الفواد فيكون مرموزا
 وقيل الفائدة اسم فاعل من فاد بمعنى حصل قال في الصحاح الفائدة ما استفدت
 من علم او مال تقول منه فادته فائدة بمعنى حصلت له فائدة انتهى
 فيكون الفائدة مأخوذا من الفعل اللازم بعد جعله متعديا كما اشار اليه
 بقوله ما استفدت فافهم قوله من حيث هو كذلك اى من حيث انه يترتب
 عليه ويكون ثمرة له وهذا احتراز عما يترتب عليه من حيث انه على طرف
 الفعل فانه يسمى غاية وعما يترتب عليه من حيث كونه مطلوبيا بذلك
 الفعل فانه يسمى غرضا وعما يترتب عليه من حيث كونه باعشا
 للفاعل على الفعل فانه يسمى علة غائية قوله وح يكون قسما اى حين
 كون ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك ما الاجله
 الاقدام عليه يكون قسما من الغرض عند من فستره اى الغرض
 بما الاجله اقدام الفاعل على الفعل فانه اعم من ان يكون مترتبا
 على الفعل ولا فيكون المترتب الذى لا اجله اقدام الفاعل على الفعل
 احص منه مطلقا وقسما منه واما على تقدير ان لا يكون المترتب
 المذكور ما الاجله اقدام عليه فيكون مبانيا للغرض ومع قطع النظر
 عن كونه ما الاجله اقدام وعدم كونه كذلك يكون اعم من وجهه من الغرض
 بهذا التفسير وههنا بحث وهو ان الفائدة على التفسير المذكور عبارة

فان المصلحة المترتبة
 على الفعل يصيب
 فواد فاعله ويؤثر
 فيه كذا نقل

عما يترتب على الفعل من حيث انه مترتب عليه والغرض عند من فستره
 بما الاجله اقدام الفاعل على الفعل مقيد بقيد الحيثية ايضا
 اى من حيث انه ما الاجله اقدام عليه كما اشار اليه اتفاق يكون بينهما مباينة
 لتباين الحيثيتين وجوابه ان ما ذكره مبنى على قطع النظر عن الحيثيتين
 المذكورتين وح يكون المترتب المذكور قسما من الغرض بالتفسير المذكور فان قلت
 اذا كان قيد الحيثية مأخوذا في التعريف فلا يجوز عدم اعتباره قلت القيد
 على نوعين احدهما ما يجعل المقيد به مغاير للمقيد باخره انا كقيد الناطق
 والصاهل فان الحيوان الناطق مغاير للحيوان الصاهل بالذات وهو
 مما يجب اعتباره حين كونه مأخوذا في التعريف وثانيهما ما ليس كذلك
 بل المقيد به عين المقيد بالآخره انا كقيد الصاحل والمتعجب
 فان الانسان الصاحل والانسان المتعجب متحدان ذاتا وان تغاير
 اعتبارا وهذا القيد قد يعتبر فيفيد التغير الاعتبارى وقد لا يعتبر
 نظرا الى اتحادها ذاتا كما فيما نحن فيه قوله ونفسه اى ويكون المترتب
 المذكور حين كونه ما الاجله اقدام الفاعل على الفعل نفس الغرض
 عند من فستره بفائدة مترتبة على الشئ لاجلها الاقدام عليه
 قيد المترتبة لزيادة الكشف والايضاح فانه مأخوذ في مفهوم الفائدة
 اصطلاحا ويمكن جعله احترازا بان يجعل الفائدة على المعنى اللغوي
 واراد بالشئ الفعل بقريته قوله الاقدام عليه ولا شك ان المترتب
 على الفعل اذا كان ما الاجله اقدام الفاعل عليه يكون نفس الغرض المفسر
 بفائدة مترتبة على الفعل لاجلها الاقدام عليه واما بالنظر الى عمومته
 من ان يكون ما الاجله اقدام عليه وان لا يكون كذلك تكون الفائدة
 اعم مطلقا من الغرض بهذا التفسير وبالنظر الى عدم كونه ما الاجله
 الاقدام عليه يكون مبينا له كما لا يخفى قوله وجعل هذه اشارة الى

حتى يكون البحث عن احوال
الاشارة مقارنا للبحث
عنها من غير فصل
منها

الظاهر تقديم هذا الكلام على بيان معنى الفائدة وانما اخره
عنه لئلا يتخلل بين افراد الفائدة وبين بيان معناها شي آخر
واما الفصل بين الكلامين المتعلقين باسم الاشارة ببيان
افراد الفائدة فلكونه من تمة البحث الاول عن اسم الاشارة
كما لا يخفى وقوله التي هي اللفاظ الخ احتراز عن الرسالة بمعنى
اخر من معانيها ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن الرسالة
والكتاب وكان الظاهر في اطلاق الكتب والرسائل هو اللفاظ
باعتبار ردلائها على المعاني وقد اختار كون هذه اشارة الى المعاني
الترتبة الموجودة في التعقل لكنة البالغة في كمال تعيينها وتميزها
ونكتة الرمز الى انها سهلة التداول كما سبق كان لفظا ان يقول ان ما اختاره
وان كان لا يتجاوز نكتة لكنه خلاف ما هو الظاهر في اطلاق الرسائل
والكتب فدفعه بان كون هذه اشارة الى اللفاظ والعبارات وان كان
ظاهرا بالنظر الى ان الظاهر في اطلاق الرسائل والكتب هو اللفاظ
والعبارات لكنه خلاف الظاهر بالنظر الى احتياجه الى ارتكاب
تجاوز في حمل فائدة عليها فارتكاب خلاف الظاهر مشترك بين
التوجيهين غاية ما في الباب ان احدهما بالنظر الى هذه والاخر بالنظر
الى حمل الفائدة ولما كان ما اختاره متضمنا للنكات المذكورة
بخلاف كونها اشارة الى اللفاظ والعبارات كان راجعا حرييا
بالا اختيار هذا وانما لم يصنف اللفاظ والعبارات بما وصف به
المعاني التي جعل هذه اشارة اليها من كونها مرتبة موجودة في التعقل
مع ان اللفاظ والعبارات التي هي الرسالة ليست الا مرتبة موجودة
مجمعة في التعقل اجمالا كالمعاني واما وجودها متعاقبة وان كان
في التلفظ لكن ليس الحكم عليها بالفائدة بهذه الاعتبار فان الوجود

في التلفظ حرف واحد منها لعدم الحاجة الى هذا الوصف في هذا الصدد
بخلاف ما سبق كما لا يخفى قوله يجوز ان ارتكاب تجاوز
بان يجعل عليها الفائدة باعتبار ردلائها على المعاني التي هي فائدة في الحقيقة
وجاء به اطلاق اسم المدلول على الدال مجازا مرسل وذلك بالنظر الى المقام
كما اشار اليه بقوله اذ ما يستحق الخ ومعنى قوله ولما صح ان تلك الخ وان صح
في حدة انه مع قطع النظر عما يقتضيه المقام ان تلك المعاني المترتبة
فائدة الترتيب حقيقة الخ فلا منافات بين كلاميه قوله التفتيش
البلوغ عن احوال اللفاظ الموضوعات الخ البحث عن احوالها بان
يجعل تلك اللفاظ انواعا او عرضها الذاتي او نوع عرضها الذاتي
موضوع المسئلة ويجعل عليها تلك الاحوال وفيه اشارة الى ان موضوع
هذا الفن اللفاظ الموضوعات كما سبق قوله كما قيل اخرة عنها
اشارة الى ضعفه اذ لا يبقى ح فائدة في الحكم عليها بالفائدة لظهور
ان اللفاظ مرتبة على التلفظ فتدبر قوله على التقديرين اي على تقدير
جعل هذه للايماء الى المعاني المترتبة الموجودة في التعقل وتقدير
جعلها للايماء الى اللفاظ والعبارات والكل على التقدير الاول
مجموع معاني الامور الثلاثة والجزء كل طائفة من تلك المعاني وعلى
التقدير الثاني الكل مجموع اللفاظ تلك الامور والجزء كل طائفة
من القاطنات هذا واعلم ان بين اللفظ والمعنى ملازمة مخصوصة
يصح بها جعل كل منها طرفا للاخر كما اشار اليه السيد الشريف قدس سره
في حاشية شرح التلخيص فبالنظر الى ان المعنى حاصل اولاً في ذهن المتكلم
واللفظ امر عليه ثانياً كان المعنى اصلاً بالنسبة اليه فكان وضع
اللفظ في قالب المعنى فبهذا الاعتبار يصح جعل المعنى طرفاً للفظ
وبالنظر الى ان اللفظ اصل يدور عليه افهام المعنى منه بالنسبة

بيان ظلية المعنى للفظ
وعكسها بالاعتبارين

الى مخاطب صار اللفظ ظرفا للمعنى فكانه اخذ المعنى من قالب اللفظ فلهذا قيل اللفاظ قوالب المعاني اذا تمهد هذا فنقول يمكن ان يكون الاشتمال المذكور من قبيل اشتمال الطرف على المظروف على كل من التقديرين بان يكون المراد بهذه معاني الأمور الثلاثة وبالأمور الثلاثة الفاظها وبالعكس قوله اذا لا ضرورة ح يعنى لا يجب على تقدير كونه من قبيل وصف الدال بالاشتمال على المدلول حمل هذه الأمور الثلاثة على ما هو اجزاؤها اى اجزاء الفائدة التى هى عبارة عن اللفاظ والعبارة على التقدير الثانى اى لا يجب ان يكون المراد بهذه الأمور على هذا التوجيه اللفاظ والعبارة بل يجوز ان يراد بها المعاني والمدلولات وانما يجب ذلك لو كان المراد بالاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء فعلم ان هذا الكلام تعليل يجعل المذكور ودفع لما يتوهم من انه على التقدير الثانى وهو ان يراد بالفائدة اللفاظ والعبارة لا بد ان يحمل كل من الأمور الثلاثة على اللفاظ التى هى اجزاؤها فلا يكون من قبيل وصف الدال بالاشتمال على المدلول على التقدير الثانى وتقرير الدفع ما ذكرناه انفا قوله فاحتجج في بيان ذلك تحمل الخ ههنا حاشية منقولة عن الشارح لا بأس لنا في شرحها وبيانها لانها لا تخلوا عن الاجمال وهى قبوله التكلف الذى احتاج اليه هذا القائل انه جعل لفظة هذه المفهوم كلى هو طائفة من اللفاظ التى تعلقت الارادة بكتابتها فى زمان مخصوص لا فائدة معنى الطرفان اعنى قوله فى زمان وقوله لا فائدة متعلقان بالكتابة هو ان ذلك المعنى مقصود بالذات فقط كما فى التقسيم او متعلق به اى بذلك المعنى الذى هو مقصود بالذات على الإطلاق اى سواء كان متعلق الاعانة فى الشروع فيه كما فى المقدمة او متعلق

ط
اشارة الى اذ مرجع الضمير
القائده في قوله ووصف الفائدة
الخ وهى عبارة عن الرسالة

فكون اجزاؤها عبارة عن اللفاظ
والعبارة ايضا

اللاحق

اللاحق بالسابق كما فى الخاتمة وستقف عليه فى بيان وجه الحصر فقط قيد لقوله او متعلق به بعد تقييده بقوله على الإطلاق اى ليس ذلك المعنى مقصود بالذات مما يستحق بيان للمعنى المقصود بالذات والمعنى المتعلق به فى نظر المصنف ان يفرد باسم خاص بما يستحقه من الجهره فالاسم الذى يستحقه المعنى المقصود بالذات من تلك الجهة اسم التقسيم والاسم الذى يستحقه المعنى الغير المقصود بالذات المتعلق به تعلق الاعانة فى الشروع فيه من تلك الجهة اسم المقدمة والاسم الذى يستحقه المعنى الغير المقصود بالذات المتعلق به تعلق اللاحق بالسابق اسم الخاتمة وفى بعض النسخ بما يستحقه من الجهره والمآل واحد فعلى هذا التوجيه يكون الكلى والجزئى طائفة من اللفاظ وقوله او يند من المعانى بالرفع عطف على قوله طائفة من اللفاظ وشارة الى توجيه آخر التى قصد كتبه الفاظها فى ذلك الزمان مقصودة كانت بالذات او كانت متعلقة بها اى بالمعنى المقصودة بالذات كذلك اى مطلقا سواء كان متعلق الاعانة فى الشروع او متعلق اللاحق بالسابق فقط فعلى هذا التوجيه يكون الكلى والجزئى نبذا من المعانى قوله ووجه الحصر اى حصر الفائدة فى الاقسام الثلاثة على التقدير الاول وهو ان يراد بالفائدة المعانى المرتبة الوجودية فى العقل ان ما يتضمنه تلك الفائدة اولاً وبالذات اما جميع ما هو مقاصد قيد بقيد اولاً وبالذات احترازا عما يتضمنه تلك الفائدة ثانياً وبالواسطة وهى بعض ما هو مقاصد مثلاً وسيأتى بيان فائدته وانما كان ما يتضمنه تلك الفائدة اولاً وبالذات اما جميع ما هو مقاصد الخ لان تلك الفائدة كل اعتبارى وكل كل اعتبارى انما يتضمن اولاً وبالذات اجزاء اعتبر المعبر تركيب ذلك الكل منها

فهذه الفائدة انما يتضمن اولاً وبالذات اجزاء اعتبر المعبر وهو المص
ترك ذلك الكل منها وكلما كان كذلك كان ما يتضمنه الفائدة اولاً وبالذات
جميع ما هو مقاصد لانه الجزء الذي اعتبر المص تركب الفائدة منها
بخلاف ما هو بعض منه فانه وان كان جزء منها لكن لم يعتبر تركب الكل
منه فلماذا قال تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة هذا تفصيل ما به
الشارح فيما نقل عنه من ان ما يتضمنه الكل الاعتباري اولاً وبالذات
لجزء اعتبر المص تركب الكل منها انتهى قوله اولاً اي ليس ما يتضمنه
تلك الفائدة اولاً وبالذات جميع ما هو مقاصد فهو ما جميع ما يتعلق بها
ايها المقاصد اذ لا محال تكون بعض ما يتعلق بها لان ما يتضمنه تلك
الفائدة اولاً وبالذات ليس الا الجميع دون البعض كما عرفت فالجميع
ما خوذ في عقد الوضع فالنفي مسلط على كون الجميع مقاصد قوله تعلق
الاعانة في الشروع فيها بان كان ذلك للجميع بما يتوقف عليه الشروع
فيها او بما يورث بصيرة في الشروع او يكون بعضه مما يتوقف
عليه الشروع والبعض الآخر بما يورث البصيرة قوله فيكون
لاحقاً به في المعرفة اي يكون ما في الخاتمة لاحقاً بالتقسيم
في المعرفة لحوق الفرع بالاصل والنتيجة بالدليل مثلاً ان ما ذكر
في الخاتمة الفرق بين العلم والمضمهر وقد نبه له في التقسيم
حيث قال الثاني اي اللفظ الموضوع لمعنى مشخص فالوضع
اما مشخص او كلي والاول العلم والثاني مدلوله اما معنى في غيره
ومتعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف اولاً اي اولاً يكون
كذلك بان يكون معنى حاصل في نفسه متحصلاً بدون انضمام
اسم اخر اليه لكن لما كان الوضع كلياً وعاماً يحتاج حين الاستعمال
الى قرينة لا فائدة التعيين فالقرينة ان كانت في الخطاب

وهو انضاف ذات الموضوع
بوصفه وهو تركب تقيد
بجوانب عقد العمل اعني انضاف
ذات الموضوع بوصف المحول
فانه تركيب جري كما بين
في عمله مثله

اي العلم الشخصي واما العلم الجنسي
فخارج عن مورد القسمة اذ مفاه
كلي

اي الخطابية

اي الخطابية والكاملة فيشمل ضمير المتكلم والغائب ايضاً فالضمير
الى اخره ما ذكره فالفرق الظاهر منه بين العلم والضمير ان الوضع خاص
والعلم غير متعدد في العلم والوضع عام والمعنى متعدد في الضمير وايضاً ما ذكره
في الخاتمة الفرق بين الوصول وبين الضمير واسم الاشارة بتفاوت قرائنها
حيث قال الاشارة العقلية الحاصلة بالصلة في الوصول لا يفيد
التشخيص فان تقيد الكلي وهو معنى الوصول بالكلي وهو مضمون
الصلة لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب في الضمير وقرينة
الحص في اسم الاشارة فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين
وهذا اي الوصول كلياً وقد نبه له في التقسيم حيث قال فالقرينة
ان كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم
الاشارة او عقلية وهو الوصول والى ما ذكرناه مفصلاً اشار فيها
نقل عنه مجازاً فقال مثلاً معرفة ان القرينة وافيت استعمال الموضوع
للشخص بالوضع الكلي تنفع في الفرق بين كثر اقسامه بتفاوت القرائن
انتهى فان قيل قد ذكر في التنبيه الواقع في المقدمة ان ما هو من هذا القبيل
اي الموضوع بالوضع الكلي للشخصيات لا يفيد التشخيص
الا بقرينة معينة لا استواء نسبة الوضع الى المستويات فقد نبه
لما في الخاتمة في المقدمة ايضاً قلت نعم لكنه مجمل لم يفضل فيه
انواع القرائن من الخطابية والحسية والعقلية كما فصلها في التقسيم
فلماذا جعلها لاحقاً لا بالقدمة قوله وقيل لان الخ في بيان
كون الخاتمة لاحقاً بالتقسيم وانما مرصده لان ما ذكر في الخاتمة
كان نتيجة لما ذكر في التقسيم فالمناسب ان يجعل الحقوق مزيل
لحقوق الفرع بالاصل وهو المعنى بالحقوق في المعرفة كما اختاره
الشارح وان كان ما في الخاتمة معلوماً اجمالاً مما ذكر في التقسيم

اي الوصول عد كلياً نظر الى فهم
السامع من مجرد قرينة الصلة
والاشارة العقلية مع قطع النظر
عن الاختصاص الخارج لان الوصول
كلي حقيقة لانه موضوع
للمشخص على ما حقق ومضمون
الصلة مختصر في فرد نظر
الى الخارج مثله

وتفصيلا في الخاتمة وكان موضعا ومكتلا لما ذكر فيه فافهم قوله ويعلم منه
 اي من وجه الحصر على التقدير الاول وجه الحصر على التقدير الثاني وهو ان يراد بالفائدة
 الالفاظ والعبارات من حيث الدلالة على المعاني وتقريره ان يقال ما يتضمنه تلك
 الفائدة التي هي الالفاظ والعبارات اولاً وبالذات اما مجموع الدال على ما هو
 مقاصد فهو التقسيم والافراد ما جميع الدال على ما يتعلق بها تعلق الاعانة في
 الشروع فيها فهو المقدمة واما جميع الدال على ما يتعلق بها تعلق اللاحق
 بالسابق فهو الخاتمة او يقال ما يتضمنه تلك الفائدة اولاً وبالذات
 اما الدال على جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم والافراد اما الدال على جميع
 ما يتعلق بالجزء والكل واحد فتدبر قوله وما ذكرنا من وجه الحصر محفوظ
 عن الانتقاص منعا بجزء الجزاء اراد بالجزء كل واحد من المقدمة والتقسيم
 والخاتمة وجزء الجزاء مسألة او اكثر من كل منها ووجه كونه محفوظا عن الانتقاص
 به تقييد القسم بقوله اولاً وبالذات لانه لو لم يقيّد لم يصدق على جزء
 الجزاء كسئلة من المقدمة وعلى المركب من الجزاء وجزء الجزاء كالمركب
 من المقدمة ومسئلة من التقسيم وغير ذلك كالمركب من جزئي الجزئين
 او من الجزئين وجزء الجزاء انما يتضمنه الفائدة مع انه ليس مقدمة
 ولا تقسيما ولا خاتمة لان كلا منها عبارة عن مجموع طائفة مخصوصة
 من المعاني او من الالفاظ فقد صدق القسم على اشياء لم يصدق
 الاقسام على شئ منها فلما قيده بقوله اولاً وبالذات لم يصدق عليها
 كما لم يصدق عليها الاقسام فان شئ ما ذكر ليس ما يتضمنه الفائدة
 اولاً وبالذات بل بوسطها ما هو جزء اعتبر تركيب الكل منه فصار
 ما ذكره في وجه الحصر محفوظا عن الانتقاص بما ذكر منعا قوله وتعريفات
 الاقسام الحاصلة قوله الحاصلة صفة التعريفات من اي من وجه
 الحصر اذا حصل من وجه الحصر تعريفات الاقسام كما قال صاحب

الكافية

الكافية وقد علم بذلك حد كل واحد منها محفوظات عن الانتقاص
 بجزء الجزاء ووجه كونها محفوظات عنه تقييد القسم بقوله اولاً
 وبالذات او ذكر لفظ الجميع في الاقسام فانه اذا لم يقيّد به ولم يذكر
 لفظ الجميع يصدق تعريف المقدمة اعني ما يتضمنه الفائدة
 ويتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع على مسألة منها مع انها
 ليست مقدمة فلا يكون التعريف مانعا وكذا الكلام في تعريف التقسيم
 والخاتمة فلما قيد بقوله اولاً وبالذات او ذكر لفظ الجميع في التعريف
 لم يصدق على جزء الجزاء فعمل ان الحافظ عن انتقاص التعريفات بجزء الجزاء
 احدا لاثنين اعني التقييد بقوله اولاً وبالذات وذكر لفظ الجميع نعم
 ذكر لفظ الجميع وحده بدون التقييد المذكور لا يدفع انتقاص التعريفات
 بالمركب من الجزاء وجزء الجزاء بخلاف التقييد المذكور فانه يدفع
 انتقاص التعريفات به ايضا مع كون وجه الحصر محفوظا عن
 الانتقاص كما عرفت فيرد انه لا وجه ح لذكر لفظ الجميع بل الاولى
 الاكتفاء بالتقييد المذكور وجوابه انما ذكر لفظ الجميع في الاقسام
 تصريحاً بان الاعتبار فيها بمجموع طائفة مخصوصة لا مفرد
 كل صادق على كل مسألة منها قوله بخلاف الوجوه التي تذكر
 في وجه حصر الكتب والرسائل في اجزائها حيث لم يقيّد به
 بغيره اولاً وبالذات قوله ويعلم منه وجه اصلاحها اي يعلم
 مما ذكرنا من وجه الحصر وجه اصلاح تلك الوجوه والتعريفات
 الحاصلة منها بان يقدر في القسم قيدها اولاً وبالذات وقيل وهو
 ان يقدر لفظ الجميع في الوجوه التي ذكرت في حصر الكتب والرسائل
 انتهى وفيه ما مر من ان لفظ الجميع انما يدفع انتقاص التعريف
 بجزء الجزاء ولا يدفع انتقاص التعريف بالمركب من الجزاء وجزء الجزاء

ط لا يدفع انتقاص وجه الحصر
 اصلا وهو ظاهر

اي لا الحفظ وجه الحصر
 عن الانتقاص ولا الحفظ
 التعريفات عنه

وايضاً لا يدق التقاض وجه الحصر اصلاً قوله ولا يرد على حصر
 الفائدة في الأمور الثلاثة أي المقدمة والتقسيم والخاتمة هذه الجملة
 وهي قوله هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة فانها خارجة
 عن الأمور الثلاثة ونظائرها وهي قوله المقدمة وقوله تنبيه وقوله
 التقسيم وقوله الخاتمة تشتمل على تنبيهات فانها خارجة عن الأمور الثلاثة
 على التقدير الأول وهو ان يشار بهذه إلى المعاني المرتبة الموجودة في العقل
 ووجه عدم ورود ذلك على التقدير الأول ان شيئاً منها ليس من المعاني المرتبة
 الموجودة في العقل أما الأول فظاهر ان المحكوم عليه في هذه القضية
 أي قوله هذه فائدة تشتمل على ما عدا مفهومها من المعاني المرتبة الموجودة
 في العقل المشتملة على الأمور الثلاثة اشتمال الكل على الأجزاء وأما
 الأربعة الأخيرة فلان كل واحد منها بيان اسم دل على طائفة مخصوصة
 من المعاني المرتبة الموجودة في العقل ليمتاز كل طائفة عن الأخرى
 ولا وجه لادخال شيء منها في تلك الطائفة حال كون التصدير بها المصلحة
 الامتياز لا غير كما لا يخفى بخلاف التقدير الثاني وهو ان يشار بهذه
 إلى الرسالة التي هي الالفاظ والعبارات من حيث الدلالة على المعاني
 فان هذه الجملة ونظائرها داخلية في الرسالة بهذا المعنى بل الفاظ
 البسملة والحمد لله والديباجة داخلية فيها فيجمل حصرها في الأمور
 الثلاثة لان هذه الجملة ونظائرها ليست منها قيل ولا يخفى قوله شرطي
 على المصنف انه لا يمكن ان يدخل في الالفاظ المشار اليه بهذه
 الفاظ الجملة الأولى أي قوله هذه فائدة تشتمل على انتهى اقول
 سلمنا ذلك لكن يجوز ان يكون قوله بخلاف التقدير الثاني ايجاباً
 جزئياً فان الظاهر من قوله ولا يرد على حصر الفائدة الخ ان يكون
 سلباً كلياً أي لا يرد على الحصر شيء من هذه الجملة ونظائرها

فان تقدير المقدمة هذه المعاني
 وهذه الالفاظ وكذا الكلام
 في اخواته فكل منها جملة

م

فيه تفرص على الفاضل
 شيراً نشي سله

على

على التقدير الأول ونقيض السلب الكلي هو الايجاب الجزئي أي بخلاف
 التقدير الثاني اذ يرد على الحصر المذكور بعض ما ذكره وهو نظائرها هذه الجملة
 على هذا التقدير فتدبر قوله وان كان أي الايراد على التقدير الثاني مما لا يبالى
 ولا يعتد بامثاله اذ كون المقصود حصر ما هو المقصود من الفاظ الرسالة
 وهي الالفاظ التي هي ما عدا هذه الجملة ونظائرها في الأمور الثلاثة
 في غاية الظهور قوله ولعله سهو من قلم الناسخ يعني انه ليس بصادر
 من النص لان صدوره منه يستلزم ترك ما هو الأول لفظاً ومعنى
 اما معنى فهو ما اشار اليه بقوله لان ما ذكر فيه أي في التنبيه
 كما مر ذكرت في المقدمة فينبغي ان يكون قسمها من الرسالة
 فجعلها قسمها من الرسالة ترك ما هو الأول من جهة المعنى
 وأما لفظاً فهو ما اشار اليه بقوله ولانه لو صح أي لانها في بعض
 النسخ لو ثبت من النص بقرينة قوله سهو من قلم الناسخ وقبحه الصحة
 بمعنى الثبوت قال الشاعر صرح عند الناس اني عاشق أي ثبت ينبغي ان يقول
 فيما بعد التنبيه معرفاً بلام التعريف العهدى ليكون على اصل
 استعمال العاد وقاعدته فاعادته نكرة كما اتفق عليه النسخ
 ترك ما هو الأول من جهة اللفظ وترك ما هو الأول من امثال
 النص غير ثابت فصدوره من النص غير ثابت قوله وفي الحواشي الشريفة
 الشريفة ليس بصحيح أي ما وقع في بعض النسخ من لفظ تنبيه
 ليس بصحيح لا لفظاً وظاهراً انه سقيم من جهة اللفظ كما حمل عليه
 المفيد فاورد عليه ما اورده كما سيأتي فعرض الشارح المحقق دفع
 ما اورده بحمل كلامه قد سره على ما ذكره انفا من انه سهو من الناسخ
 وليس بثابت من النص قوله مراده ان هذه النسخة التي ذكر فيها اللفظ
 تنبيه ليست بصحيحة أي ليست بثابتة بقرينة قوله سهو من الناسخ

بعضه غير ثابت من النص
 وان كان صحيحاً غير سقيم لفظاً
 لانه لو ثبت منه ينبغي ان يقول
 الخ ماله

أي شهادة اللفظ والمعنى

✽

قد غفل عن الفاضل
شبر الشئ فلا تغفل

✽

واللفظ
اللفظ

نظر إلى اللفظ والمعنى أما اللفظ فلا نزاع لو صحت وثبتت من المص لا استلزم
ترك ما هو الأول من المص وهو أن يقول فيما بعد التنبيه باللفظ المعرفة
وترك ما هو الأول من أمثال المص غير ثابت فلهذه النسخة غير ثابت منه
بمخلاف النسخة الأخرى التي ليس فيها اللفظ تنبيه فانها لا تستلزم
ترك ما هو الأول إذا عرفت أن ما حكم به قدس سره إنما هو عدم ثبوت
هذه النسخة من المص بشهادة اللفظ والمعنى لا استقامتها في نفسها
فلا وجه للحكم بسقمها أي بسقم النسخة التي فيها اللفظ تنبيه وصحة
هذه النسخة التي ليس فيها ذلك اللفظ كما حمل المفيد كلام السيد
الشريف قدس سره عليه فإورد عليه أن ما ذكره قدس سره في بيان عدم
الصحة لفظ الألفيد إلا ترك ما هو الأول فيها بعد اعني في إعادة لفظ
تنبيه منكرا ولا يفيد نقصا فيهما وقع في هذا المقام فضلا عن عدم
الصحة فإن هذا لا يراد صبي على أنه حمل كلامه قدس سره على الحكم
بسقمها فالصواب أن يحكم بعدم ثبوتها من المص وإن لم تكن سقيمة
من جهة اللفظ ويحمل عليه كلامه قدس سره قوله هي لغة صفة
من قدم بمعنى تقدم أي لازما فالنار فيها أصلية كانها صفة
لنوت كالجماعة المتقدمة من الجيش وطائفة من العلم والكتاب
فاطلاق لفظ المقدمة على كل واحد منها يكون بحسب المعنى اللغوي
ابتداء وعند شارح التلخيص مقدمة الكتاب ومقدمة العلم
منقولة من مقدمة الجيش واستعارة منها فعلى هذا يكون الثاني
الأصلي باقيا بعد النقل وقيل الثاني للنقل من الوصفية إلى الاسم
فإن الاسم فرع للوصفية الأصلية فتشابهة النوت لأن فرع الذكر
فيجعل النار علامة للفرعية ونظيره أن يقال رجل علامة لذكر علمه
بناء على أن كثرة الشئ فرع تحقق أصله قوله ولهذا أي لأجل أنه

من قدم

10

من قدم بمعنى تقدم حكم باز الفتح فيها خلف أي باطل إذ لا يجزئ
اسم المفعول من الفعل اللازم قوله من قدم متعديا قال فيما نقل
عن ثعلب أنه قد يفتح الدال على ما في القاموس انتهى قوله ووجد
جعلها على صيغة الماضي المعلوم والضمير راجع إلى من يجوز جعلها
من قدم متعديا أو على صيغة الماضي المجزول يعني وجده جعل
المقدمة من قدم متعديا اسمها المعان هي أمور متقدمة في نفسها
بتقديم مقدم أي ما على غيرها قوله بعضها منها وهو المعنوي
بالمقدمة في هذا الكتاب فانه فرد من أفراد مفهوميها الكلية
اعني الأمور المتقدمة سواء جعل موضوعا له أو جعل الة للوضع
بأن يكون الوضع عامًا والموضوع له خاصا فافهم قوله لاستحقاقه
التقدم لكونه ما يورث البصيرة في الشروع وقوله أو لتقوية
الطالب لكونه ما يورث البصيرة أيضا فهما معلولان لعل
واحدة الأند بالاعتبار الأول يناسب جعله كالمقدم نفسه
وبالاعتبار الثاني يناسب جعله كالمقدم للطالب على فاقده
ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل بالاعتبار الثاني كالمقدم
نفسه لأن ما يتقوى الطالب ينبغي تقديمه لكنه يؤل إلى
الاعتبار الأول لأنه يستحق التقديم كما لا يخفى قوله ومنه
مقدمة الكتاب أي ما ذكر من المقدمة بالمعنى اللغوي قوله وليس يعلم
بأن كان ذلك المقصود جزء من العلم أو مبادي علم آخر أما الثاني فلا مبادي
العلم ليست جزءا منه حقيقة فضلا عن أن يكون علوا أو أمرا الأول فلا
جزء العلم ليس بعلم لأن حقيقة كل علم جميع مسائله فبعض مسائله
ليس بعلم وقوله أن كان الكتاب له أي المقصود الذي ليس بعلم
قوله تسمية للدال باسم المدلول أي على التقديرين لا أنه وضع لفظ

المقدمة لهذا المفهوم اصطلاحاً كما ذهب اليه العلامة التفازاني
 وسيجيئ بيانه وما يتعلق به قوله تارة نطلق على ما يعين في
 تحصيل العلم سواء كان مما يتوقف عليه الشروع فيه او كان ما
 يورث بصيرة في الشروع وسياتي كلام يتعلق بفائدة هذا التعميم
 قوله على ما يعين في غير العلم سواء كان اي غير العلم قسماً منه اي
 من العلم كقاصده هذه الرسالة على تقدير كونها قسماً من متن
 اللغة فان قلت يلزم ان يكون غير العلم قسماً منه قلنا نعم لكن لا بأس به
 لما عرفت الحقيقة كل علم جميع مسائله فبعض من مسائله ليس يعلم
 مع انه قسم منه اوله يكن قسماً منه كقاصده هذه الرسالة
 ايضاً على تقدير كونها من مبادئ العلوم العربية او من مبادئ
 متن اللغة فان مبادئ العلم ليست جزء منه حقيقة وان كان
 قد تعد جزء مسامحة وسياتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى
 قوله وبهذا عرفت اي بما ذكرنا من تقسيم مقدمة الكتاب الى قسمين
 قبل التحقيق المذكور وبعده قوله كما يشعرب اي بهذا الاختصار
 ظاهر كلام المحقق الشريف قدس سره في حاشية شرح
 التلخيص فانه قال لمقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن
 الالفاظ المعينة وانما استحققت تلك الالفاظ التقدم
 والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو مقدمة العلم
 وانت خير بان ظاهره يشعر بان مدلول مقدمة الكتاب لا يكون
 الا مقدمة العلم ومقدمة الكتاب لا يكون الا الدال على مقدمة
 العلم ويمكن ان يجعل قوله قدس سره في بيان ما هو مقدمة العلم
 على التمثيل او يراد بالعلم ما يقصد علمه سواء كان علماً بالمعنى
 الاصطلاحي اوله يكن كذلك كالمبادئ والقسم من العلم فلهذا

قال

لان المراد
 بالمقدمة
 مقدمة
 الكتاب
 كله

قال ظاهر كلامه قوله ان الكتاب المشتمل على المقدمة عليه لقوله
 لا يخص الخ يعني ان الكتاب المشتمل على المقدمة المقدمة اشتمال
 الكل على الجزء قد يكون الخ قوله وما بمعنى طائفة من كلامه عطف
 على قوله فيما سبق اما بمعنى طائفة دالة على جميع ما ذكر فيه الخ قوله
 اصطلاحاً لوضع تلك اللفظة اي لفظة مقدمة الكتاب لهذا المفهوم
 لا على طريق تسمية الدال باسم المدلول كما ذهب اليه السيد الشريف
 قدس سره كما سبق على ما حققه العلامة التفازاني الخ قال
 في شرح التلخيص يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
 كعرفه حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
 من الكلام الخ واورد السيد الشريف قدس سره انما ثبت مقدمة
 الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه من كلامهم وانت خير
 بان الشارح المحقق حمل كلام العلامة التفازاني على ظاهره
 كما حمل عليه السيد الشريف قدس سره فاورد عليه هذا الايراد
 وقد يقال يجوز ان يكون مراد العلامة ان ارباب التصنيف يقدمون
 امام المقصود طائفة من الكلام الخ ويسمون بها بالمقدمة كما يسمون
 طائفة من الكتاب قسماً وباباً وفصلاً ويجعلون كتبهم مشتملة
 عليها اشتمال الكل على الاجزاء ومثل هذا الاطلاق لا يحتاج الى اصطلاح
 جديد ولا الى نقل عليه من كلامهم وقد يجعل كلامه على الاطلاق تجاري
 على طريق تسمية الدال باسم المدلول فلا يحتاج الى اصطلاح جديد
 ولا الى نقل منهم تدبر قوله والتفسير الصحيح اشار الى ان تفسير
 العلامة غير صحيح بل هو فاسد لصدقه على اجزائها نظراً
 الى ظاهره وهذا لا ينافي امكان اصلاحه بتقدير لفظ الجميع
 اي جميع طائفة من كلامه الخ كما اشار اليه فيما سبق فلا يرد ان الاولى

طائفة من قبيل اطلاق اللفظ
 على ما صدق عليه معناه
 اللغوي كاطلاق لفظ
 الانسان على زيد وعمرو
 وكبر مثلاً

هذا المورد شيراني

ان يقول والتفسير الاول ان يقال طائفة من كلامه الخ لما عرفت
من انه يمكن اصلاحه بما اشار اليه فيما سبق تدبر قوله بمعنى
واحد وهو طائفة من كلامه قدمت امام المقصود الخ في كل كتاب
سواء كان لبيان علم او لبيان غيره فان المقصود متناول لها بخلاف
تحقيق السيد فاذا اظهر من كلامه ان مقدمة الكتاب مشتركة
بالاشتراك اللفظي بين المعنيين اعني طائفة دالة على جميع ما ذكر
في الكتاب مما يعين في تحصيل العلم وطائفة دالة على جميع ما ذكر
فيه مما يعين في تحصيل ما هو المقصود وليس بعلم والاول
مقدمة الكتاب الذي للعلم والثاني مقدمة الكتاب الذي لغير
العلم وان امكن حمل كلامه على بيان قسمي مقدمة الكتاب والاكتفاء
بتعريفها عن تعريف القسم مطلقا قوله لو لم يقدم في الكتاب
على بيان المقصود فانه قد قدمت امام المقصود بخلاف حقيقة
قدس سره فانه لم يأخذ التقدم في تعريفها قوله ولا يوجد ان يرجح
هكذا في بعض النسخ بصيغة المعلوم المشي اي يرجح كل واحد
من الفرقين تحقيق العلامة اما الاول فلان الظاهر ان يكون
المقدمة في كل كتاب بمعنى واحد فان الاشتراك خلاف الاصل
واما الثاني فلان الظاهر ايضا ان ما سمي مقدمة لا بد ان يقدم
في الكتاب ولا يؤخر وفي بعض النسخ ان يرجح بصيغة المجهول
المفرد ووجه الترجيح ما ذكر من الفرقين فالحال واحد قيل ومن
وجوه الفرق المرجح لما اختاره العلامة ان مقدمة الكتاب عند السيد
قدس سره مجاز وعنده رحم حقيقة اذ المجاز لا يصار اليه الا عند
نقد الحقيقة انتهى اقول هذا هو وقع من عدم الفرق بين حمل
اللفظ على معناه المجازي كحمل لفظ الأسد على معنى الرجل الشجاع

وبين

قاله عبد الله افندي
الكردى

وبين الحكم بان هذا المعنى لهذا اللفظ معنى مجازي لاحققي والفرق
واضح وكلامنا في الثاني لا في الاول وهو ظاهر وقد نفق في الاصول
ان اذا ادر لفظ بين المجاز والاشتراك يجعل على المجاز لانه كثير غالب
والحمل على الكثير الغالب اولى من الحمل على النادر فما ذكره من الفرق
يرجح ما اختاره السيد الشريف قدس سره قوله الا ان ما قال العلامة الخ
يعني ان تحقيق العلامة في مقدمة الكتاب راجح لكن ما قاله من ان مقدمة
العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم وما يستفاد من مقدمة الكتاب
من المعاني التي هي مقدمة العلم ان كان الكتاب له لا يلزم ان يتوقف عليه
الشروع في العلم بالاتفاق بين العلامة والسيد الشريف قدس سره
ينجيه عليه اي على ما قال العلامة وهو خبر ان وما بينهما جمل معترضة
ان مقدمة العلم ايضا اي كالمعاني التي تستفاد من مقدمة الكتاب
لا يلزم ان يكون متوقفا عليه للشروع بل التحقيق انها ما يعين في تحصيل الفهم
كما سبق في التحقيق السابق وحاصل هذا الكلام قياس من الشكل
الثاني وتقريره ان مقدمة العلم يجب ان يتوقف عليها الشروع في العلم
عند العلامة وليس ما يستفاد من مقدمة الكتاب من المعاني
يجب ان يتوقف عليه الشروع في العلم بالاتفاق ينتج ان مقدمة
العلم ليست ما يستفاد من مقدمة الكتاب وهو باطل لان مقدمة
العلم ليست الا ما يستفاد من مقدمة الكتاب في ان يكون
ما يستفاد من مقدمة الكتاب مما يجب ان يتوقف عليه الشروع
في العلم وهو باطل بالاتفاق واما ان لا يجب ان تكون مقدمة
العلم مما يتوقف عليه الشروع كما ذهب اليه السيد قدس سره
فهو حق لا ما ذهب اليه العلامة فقوله ينتج ان مقدمة العلم
الخ تفريع على بطلان الشق الاول من الشقين المتفرعين على بطلان

النتيجة المطوية في الكلام هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام
 قوله والا قرب ان يقال الخ اي الا قرب الى الصواب من تحقيق العلامة
 التفاتاني والسيد الشريف قدس سره ان يقال الخ قوله على طائفة
 من اللفاظ اي على جميع طائفة الخ لا يصدق التعريف على اجزاء
 المقدمة كما سبق وحاصل هذا الكلام ان لفظة المقدمة تطلق
 على طائفة من اللفاظ الخ كاطلاق الفصل والباب على طائفة منها
 من غير ان تجعل موضوع المفهوم كلي هو طائفة من اللفاظ الخ كما ذهب
 اليه العلامة التفاتاني وانما يمكن حمل كلامه على هذا كما عرفت فلا يحتاج
 الى اصطلاح جديد ولا نقل عنهم ومن غير ان تكون اطلاقها عليها
 من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال مجازا كما ذهب اليه السيد
 الشريف قدس سره فان الظاهر ان اطلاق لفظ المقدمة عليها كاطلاق
 لفظ الباب والفصل من غير حاجة الى التجوز ومن لم يصل الى التحقيق
 قال ان حاصل ما ذكره الشارح ان المقدمة اسم بمعنى مشترك
 بين مقدمة الكتاب ومقدمة الباب ومقدمة الفصل لا مشترك
 لفظي ولا يذهب اليك ان حمل قول الشارح المقدمة تطلق
 على طائفة من اللفاظ الخ على معنى انها تطلق على معنى كلي
 هو طائفة الخ اطلاق اللفظ على معناه الاصطلاحي وهو عين
 ما ذهب اليه العلامة التفاتاني مع انه لا بد ان يكون مغاير له
 واقرب الى الحق فمراده ما ذكرناه من انه من قبيل اطلاق الفصل
 والباب وحاصله انه تطلق المقدمة على طائفة من اللفاظ
 الخ على طريق اطلاق اللفظ على ما يصدق عليه معناه اللغوي
 كاطلاق الانسان على زيد وعمر وبكر حتى لا يحتاج الى اصطلاح جديد

حين ان يراد بها معناها اللغوي
 فلا تغفل
 اي على نفسها كالفظة
 المذكورة في هذه الرسالة
 لا على هذا المفهوم فافهم
 لا

رد بر شيراشي
 لا
 هو طائفة من اللفاظ
 قدمت الخ لا

ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله

ولا الى نقل عنهم تدبر قوله قدمت امام المقصود اي امام الدال
 على المقصود بقريته ان المقدم على ما منه من قبيل الدال فعني قوله
 فان كان المقصود كتابا ان كان دال المقصود كتابا فلا يرد ان الكتاب
 على ما هو الراجح عبارة عن اللفاظ وكذا الباب والفصل فلا يظهر
 كون الكتاب وامثاله مقصودا ويجوز ان يراد بالمقصود المقصود
 في الجملة والالفاظ مقصودة في الجملة لدلالتهما على المعاني المقصودة
 اصالة فلا اشكال ثم المراد بالكتاب ههنا الطائفة من اللفاظ التي قدمت
 عليها المقدمة لا مجموع الطائفة التي كانت المقدمة جزءا منها فانه
 يطلق على المعنيين فانه جزء بالمعنى الاول في قول الفقهاء كتاب الطهارة
 وكتاب الزكوة وامثالهما وبالمعنى الثاني في قولك كتاب الهداية وكتاب
 التوبة وامثالهما فلا يرد ان الكتاب اذا كان عبارة عن مجموع اللفاظ الخ
 تكون تلك الطائفة المقدمة على المقصود داخله فيه فلا يصدق عليها
 انها قدمت امام المقصود الذي هو الكتاب كما لا يخفى قوله فلا يحتاج الى
 القول باشتراك المقدمة اشتراكا لفظيا بين مقدمة الكتاب ومقدمة
 الباب ومقدمة الفصل بان يكون موضوعه بازا لكل واحدة منها
 وكذا لا يحتاج الى القول باشتراكها بين مقدمة الكتاب الذي للعلم
 وبين مقدمة الكتاب الذي لغير العلم كما مر بل انه اي المفهوم المقدمة لغة
 معنى واحد اراد به ما يصدق عليه مفهوم المقدمة لغة كما في قوله وما يكون له
 جز لا لقائه كالنقطة فان المراد بمعناها ما يصدق عليه معناها
 الذي هو نهاية الخط لا نفس معناها لان له جزءا ولا إشارة الى ما ذكرناه
 ان بضرب التذكير في قوله بل له فلا تغفل يعني ان المقدمة بالمعنى اللغوي
 يصدق على معنى واحد هو طائفة من اللفاظ قدمت امام المقصود
 الخ وذلك المعنى يخص بما اريد في كل مقام بالاضافة الى خصوصيات

اي اللفظ المفرد الذي الخ
 لا

المقصود فيقال طائفة من الفاظ قدمت امام الكتاب واما من
 الباب وامام الفصل الى غير ذلك وليس المراد بالمعنى الواحد مفهوم
 طائفة من الالفاظ الى حال كونه معنى اصطلاحيا للفظ
 المقدمة لانه عين ما ذهب اليه العلامة التفتازاني والشارح
 بصدد بيان وجه آخر اقرب منه الى الحق هذا قيل واما اشتراك
 المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم فالظاهر انه اشتراك لفظي
 ويمكن ان يتكلف لتخصيل الاشتراك المعنوي فافهم انتهى وذلك
 لان الظاهر ان لفظة المقدمة موضوعة بازاء مفهوم ما يتوقف
 عليه الشروع في العلم بعد كونها موضوعة لعناها اللغوي نعم
 يمكن ان يكون اطلاقها على المعاني التي يتوقف عليها الشروع في العلم
 باعتبار كونها مما صدق عليه معناها اللغوي كاطلاقها على طائفة
 من الالفاظ الى وايضا يمكن جعلها اسما لامور متقدمة على
 المقصود ويكون مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فردين لهذا المفهوم
 كما اشار اليه بقوله ويمكن ان يتكلف الى فند بر قوله من المقاصد بيان
 لغير العلم وقوله ان كان المراد منها اي من الرسالة المعاني لان مقدمة
 الرسالة التي هي عبارة عن المعاني ليست الانفس ما يعين فيها من
 المعاني لان الدال عليه فمذ التقييد ناظر الى نفس الحكم بان المقدمة
 في هذه الرسالة ما يعين مع قطع النظر عن التقييد بقوله في غير العلم
 وكذا الكلام في قوله او الدال عليه وهو بالرفع عطوف على جملة ما يعين
 والضمير عائد الى الموصول اي المراد بالمقدمة في هذه الرسالة
 الدال على ما يعين في غير العلم وقوله على الاحتمالين السابقين
 متعلق بالدال والمراد بهما تحقيق العلامة وتحقيق السيد
 قدس سره وذلك ان ترتيبهما واحدا منهما وتحقيق الشارح بقوله

فان الله شيراشي
 لا

لانها مقدمة العلم
 في الحقيقة
 التقييد بيان

لغيره فغيره
 لعدم امتناع اجتماعهما
 ارادة واحدة
 والاخر

والاقرب فافهم ان كان المراد منها اي من الرسالة الالفاظ لان مقدمة
 الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ ليست الدال على ما يعين فيها
 وقوله لان المقاصد المذكورة فيها اي في هذه الرسالة تعليل لتقييد
 ما يعين بقوله في غير العلم كما يفصح عنه قوله في مبادئ تلك العلوم
 قوله اما معرفة المفهومات اي ما يفيد معرفة المفهومات الى وكذا الكلام
 في قوله فيها بعد واما معرفة وضع الى والحاصل انه مبني على المساحة
 لظهور المراد لعدة من الالفاظ كمعرفة مفهوم اسم الجنس والمصدر
 والمشتق والفعل والعلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول
 لان المقاصد المذكورة اعني من اول التقسيم الى آخره تقييد معرفة
 مفهوم ما تر او معرفة وضع ما يصدق عليه تلك المفهومات والتقابل
 بينهما انما هو بالنظر الى الاعتبار لا غير وليس مراده ان بعض تلك
 المقاصد ما يفيد المعرفة الاولى وبعضها ما يفيد المعرفة الثانية
 كما زعم بعض الفضلاء لانها متلازمان لان كل ما يفيد المعرفة
 الاولى يفيد المعرفة الثانية وبالعكس على ان المقاصد اسم الكل
 لا الكل فلو كان مراده كما زعم لقال لان بعض المقاصد المذكورة
 فيها اما معرفة الى ولم يحكم على مجموع المقاصد بانها كذا كما لا يخفى
 وقوله في مبادئ تلك العلوم اي هذه المقاصد باسرها
 من مبادئ العلوم العربية من النحو والاصول وغيرها وقوله
 تخصيص بلا تخصيص لانها تصير موضوعات لمسائل غير النحو
 من العلوم العربية ايضا قوله فانه يعرف منه اي من المقاصد
 وتذكير الضمير باعتبار كونها معنونا بعنوان التقسيم وقوله
 وضع للمشار اليه المعين بخصوصه فيكون الوضع عاتا لكونه
 مرات الوضع ملاحظة تلك الخصوصيات على وجه كلي اجمالي

لانها مقدمة الكتاب
 لا مقدمة العلم

من عبارات التقييد
 هذه المعرفة

شيراشي

وهو عنوان المشار اليه المعين بخصوصه والموضوع له خاصا
وهو الخصوصيات المحرطة على وجه كلي اجمالي وقوله اي مشار اليه
احتراز عن ملاحظة ذلك المعين على وجه التفصيل لئلا يكون الوضع
خاصا ايضا قوله فهو اي المقاصد المذكورة المغونة بالتقسيم
بعض من متن اللغة وقد عرفت ان بعض العلم ليس بعلم لان حقيقة
كل علم جميع مسائله فتكون المقاصد المذكورة غير العلم فالمقدمة
في هذه الرسالة عبارة عما يعين في غير العلم وهو المطلوب
وانما قل متن اللغة ولم يقل من اللغة احترزا عن علم الصرف والاستفاد
مطلقا اي سواء كان على وجه الاجمال كيانا ان كل اسم اشارة وضع
لذلك او على وجه التفصيل كيانا ان لفظ السبع موضوع لما وضع له
لفظ الأسد وامثاله قال قسم الاول بعض منه وقوله كيف
اي كيف لا يكون بيان معاني الالفاظ مطلقة او وظيفة متن اللغة
والحال انه قد بين ان لا استفهام لانكار قوله ومن مباديه
عطف على قوله من علم متن اللغة اي فهو بعض من مبادي علم
متن اللغة ويجوز عطفه على قوله بعض من علم متن اللغة ومبادي العلم غيره
كما عرفت قوله لو خص متن اللغة بمعرفة الاوضاع اي بما يفيد معرفة
الاضلاع او هو مبني على اطلاق اسم العلم المذكور كاللغة على العلم
بالمسائل فانه قد يطلق عليه كما يطلق على المسائل وقوله لا يفهم
اي في مقاصد هذه الرسالة وقوله على وجه متعلق بالتصوير
والضمير في احكامه راجع الى علم متن اللغة قوله هذه المعاني في هذا
على تقدير ان يكون المقدمة عبارة عن المعاني وقوله او الالفاظ
الدالة عليها على تقدير ان يكون عبارة عن الالفاظ قوله من الاحكام
وما يتعلق بها يجوز ان يراد بها النسب الحكمية الواقعة في القضايا

اذ لا يجب ان يستفاد
كونه بفضا من مبادي
علم اللغة كما لا يخفى
ملا

فالمراد

هذا هو المقصود
من قوله اي المشار اليه
المعين بخصوصه والموضوع له
خاصا وهو الخصوصيات المحرطة
على وجه كلي اجمالي وقوله اي
مشار اليه احتراز عن ملاحظة
ذلك المعين على وجه التفصيل
لئلا يكون الوضع خاصا ايضا
قوله فهو اي المقاصد المذكورة
المغونة بالتقسيم بعض من متن
اللغة وقد عرفت ان بعض العلم
ليس بعلم لان حقيقة كل علم
جميع مسائله فتكون المقاصد
المذكورة غير العلم فالمقدمة
في هذه الرسالة عبارة عما
يعين في غير العلم وهو المطلوب
وانما قل متن اللغة ولم يقل
من اللغة احترزا عن علم الصرف
والاستفاد مطلقا اي سواء
كان على وجه الاجمال كيانا
ان كل اسم اشارة وضع لذلك
او على وجه التفصيل كيانا
ان لفظ السبع موضوع لما
وضع له لفظ الأسد وامثاله
قال قسم الاول بعض منه
وقوله كيف اي كيف لا يكون
بيان معاني الالفاظ مطلقة
او وظيفة متن اللغة والحال
انه قد بين ان لا استفهام
لانكار قوله ومن مباديه
عطف على قوله من علم متن
اللغة اي فهو بعض من مبادي
علم متن اللغة ويجوز عطفه
على قوله بعض من علم متن
اللغة ومبادي العلم غيره
كما عرفت قوله لو خص متن
اللغة بمعرفة الاوضاع اي بما
يفيد معرفة الاوضاع او هو
مبني على اطلاق اسم العلم
المذكور كاللغة على العلم
بالمسائل فانه قد يطلق عليه
كما يطلق على المسائل وقوله
لا يفهم اي في مقاصد هذه
الرسالة وقوله على وجه
متعلق بالتصوير والضمير في
احكامه راجع الى علم متن
اللغة قوله هذه المعاني في
هذا على تقدير ان يكون
المقدمة عبارة عن المعاني
وقوله او الالفاظ الدالة
عليها على تقدير ان يكون
عبارة عن الالفاظ قوله من
الاحكام وما يتعلق بها
يجوز ان يراد بها النسب
الحكمية الواقعة في القضايا

فالمراد بما يتعلق به الموضوع والتحصيل فان كل واحد منهما متعلق بها
تعلق طرف الشيء به ويجوز ان يراد بها الالفاظ المتعلقة بنسب
القضايا فالمراد بما يتعلق به الموضوع والتحصيل والنسبة الحكمية فان كل واحد منهما
متعلق بالالفاظ بواسطة تعلق النسبة بتعلق المعارض بالعارض قوله
وجانب اللفظ يستدعي ان يكون الخبر هذه الالفاظ الخ اعني قوله اللفظ
قد يوضع الى التقسيم ولا كان الخبر عين البتة بل يحتاج الى الرابطة كما في الجملة
الواقعة خبر الضمير الثاني في مثل قل هو الله احد وقوله او المعاني المذكورة لها
عطف على قوله هذه الالفاظ المذكورة فيكون التفرع المذكور مسلطا عليه
اي فيكون المحكوم به انفسها ايضا قوله لئلا يحتاج الى حذف اشارة الى وجه
استدعارجانب اللفظ تكون الخبر هذه الالفاظ المذكورة الخ وقوله لكن يكون
افادة المعاني التي في اشارة الموجه اقضيا بجانب المعنى جعل المقدمة مبتدأ
لخبر محذوف وحاصله ان افادة المعاني التي هي المقاصد بالذات في هذه المقدمة
يكون على سبيل التبع على هذا التقدير لكونها محكوما بها وجملا غير مستقلة مثل
جملة ابودق ثم في قولنا ان يد ابودق ثم بخلاف ما اذا كان الخبر محذوفا فان قوله
اللفظ قد يوضع مثلا يكون جملة مستقلة مقصودة بالذات فراجع بجانب
اللفظ محل الجزالة المعنى وحسنه لكنه عارض الفساد والبطالة فاقال
استاده من ان جعل الخبر هذه الالفاظ المذكورة خطأ خطأ في كلامه
تعرين عليه وقد يوجد كلام الاستاد بان مراده انه في قوة الخطا الاستلزامه
لكون افادة المعاني التي هي مقاصد المقدمة تبعا لقوله الرمي من الرمي لا الرمي مطلقا
اي سواء كان من الرمي او من غيره وان كان الرمي اعم من ان يكون حرفا وصوتا وغيره
فان قلت هذا يناقض ما ذكره الشارح في حاشيته شرح الكافية في حل قول ذلك
الشرح اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت التمرة اي رميتها
حيث قل انما صرح بقوله اي رميتها فدل ان يتوهم ان المقصود رميتها

يعني ان هذا المعنى اللغوي الاصلي
على ما ذكره في الاساس اعم
من معناه اللغوي العرفي الذي
مخصوص بالعرف والصوت

ملا

من الغم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فاذ قلت من اين يعلم انه يقصد
 الرمي من الغم قلت لا يقال ذلك فيما اذا رعى النواة لان الغم بل اخرجت من الثمرة
 قبل ان يوضع من الغم انتهى قلت هذا مبني على اختلاف ائمة اللغة في معناه بحسب
 اصل اللغة كما اشار اليه بقوله صرح به في الاساس وهذا هو الاول من حمل كلامه
 ههنا على بيان المعنى العرفي للغوى باذ يراى بقوله الرمي من الغم من الحرف
 فانه في عرف اللغة ما هو صاير من الغم من الصوت المعتمد على الخرج سواء كان حرفا
 واحدا او اكثر لا يندخل في الظاهر اذا الظاهر مما نقله من الاساس انه بيان المعنى
 اللغوي بحسب اصل اللغة كما لا يخفى فان قلت فلم اختارها هاهنا هذا القول
 على ما ذكره في الخاتمة المذكورة قلت لكون المناسبة بين المعنى اللغوي ومعناه
 الاصطلاحي قوية كما سيذكره وانما لم يحمل عليه كلام شارح الكافية لانه
 خلاف الظاهر من قوله اي رتبها قوله وهو ما من شأنه ان يلفظ الانسان
 من فمه الخ قال الفاضل الجامي قد سره في شرح الكافية ثم نقل في عرف النحاة
 ابتداء او بعد جعله بمعنى اللفظ الذي ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما
 مضافا كان موضوعا مفردا كان او مركبا ولا يذهب عليك ان ما ذكره الشارح
 من المعنى الاصطلاحي اعم مما ذكره الفاضل الجامي فاذا الظاهر من قوله
 ما يلفظ به الانسان ان اللفظ بالفعل وهو يخص ما من شأنه ان يلفظ
 وقد يحمل على معنى ما من شأنه ان يلفظ فيكونان متساويين قوله او ما في حكمه
 الذي الخ عطف على قوله ما من شأنه ان يلفظ والضمير عائد الى الوصول
 اي ما في حكم ما من شأنه ان يلفظ الانسان من فمه فيشمل التعريف السنوي في اضرب
 مثلا اول تقسيم المحدود لا الحد فان قلت السنوي يدخل في ما من شأنه
 ان يلفظ الخ فلا حاجة الى قوله او ما في حكمه الخ قلت الكلام في السنوي
 من حيث انه سنوي ولا يشل ان السنوي من حيث انه سنوي ليس ما من شأنه
 ان يلفظ فلماذا لا يكون لفظا حقيقيا بل حكما قوله الذي هو وقوعه

في تعريف الفاضل
 شيرازي

اي بعد كونه في اللغة بمعنى
 الرمي مطلقا
 كالضمائر المستمرة

والا كان منافيا في التعريف
 فلا يلزم ان يكون السنوي
 لفظا حقيقيا

مسند اليه

قوله
 من الغم
 من الغم
 من الغم

مسند اليه او معطوفا عليه فيه اشارة الى ان السنوي لا يكون مسندا ولا
 معطوفا فاذا المسند انما هو ما استتر فيه الضمير كذا المعطوف كما لا يخفى
 على من له تعلق بعلم النحو قوله ومن اطلق ما في حكمه ولم يقيد بقوله
 الذي هو وقوعه مسند اليه او معطوفا عليه فيشمل ما هو في حكمه في
 افاة المعنى من الحركات الاعرابية قوله لكونها في حكم الحرف يستفاد منه
 ان الضمير في قوله او ما في حكمه عائد الى الحرف وما يتركب منه والظاهر
 انه عائد الى الموصوف في قوله ما من شأنه الخ كما عرفت ويمكن ان يقال انما
 عر عنه بالحرف وما يتركب منه وما للاختصار لا الرجوع الضمير اليه وقوله
 قال الشيخ ابن الحاجب الخ علة لفساد دخول الحركات الاعرابية في تعريفه
 وهو معطوف لا تفاد من الكلام بمعونة المقام والظاهر تأخير عن قوله
 ودخل ايضا الدوال الاربعة لذلك لانه يصلح ان يكون علة لفساد دخولها
 ايضا الا ان يقال لما كان فساد دخولها في مفهوم اللفظ ظاهرا غاية الظهور
 لم يفتح الى التعليل بخلاف الحركات الاعرابية وقوله لذلك اي لكونها في حكم الحرف
 وما يتركب منه في افاة المعنى بالوضع ولا يذهب عليك انه يدخل في تعريفه
 هيئة الكلمة كهيئة ضرب الدالة على الزمان الماضي وانما يدخل الحركات البناية
 لكونها اساسا لان الهيئة قد تعد كلمة حكيمه لادخالها في تعريف المجاز بالكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له حيث جعلوا المجاز في هيئة الكلمة كالغير عن المستقبل
 بلفظ الماضي مجازا لغويا واللفظ ما خوذ في تعريف الكلمة فلا بد ان يجعل
 الهيئة لفظا حكما ايضا فاقول ان يقال اطلاق الحكم الخ جواب عن النقض
 بدخول الحركات الاعرابية ودخول دوال الاربعة والمراد بالحكم الاعرابي الحكم الذي له
 ملازمة تامة بالاعراب كوقوعه مسند اليه ومعطوفا عليه مثلا وبما سببه الحكم
 الذي له ملازمة غير تامة كوقوعه جز المسند وجز المعطوف مثلا فلي هذا المراد
 بقوله في التعريف ما في حكمه ما هو اعم من الحكم الاعرابي وما بنا سببه وان قوله الذي هو وقوعه

ط فان لما قرينة تامة
 من اللفظ كلام

لعدم افاة المعنى

ان استعارة تبعية استعارة
 الهيئة هذا على رأي الشارح
 وانما على رأي السيد قد سره
 فالاستعارة التامة هي تبعية
 استعارة المصدر وتقصيده
 في شرح رسالة الاستعارة
 للشارح

ط
 كالضمير المستتر الذي وقع جزم
 من الجملة الواقعة خبر كونه في حكم
 الضمير الذي وقع جزم من الجملة
 الواقعة معطوفة كانه ام زيد
 وقعد

مسند اليه او معطوفا عليه مبنيا على التمثيل ببعض افراد الحكم الاعراب فانه في ما اورد من ان
 قوله او ما في حكمه انه اخذ في التعريف ليدخل فيه كلمات الله تعالى والضمائر المستكنة ولا يخفى
 ان كلمة الله تعالى ليست احكاما مستحصرة في كونها مسند اليها او معطوفا عليها ولا احكام
 الضمائر المستكنة مستحصرة فيها بل من احكامها كونها مؤكدة كما في قوله تعالى اسكن انت
 وزوجك الجنة ومن احكامها رفعها ولو محلا من احكام كلمات الله تعالى رفعها ونصبها
 وجعلها لفظا او محلا وكونها معطوفا عليها او معطوفا بها ومسند اليها وكونها مسند
 وكونها مؤكدة وكونها تأكيد او كونها بدلا وكونها مبدلا لا يغير ذلك من الاحكام وقيل
 اراد بالحكم الاعراب نفس الاعراب لفظا او حكما او بما يناسبه مثل العطف والتأكيد والابدال
 والاسناد الى غير ذلك فقد بر قوله فيجوز ان لا يتأويل لان ظاهره يقتضي ان يكون اللفظ
 متصفا بالموضوعية قبل ان يوضع لا اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ مفيد بصفة يستفاد منه
 في عرف اللغة ان اتصافه بهذا الشئ بهذه الصفة مقدم على تعلق الفعل به وذلك باطل
 ضرورة ان اللفظ لا يكون موضوعا قبل ان يوضع فلا بد من تأويله اما بان يجعل التقييد بالموضوع
 من قبيل من قبل قبلا فلا سلب واما بان يجرده قوله بوضع عن النسبة فيكون المعنى اللفظ الموضوع
 وضعه ما لا يخصه قوله ليس عن اللفظ اصلا لا عن اللفظ المطلق ولا عن اللفظ الموضوع
 في التحقيق وان كان كذلك في الظاهر لكون اللفظ موضوع القضية في الذكر لكن الموضوع
 الحقيقي هو الموضوع لكونه مقصودا بالبيان كما يدل عليه قوله فالوضع كذا فان اراد بقوله
 لانه اللفظ المعبر الموضوع للبحث انه الموضوع الحقيقي للبحث في هذه المقدمة فنصوب
 وان اراد انه الموضوع الذي لا اللفظ المطلق فهو موضوع ايضا لان اللفظ المطلق ايضا
 يصلح ان يكون موضوعا في الذكر كما لا يخفى وان اراد انه الموضوع الحقيقي للبحث في التقييم
 فسلم لكنه غير مفيد وهو ظاهر وبما ذكرنا سقط ما قيل من انه بر على قوله انه معرفة اقسام
 الوضع هي المقدمة المقاصد الالمانية في التقسيم ان يكون معرفة اقسام الوضع هي
 المقدمة المقاصد الالمانية في التقسيم لا يستدعي ان يكون موضوع احكام المقدمة
 بل على تقدير كون الموضوع اللفظ ايضا يحصل المعرفة المذكورة وهو ظاهر

وهو قوله اللفظ قد يوضع الى
 م

اي الخصم موضوع فافهم
 م

قوله سيرا نشي

غاية الظهور

غاية الظهور وذلك لانه ان اراد ان لا يستدعي ان يكون الموضوع حقيقة في هذه
 المقدمة فمنوع والسند ظاهر وان اراد ان لا يستدعي ان يكون الموضوع موضوعا فريا
 فيها فسلم لكنه غير مفيد اذ يكفي ان يكون موضوعا حقيقة وجوازا كون الموضوع المذكور
 اللفظ المطلق فتأمل قوله والتعريف بالمعنى في قوله قد يوضع عن الوضع المحقق
 في الزمان الماضي اذ الكلام في بيان اقسام الوضع المحقق في الالفاظ الموضوعية والتعريف عنه
 بصيغة المضارع يكون مجازا في الهيئة والقرينة المانعة عن ارادة الحقيقة علم الخاطب
 بعد تأخر الوضع للبحث عنه عن زمان التكلم بقوله اللفظ قد يوضع وقوله للنظر في تأخره
 عن اللفظ اشارة الى العلاقة للصفة الجواز وحاصله ان الموضوع متأخر عن اللفظ
 بالذات اذ الكلام في اللفظ الذي تعلق به الوضع فيكون اللفظ والوضع في زمان واحد
 ولا اكان الوضع مضاهيا لللفظ كان متأخرا عنه بالذات فتشبه تأخره عن اللفظ بالذات
 بتأخره عن زمان التكلم فاستعمل الهيئة الموضوعية للتأخر عن زمان التكلم في التأخر عن اللفظ
 بالذات وانت خير بان وجه الجواز بسببه انما هو استعمال صيغة المضارع الموضوعية للزمان
 للمستقبل بالنسبة الى زمان التكلم في الوضع المحقق في الزمان الماضي بالنسبة الى زمان
 التكلم وليس استعمال صيغة التأخر الزماني في التأخر عن اللفظ بالذات وجها آخر
 اذ التأخر عن اللفظ بالذات لا يقتضي الجواز ما لم يكن متقدما على زمان التكلم
 فالمتقضى له انما هو تقدمه على زمان التكلم فنقل في قوله قد يوضع مجاز
 من وجهين احدهما الجواز باستعمال صيغة غير المحقق اعني صيغة المضارع في الوضع
 المحقق على ما اشار اليه الشارح وثانيهما استعمال صيغة التأخر الزماني في التأخر
 الذي فقد خطا وانت خير بان هذا التوجيه بالنظر الى حقيقة صيغة المضارع
 ان يستعمل في الاستقبال واما بالنظر الى حقيقة ان يستعمل في الحال لان المشهور انها
 مشتركة بينهما فالوجه ان يقال عبر عن الوضع المحقق بصيغة المضارع الدالة
 على وقوع الوضع في زمان الحال وهو زمان التكلم بقوله يوضع للنظر الى كون الوضع
 مع اللفظ الموضوع بالزمان اومع المعنى الموضوع له كذلك فتشبه مقارنته اللفظ والمعنى

طحاوي ان يكون اللفظ موضوعا
 فكونها فيها م

اي استعارة بجمعية لا استعارة
 في الهيئة على ما ذكره الشارح في شرح
 رسالة الاستعارة م

فيه اشارة الى ما قيل من انه حقيقة
 في التأخر المجازي الاخر فغيره مبدل
 آخران م

مقارنة زمانية بمقارنته لزمان التكلم وقد يكون العدد من صيغة الماضي الى صيغة
المضارع لاستحضار الصورة البدعية القريبة كما في قوله تعالى والله الذي يرسل الرياح
فتشتير سبحا فاسقناه الى الامت لاية وما تحذف فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل باعتبار
القسم الثاني من الوضع اعني الوضع العام للموضوع له الخاص فانه امر يدعي استخراج بعض
الحققين كالمصر واثاله على ما قيل قوله او عن المعنى اي للنظر الى تأخره عن المعنى الموضوع له
بالذات وهو المعنى العاقل في ذهن الواضع حين الوضع والم ان تقول يجوز ان يكون التعبير
المذكور للنظر الى تأخره عن اللفظ والمعنى جميعا قوله اشعار بان الموضوع في وجه الاشعار
ان المقام لكونه مقام التقسيم والحصر كان الظاهر ان يقول اما ان يوضع الخ باداة الانفصال
ولما عدل عنه الى قوله قد يوضع استشعار بان الموضوع لا يتصور فيما ذكره من الاقسام الى هذا
اشعار بقوله دون ان يقول اما ان يوضع وليس وجه الاشعار ذكر كلمة قد التي هي للتقليل
فان التقليل انما هو بالنظر الى كل قسم ولا يلزم منه عدم استيفاء التقسيم الاقسام
كلها كما لا يخفى قوله والوضع لفظ الخ يريد به بيان المناسبة بين اللفظ والمعنى الاصطلاحي
لفظ الوضع وبيان وجه ما شاء يخبر من جعل المعاني ظروفا للفاظ في قوله ثم كانت
في كذا الباب في كذا مع ما اشتهر بينهم من ان الفاظ قوالب المعاني نظر الى قسم السامع
المعنى من اللفظ كما سبق وقوله لا التزام متعلق بقوله شاء قدم عليه الاهتمام
او الحصر يعني بالنظر الى هذا الالتزام فقط شاء جعل المعاني ظروفا للفاظ
اذ بالنظر الى انفراد المعنى من اللفظ يجعل اللفظ ظرفا للمعنى وقوله المعنى الاصطلاحي
الذي هو تعيين الشيء بان المعنى وهو مفعول اول اللفظ التسمية في المعنى وقوله
وضعا مفعول ثان له لفظا ومعنى والمراد بالوضع لفظ الوضع كما ان المراد بزيادة لفظ
في قولك سميت فلانا زيد او قوله تصوير المعنى مفعول استلزام يعني لما سمي المعنى الاصطلاحي
وضعا واستلزامت هذه التسمية تصوير المعنى بصورة الخبر فلا يحتاج الى اعتبار حذف
المضاف في كون تسمية المعنى الاصطلاحي باسم الوضع وضعا ولا الى جعل الوضع
بمعنى الموضوع له كما توهم قوله تعيين الشيء سواء كان لفظا او غيره كالذوال الاربع
نفس السمي لا الاسم الدال عليه صح

والظاهر ان يكون لفظه الخاوي
لا يمنع الجمع فقط

هـ فلفظ الوضع موضوع هذا المعنى
الاصطلاحي وتسميته وضعا هو
ما صدق عليه المعنى الاصطلاحي
فانهم ساء
نظرا الى المعنى اللغوي الاصطلاحي
الذي ليس المراد بالوضع معناه اللغوي
الذي هو التعيين بان المعنى لا
نفس السمي لا الاسم الدال عليه صح

انتم هو القاضل
بما انتم
سواء

سواء كان ملحوظا بخصوصه كما في الوضع الشخصي كوضع لفظ الانسان لمعناه
او بامر عام كما في الوضع النوعي كما يقال كل لفظ استعمل في غير معناه الموضوع له
بعلaque القرينة ما نفع عن اعادة معناه الحقيقي يدل عليه بتلك القرينة قوله
للدلالة اي لاجل الدلالة فاللام اجلية لاصولية للتعين ولا يلزم ان يكون الدلالة
على ذلك المعنى هو الموضوع له وليس كذلك ضرورة ان الموضوع له هو ذلك المعنى
ويدل عليه قوله فيما بعد ان تعيين الجار لمعناه ليس للدلالة على معنى بنفسه
اي بنفس ذلك الشيء فالجار متعلق بالدلالة والضمير عائد الى الشيء فخرج تعيين
الجار لاجل الدلالة على معنى بقرينة قوله وان قيد بنفسه لفظ اي ليس للاحتراز
عن تعيين الجار وليس المراد ان لفظا فلان لا يجوز ان يكون لبيان ماهية الوضع
بالمعنى الثاني فان هذا القيد مأخوذ فيه وان لم يكن للاحتراز ويدل على ذلك
تعليله بقوله اذ حقق فيه ان تعيين الجار لمعناه الخ كما لا يخفى قوله فبين كلاميه
تضاف فانه صرح في شرح التلخيص بان تعيينه للدلالة وفي التلويح بان تعيينه
ليس للدلالة قوله ويمكن التخصيص عنه بان هذا الكلام في قوله فبين كلاميه التلويح
نوطنه له والتخصيص انما يحصل به يعني ان ظاهر كلام التلويح ظاهر البطلان
في نفسه مع قطع النظر عن منافاته لكلام شرح التلخيص فلا بد ان يصرف عن ظاهره
حتى يصح في نفسه ويصلح صدوره عن مثل العلامة النقازاني واذا صرف عن ظاهره
ويوجه سيده كره يصح في نفسه ويندفع منافاته لكلام شرح التلخيص
ايضا قوله ان الدال بالالتزام كلفظ الانسان الدال على قابل العلم
وصنعة الكتابة بالالتزام لو وضع لدلوله الالتزام كما كان له سبب الدلالة
احدها لكونه لازما ما وضع له والثاني لكونه تام ما وضع له فبالنظر
الى السبب الاول يدل عليه بالالتزام وبالنظر الى السبب الثاني يدل عليه
بالمطابقة ومن اليقين انه لا ينافي كون هذا الوضع لاجل الدلالة حصولا
بدونه اي بدونه هذا الوضع وهو ظاهر لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل

قوله ان تعيين المجاز ليس لتحصيل اصل الدلالة اي ليس لاجادها من كتم العدم
من غير حصوله بسبب من الاسباب وحاصله نفي توقف اصل الدلالة على تعيين المجاز
ولا فائدة هذا المعنى صرح بقوله لتحصيل اصل الدلالة "دونا ان يقول لاصل الدلالة
كما قال صاحب التلويح ليس للدلالة فلا يرد عليه ما اورد وعلى كلام التلويح
من ان لا مزاحمة في الاسباب فيجوز ان يكون تعيين المجاز لتحصيل اصل الدلالة
كالقرينة وقوله "هو الدلالة" العبرة هي الدلالة على المعنى من حيث ان مراد التكم
قوله ففهم منه البعض ان هذا اي اعتبار نوع العلاقة المصححة للانتقال
الى المعنى المجازي معنى الوضع الحقيقي اي ما صدق عليه معنى الوضع الحقيقي
الذي هو تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة عليه فاذا اعتبار نوع العلاقة
تعيين اللفظ بازاء المعنى للدلالة عليه فوجه الفهم المذكور كون اعتبار
العلاقة من افراد تعيين المذكور وما قيل من ان لما رأى انهم قالوا لا بد
في المجاز من اعتبار العلاقة توهم انهم ارادوا بالعلاقة الوضع الحقيقي لان
الوضع علاقة بين الموضوع والموضوع له ظاهر الفساد لان توهم كون المراد
بالعلاقة الوضع الحقيقي بعد بيان القوم لا قسما منها وانما توهم لا يصدر
عن ما قل قوله ولم يتنبه لاشتراط عدم القرينة فالوضع الحقيقي
مع ان دلالة المجاز على المعنى المجازي انما يكون بقرينة مانعة عن اعادة
المعنى الحقيقي ولا يدل بنفسه عليه صلا وهو ظاهر ولا يوجد لما قيل
من ان دلالة المجاز ليست بالقرينة بل هو دل على معناه بلا قرينة
والبنى على القرينة انما هو العلم بعدم كون المعنى الحقيقي مراد وذلك
لان القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي معينة للمعنى المجازي
فتعيينه لا يدل المجاز عليه فلا يكون دالا على معناه بنفسه بلا قرينة
واما ما قيل في رد هذا الكلام من ان ما ذكرت من البنى عليه انما هو القرينة
المانعة ومنشأ الدلالة على المعنى المجازي هو القرينة المعينة وكل من القرينتين

مما لا بد منه

فما لا بد منه في المجاز وان كان المأخوذ في تعريفه هو القرينة المانعة فقط
ففيه ان اثبات القرينتين المتغايرتين بالذات في المجاز على ما هو الظاهر
من كلامه ما لم يقل به احد بل هو ظاهر البطلان لا ان يأول بما ذكرناه
فتدبر قوله بوقوعه في العلمين حاصله ان اثبات الوضع المجازي في علم
الاصول وعدم اثباته في علم المعاني من قبيل تخالف الاصطلاحين باختلاف
النظرين فاهل الاصول لم يعتبروا في الوضع الحقيقي ان يكون للدلالة
على معنى بنفسه بلا قرينة بخلاف اهل المعاني فانهم اعتبروا ذلك
قوله والوضع بهذا المعنى الثاني هو جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه
بنفسه وهو المعنى الاخص المتبادر منه عند الاطلاق المعبر في اصطلاحاتهم
من الدلالات الثلاث والمراد في الاشارة وغيرها العارف بين الحقايق والمجازات
والمعنى الاول وهو جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة قرينة هو المعنى
الاعم الشامل للحقيقة والمجاز وينقسم بكل من المعنيين الى وضع العيون للعين
كما في المفردات والى وضع الاجزاء للاجزاء كما في المركبات وايضا ينقسم الى وضع
الشخصي وهو وضع الشيء الملحوظ بخصوصه المعنى كوضع الانسان
للحيوان الناطق ووضع الحروف لمعانيتها والى الوضع النوعي وهو وضع الشيء
الملحوظ مع اشياء بوجه عام كوضع المشتقات والمركبات والمجازات
كذا صرح ابو الفتح في حاشية التهذيب ولا يذهب عليه ان كون المجازات
موضوعية بوضع نوعي انما هو بالوضع النوعي بالمعنى الاول الشامل للحقيقة
والمجاز كما عرفت ثم كون المجاز موضوعا بوضع نوعي على رأي الاصوليين
واما على رأي اهل المعاني فالمجاز ليس موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
قال صاحب التلخيص والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
فخرج المجاز لان دلالة بقرينة وقال السيد الشريف قد سره في حاشية
على شرح التلخيص يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازي

فالخصوصية مقبولة في جانب
الموضوع لا في جانب الموضوع
كما توهم البعض

لا يكون وضعاً وأما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظاره فهو وضع قطعاً
للدلالة على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي اي بضابطته كلية كان يقال
مثلاً كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس للجواز وضع شخصي ولا نوعي
وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها قوله وما ذكره العلامة التفاتاً الى
من ان الوضع مشترك بين المعنيين المذكورين موافق لما ذكره سيد المحققين
بالنظر الى نفس المعنيين مع قطع النظر عن كونها تعرف في الوضع المطلق
وكونها تعرف في قسم منه وهو وضع اللفظ فلا ينافي هذا الكلام ما سيذكره
بقوله ففهم ان هذا تعريف لقسم الوضع الى قوله في غير موضع بل في مواضع
عديدة قال فيما نقل عنه فانه كلما يقع من وضع تعيين اللفظ للمعنى
لاجل الدلالة على معنى بنفسه اي بلا قرينة او تعيين اللفظ لمعنى بنفسه
يقال في شرحه اي وضع اللفظ او المراد وضع اللفظ ولا يخفى ان المتبادر منه
ان المراد بهذا المطلق وهو الوضع المعروف المقيد وهو وضع اللفظ والالفاظ
التعريف بتعيين اللفظ تعريفاً بالاختصاص فلا يكون جامعاً قال شارح
الرسالة الشمسية في شرح الرسالة وهي الشمسية الوضع جعل اللفظ
بازاء المعنى قال سيد المحققين قد ستره هذا تعريف وضع اللفظ واما
الوضع المطلق المتناو له ولغيره كوضع الدوال الاربع لمعانيها فهو
جعل الشيء مطلقاً لفظاً كان او غيره بازاء شيء بحيث اذ فهم الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني بلا قرينة كما هو المتبادر وايضاً كلام شارح الشمسية
انما هو في هذا المعنى لانه المعتبر في اصطلاحهم من الدلالات الثلاث
وغيرها كما عرفت وهذا الكلام منه اي من شارح الشمسية ظاهر
جد في ان التعريف لقسم الوضع وهو وضع اللفظ لانه الكلام في الدلالة
اللفظية الوضعية المعتبرة في المحاورات اذ لو كان التعريف للمعنى بالاختصاص
لوضع وهو تعيين الشيء للدلالة على معنى بنفسه وانما يخص الكلام

ط كما وقع في كلام العلامة
التفاتاً الى مثله

بالمعنى

بالمعنى الاختصاص لما عرفت من ان المتبادر وان الكلام فيه كان تعريف المطلق
الوضع اي الوضع المطلق الشامل لوضع اللفظ وغيره وان كان الوضع بالمعنى
الاختصاص من الوضع بالمعنى الاعم وغير مطلق بالنظر اليه لكنه مطلق بالنظر
الى عدم تقييده بوضع اللفظ اذ يوصف الشيء بالاطلاق اذ لم يقيد مدلوله بشيء
في اللفظ وان كان مقيداً في نفسه كما قل ولا يخرج عن الاطلاق كون مدلوله
مقيداً في نفسه ما لم يقيد بشيء في اللفظ كما يوصف الحيوان المطلق ويقال
الحيوان المطلق مع انه مقيد في نفسه لانه جسم تام حساس متحرك
بالارادة لكنه لما لم يقيد في اللفظ كالحياة الناطقة والحيوان الصاهل ووصف
بالاطلاق وكذا الكلام في الانسان المطلق والتركيب المطلق انتهى فقوله
يقال الحيوان المطلق الى مثله لوصف الشيء بالاطلاق اذ لم يقيد مدلوله
بشيء في اللفظ وان كان مدلوله مقيداً في نفسه ولا يوجد لما قيل من انه مثال
لما قيد في اللفظ واسارة الى انه يفوت اطلاق الشيء اذ قيد في اللفظ
بقوله المطلق واحتمال مطلق الحيوان وغير ذلك ولما قيد بذلك لم يحتل
مثل الانسان والفرس فافهم انتهى قوله على ما يستفاد من عبارة المص
في التقسيم حيث قال الوضع اما كلي او مشخص فقوله على ما يستفاد من
متعلق بالتسمية الثانية قوله لتوقف معرفة الضمائر واسم الاشارة
والحرف والموصول على وجوه النظر متعلق بالكائنة على انه صفة
لمعرفة صورها اي تلك الامور الاربع المص بها اي بتلك الوجود عليها
اي على معرفة الوضع لشخص بعينه وفي بعض النسخ عليه بتذكير الضمير
اما بناء على ان التاء في المعرفة من اصل الكلمة لازمة للتأنيث
ويجوز فيه تذكير الضمير ايضاً واما بناء على رجوعه الى الوضع لشخص
بعينه على تقدير المضاف اي على معرفة وجه توقف معرفة هذه الامور
على وجود صورها المص في التقسيم على معرفة الوضع لشخص بعينه انقسم

كالانسان والفرس

ق

أي اللفظ الموضوع لمعنى شخص
أي اللفظ الموضوع لشخص
وضعا عاتيا مثلا

اولا مدلول اللفظ الى كلي ومشخص ثم قال الثاني فالوضع اما مشخص او كلي
والاول العلم والثاني مدلوله اما معنى في غيره الى آخر التقسيم ولما كان الثاني مقسما
للاقسام الاربعة اعني الضمائر واسم الإشارة والحرف والموصول كانت معرفتها
موقوفة عليه بعنوان الثانوية لا ندخله مقسما لها بهذا العنوان والثانوية
انما تعرف بالاولية المقابلة لها وهي وصف الاول الذي هو الوضع المشخص فعلم
من هذا التقرير وجه تقييد الشارح بقوله على وجوه صورها المص قوله
ولما لم يكن لغيرهما أي لغير القسمين المذكورين في هذه الرسالة احدهما
الوضع لشخص بعينه وهو المذكور آنفا والثاني الوضع لشخص باعتبار اسم
وهو وان لم يذكر ههنا لكنه في حكم المذكور حيث ينتقل ذهن اليه اجمالا من الاول
المقابل له قوله لا مبركلي ملحوظ بعينه كوضع لفظ الانسان بازاء الحيوان
الناطق بملاحظة هذا المفهوم بعينه او بما يساويه كوضع لفظ
الانسان بازاء هذا المفهوم بملاحظة الضاحك مثلا او بما هو اعلم منه كوضع
بازاء هذا المفهوم بملاحظة الجسمانية مثلا بشرط ان لا يشاركه في ذلك الوضع غيره
فيدل قوله او بما هو اعلم منه وانما قيد بدخول ان عن الوضع العام للموضوع له
الخاص اذا كان كلياً فان ضمير الغائب مثلا يجوز ان يرجع الى الكلي مع ان وضعه لذلك
الكلي بواسطة اسم عام وهو مفهوم ما سبق ذكره لكنه يشارك ذلك الكلي
في وضع ذلك الضمير امور غير متناهية بخلاف وضع الانسان لمفهومه فانه
لا يشارك فيه غيره قوله ورابعها هو الوضع الى هذا الوضع يستعمل وضعها
خاصة موضوع له عام قوله بامراخص من المفهوم الملحوظ بذلك الامر
فهو لا يكون الا كلياً واما الامراخص منه فيجوز ان يكون كلياً ايضاً او جزئياً
فللمحوظ بالامر الاخص قسمان فقط وقوله او مبين اسم والوضع مفهوم
ملحوظ بامر مبين له وذلك المفهوم قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً وعلى كل تقدير
الامر المبين اما كلي او جزئي فالمحوظ بالمباين اربعة اقسام وقوله او مفهومات متعددة

ملحوظات

ط باز يجعل اللفظ الملاحظ
لا الموضوع لغيره في السام
ايضا كذا فافهم
مثلا

هو يجوز ان يكون شي كلياً
واخص من كلي آخر مثلاً

ملحوظات بامر مبين او اخص المفهومات الملحوظة بامر مبين لها ستة اقسام
لانها قد تكون كلية وقد تكون جزئية والمباين ايضاً قد تكون كلياً وقد تكون جزئياً فحصل اربعة
اقسام وقد يكون بعضها كلياً وبعضها جزئياً ويكون المباين كلياً او جزئياً فحصل قسمان آخران
واما المفهومات المتعددة الملحوظات بامراخص منها فلها قسمان لانها لا بد ان تكون كلية
كما مر والاخص منها اما كلي او جزئي وقوله ولم يوجد أي هذا القسم الرابع من الاقسام العقلية
المنقسم الى اربعة عشر قسماً ما يوجد صلاباً بل هو مجرد اهتمام عقلي باقسامه قيل ومما ياسب
ان يثبت عليه ان الحصر العقلي الذي ذكره الشارح لاقسام الوضع يتقضى بالوضع لجزئي واحد
ملحوظ بجزء آخر مساو له على ما حققه بعض المحققين في شرح التهذيب من تجويز المساوات
بين الجزئيين كقوله الكاتب وهذا الضاحك اكتفاء بالمغايرة الاعتبارية بين التشاريين
اقول هذا القسم على تقدير ثبوته يمكن ان يدخل في الوضع الخاص للموضوع له الخاص بان يراد بالوضع
شخص بعينه ان لا يكون ملحوظاً بامر عام بقرينة المقابلة فلا اشكال في ذلك قوله وبما ذكرنا
من ان معرفة الوضع لشخص بعينه انما صارت مقدمة لما هو المقصود من الرسالة اعني التقسيم
لتوقف معرفة الضمائر على ظهور ما قبل ان القسم الاول وهو وضع اللفظ لشخص بعينه
بشارك الثالث وهو الوضع العام للموضوع له العام وانما اخص مشاركته
بالثالث مع ان يشارك الرابع في انه لا يتعلق به غرض فيما هو المقصود ايضاً
لان الرابع غير موجود لعدم التعرض له لعدم وجوده فضلاً عن ان لا يتعلق به غرض
قوله لا ابد لما تميز أي القسم الاول عنه أي من الثالث بمشاركته أي القسم الاول
القسم الثاني أي الوضع العام للموضوع له الخاص في تشخص المعنى الموضوع له
تعرض له أي للقسم الاول في المقدمة لمزيد توضيح صاحبه الذي هو القسم الثاني
الذي وقع مقدمه للامور الاربعة في التقسيم قوله كلام شاعر عن الغفلة عن المقصود
الذي هو معرفة الامور الاربعة في التقسيم على وجوه صورها المص بها ولا شك

فقط يشارك الثاني في ان لا يتعلق
به غرض فيما هو المقصود
وتمنع والسند ما ذكرناه
مثلاً

وان كان ملحوظاً بامر مبين
اذ لا احتمال لكونه ملحوظاً
بامر اخص منه فانه جزئي حقيقي
ومشخص فلا اخص منه مثلاً

في التقسيم فمدبر قوله على ان الثالث وهو الوضع العام للموضوع له العام ايضا
 اي كالأول يشاركه الثاني اي الوضع العام للموضوع له الخاص في اعتبار امر العام
 غاية ما في الباب ان الأول يشارك الثاني في اعتبار الامر الخاص وهو شخص المعنى
 الموضوع له والثالث يشاركه في اعتبار الامر العام وهو عموم الوضع والحاصل
 ان الوجه الذي ذكره منقوص بالقسم الثالث فانه يجري فيه بخلافه مع خلفه عنه
 ويمكن الواب عنه بانه لما شارك الأول الثاني في شخص المعنى الذي هو الموضوع له
 الذي هو المقصود بالذات ذكره بخلاف الثالث اذ شاركته في الامر العام الذي
 هو المقصود بالتبع وكفي بهذا مرجحا واما ما قيل من انه يرد عليه ان القسم الثالث
 لا يشارك الثاني في ضمن جميع مواد فان القسم الثالث على ما ذكره ينقسم الى قسم
 ثلثة ولا يشارك الثاني الا القسم الثالث منه بخلاف الأول فانه يشارك الثاني
 في ضمن جميع مواد وكفي بهذا مرجحا ففيه نظمه لان القسم الثالث هو الوضع
 لا امر كلي ملحوظ بعينه او بما يساويه او بما هو اعلم منه كما عرفت فالوضع له
 فيه عام لكونه امرا كليا وكذا الوضع عام لان مرات الوضع ملاحظة هذا الامر
 الكلي بعينه او بما يساويه او بما هو اعلم منه فهو عموم الوضع واعتبار الامر العام متحقق
 في كل قسم من اقسامه فكل قسم منه يشارك الثاني الذي هو الوضع العام للموضوع له
 الخاص في اعتبار عموم الوضع والامر العام نعم القسم الثالث منه يشارك الثاني
 في الجزئين احدهما اعتبار الامر العام والآخر كون ذلك الامر اعلم من المعنى
 الموضوع له والقسمان منه انما يشاركه في الجزئية الأولى فقط قوله وفي الخواشي
 الشريفة الشريفة الخ هذا الكلام مرتبط بقوله سابقا ورا بعينه هو الوضع
 لمفهوم الى قوله ولم يوجد قوله وقد افيد ان الدليل الخ حاصله ان الوضع الخاص
 للموضوع له العام على قسمين احدهما الوضع الشخص للموضوع له العام والثاني
 الوضع الخاص الذي هو غير شخص الموضوع له العام مثل ان يلاحظ الحيوان بالانسان
 ويوضع لفظ الحيوان بانه مفهومه على قياس الوضع العام للموضوع له الخاص وهذا

فلا يجري فيه الوجه المذكور
 بخلافه فتدبر من
 قل له شير ان شي مثلا

الدليل

الدليل انما يدل على استحالة القسم الأول لا الثاني بل لا يدل على استحالة القسم الثاني
 ايضا كما ان الذي يقوله على ان الامتناع المذكور وهو امتناع ان يلاحظ بالشخص كليا له
 ممنوع وكيف لا يكون ممنونا وقد جوز قدس سره كون الاخص وان كان جزئيا حقيقيا
 وشخصا معرفا لا عام منه فام لا يجوز ان يكون الشخص مرآة للملاحظة الكلية
 واورد على هذا السند انه غير صالح للسندية لانه انما يؤيد المنع المذكور لو جوز
 قدس سره تعريف الامم باني الخص كاذ كليا كان وشخصا او جزئيا حقيقيا وليس كذلك ان لا يسب
 بالجزئي قدس سره قوله لا ان يقال الخ جواب عن الايراد المذكور وحاصله ان مراده قدس سره
 باستحالة الوضع الخاص للموضوع له العام استحالة الوضع الشخص للموضوع له العام
 فانه ما اورده قبل العلل وهو ظاهر وكذا ما اورده في سياق العلل اي قوله
 على ان الامتناع الخ فان مبنى المنع اي عدم تجويزه قدس سره كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
 ليس على العموم والخصوص من حيث يرد عليه انه قدس سره جوز كون الاخص معرفا لا عام
 فلو لا يجوز ان يكون الشخص مرآة للملاحظة الكلية بل على ان الجزئي لاستقلاله وتمايله
 لا يرتبط بالغير ومرآة للملاحظة للشئ لا بد ان تكون مرتبطة بربط من الشكل
 الثاني ان الجزئي لا يكون مرآة للملاحظة للشئ فالسند المذكور غير صالح للسندية
 قوله وجوب كون المرات مرتبطة اي بطبيعة غير بين ولا مبين يعني ان كبرى القياس
 ممنوعة ان اريد بالارتباط الارتباط بطبيعة واما الصغرى وهي قولنا الجزئي
 لا يرتبط بغيره فسلم ان اريد بالارتباط به الارتباط بالطبع لان الجزئي
 الحقيقي مستقل ومتاصل في الوجود فلا يرتبط بالغير بالطبع وان اريد وجود كون
 المرآة مرتبطة بالغير مطلقا سواء كان بطبيعيا او بامر خارج عنها وعدم
 كون الجزئي مرتبطا بغيره كذلك فالكبرى مسلمة والصغرى ممنوعة والسند معلوم
 مما ذكرنا وان اريد عدم كون الجزئي مرتبطا بغيره بالطبع الخ فالصغرى والكبرى
 مسلمتان لكن لا ينتج القياس ما هو المطلوب لعدم تكرار الحد الأوسط وهو
 ظاهر هذا تفصيل ما اجماله اشرار فيما نقل عنه حيث قال وكذا كون الجزئي

شارف الى ان المراد بالمنع
 المنع اللغوي لا العرفي
 فانه قدس سره مستدل
 لامانع منه

اي جعل ان يراد وجوب
 كون المرآة مرتبطة بالغير
 مطلقا مسلمة

غير مرتبط بالغير ممنوع نعم لا يرتبط بطبيعته فلا يريد ذلك يرد منه وجوب كون المرأة
مرتبطه بغيره انتهى قوله وقد يستفاد مما أفيد ايضا في هذه الكلام مرتبط
بقوله سابقا ان الوضع اقسامه العقلية اربعة قوله مثل زيد انسان فان زيد ممنوع
بوضع خاص لموضوع له خاص والانسان موضوع بوضع عام للموضوع له العام واما
الركب منها فليس بموضوع بوضع منها بل بهر معا والجميع قسم آخر خارج عن الاقسام الاربعة
وايضا لفظ هذا الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص والانسان موضوع بالوضع
العام للموضوع له العام والجميع امر آخر قوله ايضا ان وضع الركب المذكور يستتقضي على تقدير
تسليم الانتقاص بالركب المذكور فيه النقض الزاوي لا تحقيق لانه غير وارد على مدق الشارح
كما ان النقض بالركب المذكور غير وارد على مذاقه بناء على ان قيد الوحدة معتبر في المقسم
والركب المذكور وكذا المشتقات من قبيل ما اجمعه فيه الاقسام فلا ينتقض
بوضعها حصص الوضع المذكور وهو الوضع الواحد كما سيصير بد فلهذا
حكم سابقا باذا لاقسام العقلية للوضع اربعة والحاصل ان هذا القائل لما زعم ورود
النقض بالركب المذكور على الوجه المذكور لم يرد النقض بوضع المشتقات ايضا
مع انها الفاظ مفردة فلا يجد لقوله فالمتخصص فيها ليس الاوضع اللفظ المفرد
فاندفع ما اورده من انه لعجب من الشارح انه حكم فيما سبق بحصر الاقسام العقلية
للوضع في الاربعة المذكورة وهذا يحكم بانتقاص ذلك الحصر سواء كان المقسم
وضع مطلق اللفظ او وضع اللفظ المفرد فافهم قوله اي الهيئة الموضوعية بالوضع
العام للموضوع له الخاص كذا بوضع نوعي فاذ كل اسم فاعل مثلا موضوع لذات قام به
لحدث من زيد وعمر وغيرهما فيكون الوضع عام او الموضوع له خاصا وهو كل واحد
من الاشخاص التي يسند اليها اسم الفاعل وقوله والمادة الموضوعية بالوضع
العام للموضوع له العام فان ضار بامثلا وضع لمفهوم من قام به الضرب كوضع
لفظ الانسان بازا مفهوما الحيوان الناطق فالوضع والموضوع له كلاهما
عام قوله وان الانتقاص بقولنا الانسان حيوان متحقق في هذا اليراد متعلق

بقوله

الورد شيراشي

بقوله بخلاف الركب من مفردين موضوعين بوضعين متفقين في القسم اي ان هذا
النقض متحقق على تقدير ان يكون المراد بالوضع المتخصص فيها الوضع مطلقا سواء كان
وضع اللفظ المفرد او الركب وهذا النقض ايضا الزاوي لا تحقيقي فافهم قوله وضع الهيئة مخالفا لها
لان هيئة قولنا الانسان حيوان موضوع بوضع عام للموضوع له الخاص لكنه وضع
نوعي فان كل ركب سنادي وضعه لاثبات شئ كالحيوان لشئ كالانسان او نفسه عنه
فالوضع عام والموضوع له كل واحد من الموضوعات الواقعة في المركبات الاستنادية
قوله نعم لو صح في ركب اي قال فيما نقل عنه وانما قال لوضع اشارة الى ان كون
الوضعين المتفقين من قسم الوضع العام للموضوع له الخاص داخلين في الوضع العام
للموضوع له الخاص محل نظر لعدم صدق ظاهريا عليه لانه يقتضي ان يصير اللفظ
موضوعا بالتعدد بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له اللفظ ولا شئ من المتعدد
كذلك بالنسبة الى الركب بل عا نفع منها موضوع له لجزء واخرى لجزء آخر انتهى
وحاصل ان كل واحد من لفظ الذي وهو هذا وبهذا موضوع بوضع عام للموضوع له
الخاص وهيئة جملة الذي هو هذا بهذا كذلك موضوعة بالوضع العام للموضوع له
الخاص وهو ثبوت شئ من الاشياء الواقعة في المركبات الاستنادية فكون
هذين الوضعين معا عني وضع المفردات ووضع المركبات منها داخلين في الوضع العام
للموضوع له الخاص محل نظر اذ ليس مجموع هذين الوضعين من حيث هو مجموع بالنظر الى ذات
من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص بل بالنظر الى كل واحد منها كذلك
اذ لو كان بالنظر الى ذات كذلك للزم ان يصير اللفظ موضوعا بالتعدد بالنسبة
الى ذات الركب مع قطع النظر عن اجزائه بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له
اللفظ بالنظر الى مجموع الوضعين من حيث هو مجموع ولا شئ من المتعدد
كذلك بالنسبة الى ذات الركب بل عا نفع من اجزاء موضوع له لجزء واخرى
لجزء آخر ويكون الكل موضوعا بوضعين بواسطة جزئيهما لا بالنظر الى ذات الركب وانما قل
صدق ظاهريا لانه لا يجوز ان يكون المراد بوضع اللفظ المتخصصات باعتبار امر عام

هـ اي مجموع الوضعين من حيث هو مجموع فانه افراد الضمير وتنبه
الى ان الركب وثابث الضمير باعتبار كونه عبارة عن الامور المجمعة
وهو وضعها شخصيا مسته
التي هي جزاء صورى للركب مسته
لكن بالوضع النوعي مسته

هـ سواء كان جزاء ماديا او جازيا
صوريا كهيئة التركيبية ثم
المراد بالجزء جبين الجزء
فيشمل الجزئين فصاعدا
فافهم مسته

ما هو اعم من وضعه بالنظر الى ذاته او بوضع بواسطه وضع اجزائه كما في المركب
 لا ما هو المختص بالاول كما هو ظاهر بانه هكذا ينبغي ان يحق هذا المقام قوله
 وان قيد الوحدة الخ عطف على قوله وان لا انتفاض الخ واضرا آخر قوله والمركب
 المذكور أي المركب من مفرد من موضوعين بوضعين مختلفين الذي نقص
 به الحصر فيما افيد وانت خبير بان يدفع به النقص بالاشتقاق وبقولنا الانسان
 حيوان في الزمان لا تحققي كما عرفت قوله سواء كان عين الشخص كما ذهب اليه
 الحكماء في تشخيص الواجب تعالى او زاد على ما هيته كما ذهب اليه الحكماء في تشخيص
 المكائات والتكليف وفي تشخيص الواجب ايضا كما بين في محله قوله ما به بصير الشيء الخ
 اذا كان الشيء من الموجودات الخارجية كزيد مثلا يجوز ان يكون تشخيصه ايضا من الشخص
 الموجودات الخارجية كالاعراض القائمة به كالسواد والبياض وغير ذلك ويجوز
 ان يكون من الموجودات الذهنية كونه عالما بعلم مخصوص به واما اذا كان ذلك الشيء
 من الموجودات الذهنية كالعلم القائم بزيد مثلا فتشخيصه لا يكون الا من الموجودات
 الذهنية فالشيء اذا حصل عند العقل بتشخيصه يمنع العقل عن فرض الشبهة فيه
 على كل من التقديرين قوله فانها الخ فالعنى الاول اعم ما ذكره الشارح اعني ما به بصير
 قوله وهو لا يوجد في الشيء الذي لا يجتمع اجزؤه كالزمان والحركة وغير ذلك من الامور
 المتعاقبة الغير القارة فان ذلك الشيء ليس موجود في الخارج على تحقيق الحكماء وان اشهر
 منهم القول بوجود الزمان والحركة في الخارج فالشخص بمعنى ما يتعين به الوجود لا يوجد
 في ذلك الشيء فدل على ان هذا التقرير ان مراده بالوجود الموجود في الخارج اذا الشيء الذي
 لا يجتمع اجزؤه موجود في الذهن بالاتفاق وسيصح بذلك قوله ففيه ان الشخص الخ
 حاصل ان هذا المعنى ليس اخص من الاول بل هو مساو له فان الوجود فيه اعم من الوجود
 الذهني والخارجي كما ان الشيء في المعنى الاول اعم منها والا لا يشمل التعريف تشخيص الموجود
 الذهني مع ان الظاهر ان التعريف للشخص المطلق لا لتشخص الموجود الخارجي فقط
 والتعين ما خوذ في المعنى الاول ايضا كيف لا ولولا التعيين لم يمنع العقل من فرض الشبهة

ط اي هذا النقصان الذي ذكره
 الشارح

سواء كان في نفس العقل او في قوة
 من قواه وحس من حواسه الظاهرة
 والباطنة فلا يرد ان بعض الشخصيات
 قد يكون من الجزئيات المادية المرسومة
 صورها في القوى والالات عند
 جمهور الحكماء واذ نفس العقل

بين

بين كثيرين وقد اخذ في المعنى الاول منه العقل من فرض الشبهة بين كثيرين فالمعنيان
 متساويان قوله الموجود الخارجي اذا الوجود ينصرف اليه عند لاطلاق لكونه فردا
 كما ملا فهو المتبادر عند لاطلاق التعريف لتشخص الموجود الخارجي فلا يكون تعريفا
 بالاحص من المعرف وان كان اخص من المعنى الاول قوله وج كل موجود ذهني اذا المعدم
 ذهنا فاجزا لا تشخص له بالمعنى الاعم ايضا فلا يكون مادة لا افتراق الاعم من الاخص
 قوله وكان اخص الخ دفع لما يرد على الجواب المذكور من انه على تقدير ان يراه بالموجود
 الموجود في الخارج يكون مادة افتراق المعنى الاعم من الاخص الموجود في الذهن
 المعدوم في الخارج مطلقا سواء كان ما يجتمع اجزؤه اولا فلا وجه لتخصيص التعرض
 بالشيء الذي لا يجتمع اجزؤه وحاصل الدفع انه انما اخص التعرض به اظهارا لما خفي
 من مواد الافتراق من حيث انه من مواد الافتراق اي خفي كونه من مواد الافتراق فان كونه
 الشيء الذي لا يجتمع اجزؤه معدوم في الخارج بما اختلف فيه الحكماء وان كان المحققون
 ذهبوا اليه ففيه خفاء بالنسبة الى ما هو معدوم في الخارج بالاتفاق قوله اما صفة
 كاشفة للشخص بان يكون العين بمعنى العين والمعنى المرادح اللفظ قد يوضع
 للعين فقوله بعينه محمول على المسابحة لظهور المراد فيندفع ما اورد من ان
 العين بمعنى الذات والنفس ولا يظهر كون تشخيص بذاته والقول بان الباء
 للملازمة مدفوع بانه يستلزم ملازمة الشيء لنفسه وجعل الباء زائدة
 على الاثبات يستدعي سندا من اللغة على انه يجوز ان يكون الباء للملازمة
 على اعتبار حذف النصب اي باعتبار نفسه كما سيأتي وقوله كليا كان العين
 او تشخيصا فالمراد بالشخص هو المعين مطلقا سواء كان بجنسه او بنوعه
 او بتشخيصه فيعم الكلي والجزئي وفائدة هذا التقييم حصول الفرق
 بين كونه صفة كاشفة له وبين كونه تأكيد له بالعموم والتخصيص واما ان
 التقييم لا يوافق ما صوره من القسمة العقلية فسياتي الاعتذار عنه
 فيما نقل عنه وقوله ونظيره تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه

وان كان وجوده في الذهن
 متفقا عليه منهم
 من الموجودات الذهنية
 صفة

اذ المرادح نفس الشخص
 الذي هو جزئي حقيقي
 صفة

أي نظيره في المعنى المراد به لا في أنه صفة كاشفة فإن قولهم بعينه في تعريف
 المعرفة ليس صفة كاشفة لشيء والا لكان معرفاً له وليس كذلك لكن المراد به
 هذه أيضاً ما وضع لمعين قوله وأما تأكيد الشخص أو رد عليه أنه لا وجه
 للبراء فيه فإن التأكيد المعنوي للشيء هو نفسه وعينه بدون البراء فتدبر
 قوله إذا الوضع للمعين قد يكون من حيث التعيين فإذا يكون التعيين جزءاً
 من المعنى الموضوع له وقد يكون لا من حيث التعيين وإذا كان معينا في الواقع
 لكن التعيين ليس جزءاً من الموضوع له فإذا الموضوع له للنكرة كرجل هو الفرد
 المنتشر لكن الفرد المنتشر يتحقق في ضمن الفرد المعين كزيد ويكون الفرد المعين
 من أفراد ما المراد بقوله لا من حيث التعيين سلب حيثية التعيين لا التقييد
 بحيثية اللا تعين فإنه لا يقل وقد يكون من حيث اللا تعين والا لكان استعماله
 في المعين مجازاً ولم يقل بـ واحد وقوله وهو أي تقييد الوضع بحيثية التعيين
 التفارق بين المعرفة الموضوعية لشخص معين من حيث أنه معين كزيد وبين
 النكرة الموضوعية لفرد غير معين كرجل وإذا تحقق ذلك الفرد في ضمن زيد
 وعمر و بكر وغيرهم من أفراد المعينة وقوله لا يجزئ تعيين الموضوع له حلف
 على الضمير أي ليس تعيين الموضوع له في نفسه تفارقاً بين المعرفة والنكرة
 إذا كل لفظ سواء كان معرفة أو نكرة موضوع لمعين أما المعرفة فظاهراً وأما
 النكرة مع أنه موضوع لفرد غير معين فلأن ذلك الفرد الغير المعين
 لا يتحقق إلا في ضمن المعين في الواقع لكن الوضع له ليس من حيث أنه معين
 قوله على التقادير الثلاثة أي كونه صفة كاشفة وتأكيد أو تقييد الوضع
 مفهوم القسم أي القسم المعهود الذي كلاً مناهية أهم من أن يكون الوضع
 للشخص بملاحظة امر كلي وهو الوضع العام للموضوع له الخاص الذي
 هو القسم الأخير الذي سيذكره النص بقوله وقد يوضع له باعتبار امر عام
 أو بملاحظة بعينه وهو الوضع الخاص للموضوع له الخاص الذي هو المقابل

طالع العام لا يتحقق إلا في ضمن
 الخاص

للقسم

للقسم الأخير أما أنه أهم منها على التقدير فظاهراً وما على التقدير الثالث
 فلأن الموضوع له في الوضع العام للموضوع له الخاص إنما هو المعين
 من حيث أنه معين فلذلك كانت الضمائر وإشالها معرفة وإن كان ملحوظاً
 بامر عام وقوله وح أي حين كونه مفهوماً هذا القسم أهم من ذلك لا يمتاز
 هذا القسم عما يقابله وهو ما سيذكره النص بقوله وقد يوضع له باعتبار امر عام
 مع أنها قسمان متغايران من الأقسام الأربعة العقلية ويحتاج إلى تقييده
 أي تقييد هذا القسم بما يميزه عما يقابله بأن يقال لشخص واحد أي اللفظ
 قد يوضع لشخص واحد لا مع شخص آخر سواء كان ذلك الوضع بملاحظة
 بامر عام أو بملاحظة بنفسه قيل لا إلى أن يقال مثل أن يقال لشخص واحد
 بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتركة كما إذا سمي بزيد شخصان فإن كونها
 موضوعاً لأكثر من شخص واحد إنما هو بالنسبة إلى أوضاع متعددة
 وأما بالنسبة إلى وضع واحد في موضوعه لشخص واحد ويمكن أن يقال أن الأعلام المشتركة
 إنما وضعت لشخص واحد عند كل وضع وإنما جاء التعدد لتعدد الأوضاع
 فلا يحتاج إلى تقييد الوضع بالوحد وما يقابله أي هذا القسم من الوضع العام للموضوع له
 الخاص موضوع لشخص واحد بل مع شخص آخر بملاحظة امر عام فيكون
 الوضع واحداً ويكون اللفظ بالنسبة إلى كل واحد من الأشخاص مشتركاً
 معنوياً لا لفظياً وقوله أما الوضع لشخص واحد بملاحظة الشخص
 بنفسه وهو أحد قسمي القسم المذكور أعني الوضع المسمى بالوضع المتخصص
 والوضع الخاص للموضوع له الخاص فظاهراً فإن أكثر الأعلام كذلك كزيد وعمر
 وغيرها وأما الوضع له أي لشخص واحد بملاحظة بامر كلي وهو القسم
 الثاني من قسمي القسم المذكور فكأن وضع العلم بأمر من لم يره الأوضاع
 فإنه إذا لم يره وتصوره بصورة فلا بد أن يكون ملحوظاً بامر كلي
 لعدم حصول علم جزئي به لأنه يتوقف على كونه محسوساً بأحدى الحواس

اشتركا
 لفظيا
 مسته

و سياتي مثاله مسته

ه قيد للقيود السابق يعني أن كون
 موضوعاً للشخص واحد
 إنما هو بالنسبة إلى وضع
 واحد مسته

ق
 بـ أن يلاحظ كل مناهية خصوص
 ويوضع لفظاً ذبياً لكل مناهية
 وضعاً خاصاً للموضوع له
 الخاص مسته

الظاهرة او الباطنة وهو غير متحقق اصلا فالقسم المذكور بكلا قسميه
 مقابلا للقسم الاخير الذي هو الوضع لشخص لا وحده بل مع شخص آخر
 بملاحظة بامر عام فان قلت القسم المذكور قد سمي بالوضع الخاص للوضع له
 الخاص وبالوضع الشخص كما سبق مع ان الوضع ليس بخاص ولا مشخص
 بالنظر الى قسمه الثاني قلت يجوز ان يكون التسمية به بالنظر الى القسم الاول
 الذي هو كثير وغالب والمقصود افراده باسم مخصوص به ولا شك انه حاصل
 بهذه التسمية كما لا يخفى قوله واما تقييد الخ عطف على قوله واما تقييد
 للوضع بحيثية التعيين الخ بما وهو قيد بعينه يقابل ما قيد به القسم الثاني
 من قوله باعتبار امر عام فعني الاول باعتبار عينه قوله بهذا القيد عما يقابل
 ولا يحتاج الى تقييده بما يميزه عما يقابله بان يقال لشخص واحد
 قوله لكن يشكل بوضع بعض الاعلام بازاء من لم يره الواضع فانه من القسم
 الاول مع ان الواضع وضعه لشخص بملاحظة بامر كلي كما عرفت
 فلا يكون مفهوم هذا القسم جامعاً وان كان مقابلاً للقسم الثاني قال فيما نقل عنه
 انه لم يلاحظ في بيان الاحتمالات الاربعة المذكورة في عبارة المتن ما صورناه
 لك من القسمة العقلية للوضع بل معناه احتمالات يتقابل بها القسمان
 اللذان ذكرهما وهما المذكوران في كلام المصنف بقوله اللفظ قد يوضع لشخص
 بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام فلو كان بعض الاحتمالات
 غير موافق له اي لما صورناه من القسمة العقلية فلا بأس به
 فيما نحن بصدد منه من بيان احتمالات يتقابل بها القسمان المذكوران
 والبراد ببعض الاحتمالات الغير الموافقة له هو الاحتمال الاول اعني احتمال
 كونه صفة كاشفة فان القسم الاول على هذا الاحتمال عبارة عن الوضع
 لمعين سواء كان ذلك المعين كلياً او مشخصاً كما ذكره الشارح سابقاً
 وهذا لا يوافق ما صورته من القسمة العقلية المتقابلة الاقسام

ويدخل هذا الوضع في القسم الثاني
 فلا يكون مانعاً منه

فان

فان القسم الاول على ما صورته هو الوضع لشخص حيث جعله مقابلاً
 للقسم الثالث الذي هو الوضع لا مركلي ملحوظ بعينه وعلى ما ذكره
 من الاحتمالات الاول لا يبقى نقاباً بينها بخلاف الاحتمالات
 الثلاثة الباقية قوله الا على القول بان الواضع للالفاظ كلها هو الله تعالى
 لا العرب فانه لا يشكل بوضع بعض الاعلام بازاء من لم يره الواضع
 فانه تعالى يلاحظ بنفسه لا بامر عام فان علمه تعالى محيط بجميع
 الاشياء كلياً تم وجزئياً على وجه جزئي عند اهل الحق وقوله يتخرج
 اي يتجه حين القول بان الواضع للالفاظ كلها هو الله تعالى ايضاً اي
 كما يتجه الاشكال بوضع بعض الاعلام على تقدير القول بان الواضع
 للالفاظ كلها هو العرب وقوله لا باعتبار بل باعتبار نفس هذا
 الشخص العلم به وقوله بل القول بالوضع العام للوضع له الخاص
 مع قطع النظر عن كون الوضع في بعض الاعلام من قبيل الوضع الخاص
 للوضع له الخاص منه تعالى قوله بلا دليل فان منشأ اعتبار
 الامر العام انه تلاحظ المشخصات عدم احاطة علم الواضع
 بجميع المعاني الشخصية التي وضع اللفظ لها بهذا الوضع اكثر منها
 بل لعدم تاهيها عند حد وعلمه تعالى متردد عن عدم الاحاطة
 بجميع الاشياء على وجه جزئي والقول بالوضع العام للوضع له
 الخاص منه تعالى قول بلا دليل قوله او المعنى عطف على قوله
 والعنى الخ يعنى او المعنى حين كونه تقييداً للوضع بما يقابل ما قيد به
 القسم الثاني وقوله بان يقصد في الوضع الى عينه لا بمعنى ان يلاحظ
 بنفسه وعينه كما في المعنى المذكور والقصد في الوضع الى عينه
 اعم من ان يكون ملحوظاً بنفسه او بامر عام كما في بعض الاعلام
 الذي وضعه الواضع بازاء من لم يره فاندفع الاشكال المذكور

الذي هو القسم الاول منه
 منه

فيه رد على الفاضل شرارتي
 فانه جعل ذلك دليلاً على خلافه
 وليس كذلك كما يعرف
 بالتأمل الصادق
 منه

من غير حاجة الى القول باز الواضع للالفاظ كلها هو الله تعالى وقوله
 لا الى امرين درج هو اي الشخص فيه اي في ذلك الامر العام كما في القسم
 الثاني الذي ذكره المص بقوله وقد يوضع باعتبار امر عام فحصل التقابل بينهما
 وقوله بهذا الوضع اي الواقع في القسم الثاني وقوله وصار الشخص موضوعا له
 للوضع لكل شخص اي لاجل الوضع لكل شخص فالقصد بهذا الوضع
 الى الامر العام الشامل لكل شخص وحيث معنى قوله قد يوضع له باعتبار امر عام
 انه يوضع لشخص بعينه باعتبار القصد الى امرين درج فيه هذا الشخص
 بالوضع لكل شخص ليقابل القسم الاول لا بمعنى انه يوضع له بملاحظة
 بامر عام كما ان المعنى كذلك على التقدير الاول وقوله بعض منه اي فرد من افراده لان الفرد
 المعين من افراد الفرد المنتشر قال فيما نقل عنه كل شخص يقصد منه متعدد
 بان يقصد به زيد وعمر وغيرهما فردا فردا على وجه الاجمال كالكل الجموع في انه
 يقصد به الاجزاء المتعددة الا ان بينهما فرقا في القصد فان القصد في كل
 شخص الى الاجزاء المتعددة فردا فردا من غير اجتماع وفي الكلي الجموع القصد
 الى الاجزاء الجموعة من حيث هي مجموعة فلا يتجه ان يسمي كل شخص ليس متعددا
 بناء على ان كل شخص يقصد منه متعدد كالكل الجموع في ان القصد الى مجموع
 الاجزاء من حيث هو مجموع حتى يكون الشخص بعينه بعضا منه ووجه عدم
 اتجاهه ان بينهما فرقا في القصد فان القصد في كل شخص الى الاجزاء المتعددة
 فردا فردا من غير اجتماع فسمي كل شخص متعدد بخلاف الكل الجموع
 فان القصد فيه الى مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع قوله وبما حققنا
 من ان المراد في القسم الاول هو الوضع لشخص وحده وفي القسم الثاني
 هو الوضع لشخص لا وحده بل مع شخص آخر على ما حققته في الاحتمال الثالث
 او ان المراد في القسم الاول هو الوضع لشخص باعتبار بعينه بان يقصد في الوضع
 الى بعينه وفي القسم الثاني هو الوضع لشخص باعتبار امر عام بان يقصد

فيكون الشخص بعينه
 بعضا منه منهم

هذا هو المراد بما حققه بقريته
 قوله اي جعل الموضوع له امرا كليا
 لا وانما ذكرنا الشق الاول تحقيقا
 للمقام وبينا ان لا اندفاع ما ذكره
 بالنظر اليه ايضا منهم

في الوضع

في الوضع الى الامر العام على ما حققته في المعنى الثاني للاحتمال الرابع
 اندفع عن قوله وقد يوضع له اي لشخص باعتبار امر عام اي يجعل الموضوع له
 امرا كليا ملاحظا للشخص فان كل واحد متعدد يعم ويشمل احاده وفاعل
 اندفع قوله ان وضع بعض الاعلام وهو العلم الذي وضعه الواضع بازا امر لم يره
 دخل فيه اي في قوله قد يوضع له باعتبار امر عام مع انه من القسم الاول فلا يكون
 مانعا ووجه دخوله فيه انه وضع لشخص باعتبار امر عام ووجه اندفاعه
 بما مر ان المراد في القسم الثاني هو الوضع لشخص باعتبار القصد الى امر عام
 لا الى الشخص بعينه وفي وضع بعض الاعلام القصد الى الشخص
 بعينه لا الى امر عام لان مقصود الواضع فيه انما هو تعيين اللفظ
 بازا الشخص بعينه لا انما لم يكن ملاحظته بعينه لاحظه بامر عام فلا يرد
 ما اورد عليه من ان اندفاعه بملاحظة ذلك التحقيق محل نظر
 فان تسمية الولد قبل رؤيته مثلا لما لم يكن الا بملاحظة الولد بصفات
 كلية بحسب مفهومها فكان الواضع قال وضعت هذا الاسم لكل موصوف
 بهذه الصفات وان كانت تلك الصفات مخصصة في الخارج في فرد واحد
 وذلك ظاهر عند التامل الصادق فتأمل قوله وعن قوله اي اندفع عن قوله
 وذلك اي الوضع لشخص باعتبار امر عام بان يعقل امر مشترك
 بين الشخصات وفاعل اندفع قوله ان ذلك القسم الثاني لا يخص به
 اي بان يعقل امر مشترك بين الشخصات بل بان يعقل امر كلي غير مشترك
 بين الشخصات صادق على ذلك الشخص وحده بان يكون ذلك
 الكلي مخصصا في فرد واحد وذلك كما اذا كان اللفظ موضوعا للشخص
 وحده بملاحظة امر عام كما في بعض الاعلام الذي وضعه الواضع
 بازا من لم يره ووجه اندفاعه ان المراد بالوضع لا الشخص باعتبار
 امر عام في هذا القسم ان يكون القصد الى امر عام لا الى الشخص وفي وضع

وهو كل واحد من الاشخاص
 منهم

الورد شراشي منهم

بعض الاعلام القصد الى الشخص لا الى الامر العام فهو خارج عن هذا القسم
 داخل في القسم الاول على ما حققناه سابقا فلا يرد عليه ان اذ قاعده
 بذلك التحقيق محل تعلقها ذكرنا فتأمل ولا يذهب عليك ان ورود
 هذا الاعتراض مبني على حمل قوله امر مشترك بين الشخصيات على ظاهره
 وهو ان يكون لذلك الامر المشترك مشخصات ويكون مشتركا بينهما
 فلا يرد ما اورد عليه من ان الاعتراض الثاني غير وارد وان لم يلاحظ
 تحقيقه فان المراد بالمشارك بين الشخصيات مالا يمنع العقل شركة
 بينهما وهو عين الكل وذلك لان خلاف الظاهر ومبني على اعتراض جملة
 على ظاهره قوله وبقي ان الوضع العام لا عطف على قوله اندفع الى قوله منها
 حقيقتا اي بعض من تلك الجزئيات الاضافية الجزئيات الحقيقية التي
 يمنع نفس تصور مفهومها عن وقوع الشركة بين كثيرين وهذا مبني على ان الجزئ
 الاضافي اعم من الجزئ الحقيقي بان يكون المراد به ما يكون اخص بالنسبة الى امر آخر
 كزيد بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان واما اذا اريد به
 الكل الاخص من كل اخر فينبينها تبين قوله كضمير الغائب الخ قال فيما نقل
 عنه سيأتي في الخاتمة ما يتعلق بضمير الغائب وشرجه على وجه يظهر منه
 ان النص على ان ضمير الغائب موضوع الجزئيات الحقيقية انتهى وتوضيحه
 ان ضمير الغائب اما موضوع لجزئيات مفهوم ما تقدم ذكره في يكون استعماله
 في الجزئيات والكلية جميعا بطريق الوضع فان جزئيات هذا المفهوم
 قد تكون كليات وقد تكون جزئيات واما موضوع لجزئيات مفهوم شخص
 تقدم ذكره في يكون استعماله في الكلية يرجع الضمير اليها على سبيل التجوز
 لان المفهوم هو شخص تقدم ذكره لا يصدق الاعلى الاشخاص دون الكلية
 والمفروض ان وضعه لجزئيات ذلك المفهوم وهذا هو محتار النص
 لوجه سيد ذكره الشارح في الخاتمة ان شاء الله تعالى فعلى هذا يندفع البحث

الورد شراشي منته

الورد شراشي منته

اي تحقيق السابق منته

19 اضافة المفهوم الى ما تقدم ذكره بيانية منته

الاضافة بيانية ايضا منته
 هـ هذا مبني على ان الضمير عائد الى الكل
 باعتبار مفهومه لكن ذكر قد سره
 في حاشية شرح مختصر الاصول
 ان الكل المتقدم ذكره من حيث انه
 مذكور بهذا الذكر الجزئي لا يحتل
 الشركة والاطلاق الضمير عليه
 يرجع عنه اليه من هذه الحاشية
 فعلى هذا لا وجه للجهان
 منته

المذكور

المذكور ولا يحتاج الى ان يجعل قوله بعينه صفة كاشفة لشخص وقد سبق الكلام فيه قوله وان الوضع الكلي لا عطف على قوله ان الوضع العام الخ اي وبقي ايضا ان الوضع الكلي الخ قوله للكلية الصرفة كضارب وعالم وقام الى غير ذلك لا باعيا بها بل ملحوظة بامر صادق عليها مفهوم من قام به الحدث وقوله يرد اي يرد ما ذكره النص في شرح المختصر ايضا اي كما يرد ما ذكره السيد الشريف قد سره كذا نقل عنه قوله يرشدك اليه كلامه الخ قال فيما نقل عنه قل النص ان كنت تريد حقيقة الحال في ذلك يعني في الحرف فاعلم اولاً مقدمة وهي ان اللفظ قد يوضع وضعا عاما لأمور مخصوصة كسائر المشتقات والمبهمات فاذا الواضع لما قل صيغة فاعل من كل مصد لم يزد م به مدلوله وصيغة مفعول لم يزد وقع عليه علم حال - اي يمكن السامع من العلم بوضع ضارب ومضروب من غير تفرع من خصوصها وكذلك اذا قل هذا الكل مشار إليه وضعا من القضية المذكورة خصوص وانا لكل متكلم والذي لكل معين بجملة انتهى كلامه قوله لا لا يتوهم انه لم يفرد الخ والمقصود ههنا انما هو ملاحظة الشيء بوجه لا مدعى قوله يوضع لشخص باعتبار امر عام يوضع له بملاحظة بامر عام كما لا يخفى قوله عن ذكره اي ذكر المخطوف قوله اياه مفعول لقوله استلزام الضمير عائد الى تعقل الشخصيات بذلك الامر ووجه الاستلزام ان معنى قوله ثم يقال الخ بعد ان يعقل امر مشترك بين الشخصيات يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه الملحوظة بذلك الامر الكلي المشترك بينهما اذ لو لم يجعل هذا الامر آلة لملاحظة هذه الشخصيات بل جعل ملحوظا برأسه لم يكن الموضوع له كل واحد منها بل يكون هو الامر الكلي والمفروض خلافه قوله ويستفاد من ظاهر الخ انما قال ظاهرا لجواز ان يكون كناية عن التعيين او يجعل القول بمعنى القول النفسي كما سيد ذكره قوله ما لم يعلم به الغير

المذكور ولا يحتاج الى ان يجعل قوله بعينه صفة كاشفة لشخص وقد سبق الكلام فيه قوله وان الوضع الكلي لا عطف على قوله ان الوضع العام الخ اي وبقي ايضا ان الوضع الكلي الخ قوله للكلية الصرفة كضارب وعالم وقام الى غير ذلك لا باعيا بها بل ملحوظة بامر صادق عليها مفهوم من قام به الحدث وقوله يرد اي يرد ما ذكره النص في شرح المختصر ايضا اي كما يرد ما ذكره السيد الشريف قد سره كذا نقل عنه قوله يرشدك اليه كلامه الخ قال فيما نقل عنه قل النص ان كنت تريد حقيقة الحال في ذلك يعني في الحرف فاعلم اولاً مقدمة وهي ان اللفظ قد يوضع وضعا عاما لأمور مخصوصة كسائر المشتقات والمبهمات فاذا الواضع لما قل صيغة فاعل من كل مصد لم يزد م به مدلوله وصيغة مفعول لم يزد وقع عليه علم حال - اي يمكن السامع من العلم بوضع ضارب ومضروب من غير تفرع من خصوصها وكذلك اذا قل هذا الكل مشار إليه وضعا من القضية المذكورة خصوص وانا لكل متكلم والذي لكل معين بجملة انتهى كلامه قوله لا لا يتوهم انه لم يفرد الخ والمقصود ههنا انما هو ملاحظة الشيء بوجه لا مدعى قوله يوضع لشخص باعتبار امر عام يوضع له بملاحظة بامر عام كما لا يخفى قوله عن ذكره اي ذكر المخطوف قوله اياه مفعول لقوله استلزام الضمير عائد الى تعقل الشخصيات بذلك الامر ووجه الاستلزام ان معنى قوله ثم يقال الخ بعد ان يعقل امر مشترك بين الشخصيات يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه الملحوظة بذلك الامر الكلي المشترك بينهما اذ لو لم يجعل هذا الامر آلة لملاحظة هذه الشخصيات بل جعل ملحوظا برأسه لم يكن الموضوع له كل واحد منها بل يكون هو الامر الكلي والمفروض خلافه قوله ويستفاد من ظاهر الخ انما قال ظاهرا لجواز ان يكون كناية عن التعيين او يجعل القول بمعنى القول النفسي كما سيد ذكره قوله ما لم يعلم به الغير

هم واما اذ الوصف ضارب مثلا بعينه ووضع بارا من قام به الضرب يكون الوضع عاما والموضوع له عاما منته

من الاعلام والغير مفعوله قوله بل يمكن بالكتاب فان قلت الاعلام بالكتاب
 انما يكون لكون الخط دالا على القول الدال على المعنى فيتوقف على القول ايضا قلت
 الخط انما يدل على القول النفسي والكلام في القول اللفظي على ان هذا السؤال
 كلام على السند الاخص ان يمكن ان يكون الاعلام بالاعلام من الله الملك العالم قوله
 لان التعيين انما يظهر غالبا بيان لوجه الكناية وفيه ان هذا الوجه يقتضي
 ان يجعل هذا القول اي قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع الخ مجازا مرسل
 عن التعيين اي تعيين اللفظ لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه
 على طريق ذكر السبب واردة المسبب بناء على ان التعيين المذكور انما يظهر
 بالقول المذكور غالبا الا ان يراد بالكناية المجاز ويراد بها الكناية على مذهب السكاكي
 اعني ذكر اللازم واردة الملزوم فان القول لازم للتعيين غالبا لزوم السبب
 للسبب فتدبر قوله في اثنا احداث الوضع فان قوله وذلك بان يعقل الخ
 سبق لبيان ما فعله الواضع في اثنا احداث الوضع يعني ان الواضع يعقل
 امرا مشترا كايين الشخصيات ثم يقول في اثنا احداث الوضع هذا اللفظ
 موضوع لكل واحد الخ قيل على تقدير كونه خبرا لانتم ان قوله موضوع والحكم
 بالوضع وقع في اثنا الوضع حتى يكون قول غير مطابق للواقع فان الحكم في هذا
 القول بالوضع لكل واحد من الشخصيات بخصوصه بحيث لا يفاد الخ
 لا بمطلق الوضع فانما يحكم به الوضع المقيّد بالقيود المذكورة وهو يقع
 في اثنا الوضع بل هو الطرف الاخر من القضية التي حصل بها الوضع على تقدير
 كونه خبرا انتهى يعني ان الطرف الواقع في اثنا احداث الوضع هو الوضع المطلق
 الغير المقيّد بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه والقضية
 المذكورة بالطرف المذكور ههنا اخبار عن الوضع الذي وقع فيكون مطابقا
 للواقع وفيه ان سوق الكلام يابى عنه بل قوله بان يعقل ويقال الخ يابى عنه
 كما يظهر بالتأمل الصادق ثم الظاهر ان قوله بحيث لا يفاد الخ بيان لاشراط

فانه على مذ هذا الجمهور
 ذكر الملزوم واردة اللازم
 مسله

يقال له خبرا انتهى
 مسله

الواضع

الواضع ذلك لا قيد آخر للوضع كما يشير اليه الشارح رحمه الله تعالى فتأمل قوله
 بل انشاء للوضع الذي هو غير موجود بعد وان كان خبرا بصورة كما ان بعت واشترت انشاء
 ليس لا اخبار عنه وقوله لان الشايع في العقود الانشائية الخ انما بالنسبة الى الجمل
 الاسمية وان استعمل كثير منها في الانشاء كقولهم الحمد لله والصلوة على نبينا
 صلى الله عليه وسلم في غير ذلك قوله لا يكفي بل لا بد من تقييد الخ قال فيما نقل عنه
 الظاهر انه لا يكفي في جميع افراد الوضع العام الموضوع له الخاص لكنه قد يكفي كما في وضع
 الموصول فانه يفهم منه الشخص المعلوم بالجملة التي هي صلة الموصول من غير ان يحفظ كونه
 ملحوظا بالجملة انتهى ان حمل قوله لا يكفي على معنى انه لا يكفي في شيء من افراد الوضع الموضوع له
 الخاص يكون هذا الكلام اعتراضا عليه وان حمل على معنى انه لا يكفي في جميع افراد على معنى
 رفع الایجاب الكلي يكون تحقيقا للمقام ثم قوله الظاهر اما بناء على انه يكفي في جميع
 افراد الوضع العام الموضوع له الخاص عند التحقيق لما سبق نقل عنه في الحاشية حيث قال
 والبحث فيه مجال الخ واما بناء على انه لا يكفي في وضع الموصول ايضا فداشار اليه المص
 بكلمة هذه في قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات
 فان معناه الشخصيات من حيث الانقياد يكونه مشار اليه او ما هو في حكم ذلك
 كونه معلوما بجملة فتدبر قوله فان مدلول هذا اللفظ ان الشخص الخ قال فيما نقل عنه
 والبحث فيه مجال بل كان يكون التحقيق ان لا فرق بين المفهوم الشخص من هذا
 وعلمه انما الفرق في طريق الفهم فان العلم وضعه بحيث لا يجوز جعله الى قرينة بخلاف
 الموضوعات بهذا الوضع اي الوضع العام الموضوع له الخاص ومن هذا ان من ان
 لا فرق بين المفهوم الشخص من لفظ هذا وبين المفهوم الشخص من العلم
 في حصول العلم بهما عند سماع لفظ هذا ولفظ العلم وتبادرها
 منهما وانما الفرق في طريق الفهم فان العلم وضعه بحيث لا يجوز جعله
 الى قرينة واما الموضوع بهذا الوضع فوضع بحيث يجوز جعله الى قرينة يلوخ اي يظهر
 كمال الفرق بين هذا القسم الذي هو الموضوع الجزئيات بملاحظة الامر الكلي

رد على الفاضل شيرازي
 مسله

الذي هو القدر المشترك وبين الموضوع والقدر المشترك فانه لو كان موضوعا للقدر المشترك لكان القدر المشترك مفهوما منه ومتبادرا منه ولا يحتاج الى قرينة اصلا بخلاف ما اذا كان موضوعا للجزئيات بملاحظة بالامر الكلي فان المتبادر منه الجزئيات ويحتاج الى القرينة بحسب اقتضاها الوضع ويتضح ان جعله اي جعل الموضوع للجزئيات بملاحظة الامر الكلي موضوعا للقدر المشترك كما توهم البعض خطأ لما بيناه تأمل لعله اشارة الى دقة ما ذكره وصعوبة فهم مراده وقد اوضحناه لك بتوفيق الله تعالى ولا يبعد ان يجعل اشارة الى دفع ما يتوهم من انه يحتاج استعمال هذا الموضوع في الجزئيات الى قرينة وهو بنا في كونها حقايق وتقرير الدفع ان الاحتياج الى القرينة لكون وضعه كذلك فلا ينافي الحقيقة وليس مراده ما زعمه البعض من انه يلزم من هذا اي من ان الموضوعات بهذا الوضع يحتاج الى قرينة كما ان الفرق بينهما فان الموضوع للقدر المشترك لا يحتاج الى القرينة بخلاف هذا القسم حتى يرد عليه انه ان اراد انه يحتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل النزاع ذلك وان اراد انه يحتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى المستعمل فيه مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا له فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون موضوعا للقدر المشترك فتدبر قوله قد يكون من جزئين كلمة قد للتحقيق وقد جاء لهذا المعنى حين دخوله على المضارع صرح به في معنى اللبيب فتدبر قوله وتقييدها به اي ومن جهة تقييدها بذلك الامر العام وفي الجوار والمجرو ووقع التنازع بين الملاحظة والتقييد كما لا يخفى قوله كافي المحررف فان من مثالا موضوعا للابتداءات المخصوصة للملاحظة بالابتداء المطلق الذي هو ذاتي لها واستعرف ما فيه قوله كافي المضمرات واسماء الاشارات فان ضمير الغائب مثلا موضوع لكل ما سبق ذكره من الشخصيات كزيد وعمرو وغيرها بملاحظة بهذا المفهوم وهذا مثلا موضوع لكل مفرد مذكر محسوس بالبصر من الشخصيات بملاحظة بهذا المفهوم ولا يشك انه ليس بشئ من هذين

منهم العلامة التفتازاني
مسلم

هو شيرازي مسلم
فاما ذلك

المفهومين

المفهومين ذاتيا زيدا وعمرو وغيرها كما لا يخفى قوله بل ذاتيا في حرف من الحروف ممنوع لا يقال معنى من مثالا ابتداءا المخصوصا الحاصل بملاحظة كالبصرة مثالا في سرت من البصرة ولا مثل ان القدر المشترك وهو الابتداء المطلق جزء منه لان المطلق جزء من المقيد فيكون ذاتيا له فالتسوية المذكور مكابرة لانا نقول ليس معنى من مفهوم الابتداء المخصوص بل معناه ما يعبر عنه بالابتداء المخصوص بما صدق عليه هذا المفهوم وهذا المفهوم ايضا كافي ولا يلزم من كون المفهوم جزءا من المفهوم ان يكون المفهوم الا بالجزء ما صدق عليه المفهوم الثاني لجواز ان يكون عارضا له لا سيما اذا كان كلياً مشككاً لان المقول بالتشكيك على الشئ لا يكون جزءا له بل خارجا عنه كما بين في محله ونظيره هذا المنع ما اوردته شارح حكمة العين على قول صاحب المتن الوجود المطلق جزء من وجودي حيث قال لا يكون الوجود المطلق جزءا منه لان المقول بالتشكيك على الشئ لا يكون جزءا له بل خارجا عنه وقال السيد الشريف قدس سره في حاشيته على هذا المحل لا يقال هذا المنع مكابرة ضرورة ان المطلق جزء من المقيد لانا نقول ليس الكلام في المفهومين اي مفهومي وجوهي والوجود بل فيما عبر عنه بهما وقد منع كونهما حقيقة لجواز كونهما عارضين له انتهى قوله لا يستعمل الا في مشخص واحد ولم يكن ذلك اي عدم الاستئصال الا في مشخص واحد مقتضى عقد الوضع لكل واحد اي مقتضى العقد الذي هو الوضع لكل واحد بل كما انه اي هذا العقد مسبب له وقوله على سبب ذلك المنع اي منع استعمال اللفظ الموضوع بذلك الوضع في اكثر من الواحد وقوله اشراط الواضع ذلك اي عدم افادة المتكلم به الا واحدا بخصوصه وعدم افيهاه الا اياه والمراد باشراط الواضع ذلك وضعه بحيثية مقتضية لذلك ونظيره ما يقال في الحرف من ان الواضع اشراط في وضعه ذكر المتعلق يعني وضعه بحيث يقتضي ذكر المتعلق فلا يرد انه ليس من وضعه

كما اوردته الشارح الفاضل
في حاشيته شرح الكافية
مسلم

الواضع الا وضع لفظ لمعنى وليس له اشتراط شئ بعده اصلا فلهذا بقوله
 بما سيصرح به في التنبيه من ان ما هو من هذا القبيل اى الوضع العام للموضوع له
 الخاص لا يفيد التشخيص اى الواحد بخصوصه الذى اشترط الواضع به الوضع
 افادته فقط الا بقرينة فان الاحتياج الى القرينة كما يدل عليه ما ذكره في التنبيه
 ليس الا لافادة واحد بخصوصه حتى تكون معينة له فلا بد ان تكون افادة واحد
 بخصوصه بما اشترطه الواضع فقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
 علة لما سيصرح به في التنبيه فيكون شعرا بما في التنبيه الذى هو التصريح
 بما يشعر به سابقا عرفهم ولهذا استناد تنبيهها قوله لان الكل اذا دخل الى
 حله لقوله وليس لك ان تقول الخ قوله كل الرمان ما كولى اى ما كولى لشخص واحد
 يظهر كذب قولنا كل رمان ما كولى اى ما كولى له ايضا قل فيها نقل عنه صدق
 كل الرمان ما كولى اذا كان للرمان معروف خارجيا اذ ضمنا اما اذا كان جنس استغنيا
 فلا لا متناع كون جميع اجزاء كل رمان ما كولا لشخص واحد لكن الكذب
 انما يلزم من استغراق الرمان وشموله لكل فرد لا من اضافة كل فلو قيد الصدق
 والكذب بجمعة اضافة كل لم يحتاج الى التقييد بما اذا كان الرمان معروف بالخ
 فالحكم بالصدق هو الحكم بالصدق في الجملة والحكم بالكذب هو الحكم بالكذب مطلقا
 اى من غير تقييد الرمان بقيد لا انه كاذب سواء اريد به المهورود الخارجى والذهنى
 والجنس الاستغراقى فان النكرة لا تصلح لان يراد به شئ منها اما الاول لان ظاهر
 واما الاخير فلا لان النكرة انما تدل على الاستغراق في النفي لا في الاثبات على انه
 لو اريد به المهورود الخارجى والذهنى لا يصح اضافة كل اليه لانه لاحاطة
 الافراد باسرها ولو سلم لكن لا يظهر الكذب كما لا يخفى والمراد بالاطلاق
 عدم التقييد بقيد من القيود لا ارادة العموم المذكور كما يتوهم في بادي الرأى
 وهذا وجه الامر بالتأمل اى وجه من وجوه ما نقل عنه في حاشية اخرى
 حيث قل انما امر بالتأمل كى لا يوسوس ان يكون كل كذا لا ينافى كون القيد

وهو الاطلاق بمعنى
 لا بشرط شئ منه

المذكور

المذكور لدفع ذلك التوهم لان القاعدة المحققة لا يمنع التوهم لجواز
 الغفلة او انه هول عنها والتأمل ينفع في دفع هذه الوسوسة لان الخطاب باللفظ
 يكون للعالم بوضع اللفظ ولا يعرض التوهم المذكور للعالم بوضع لفظ كل مضاف
 الى النكرة فلا يكون التقييد المذكور لدفعه والا لكان ذكر هذه القيد لدفعه لا محتمل
 اللفظ بالقياس الى العالم بالوضع والتالى باطل كما اشار اليه بقوله ولا يذكر
 القيد لدفعه لا محتمل اللفظ انتهى كلامه واعلم ان ما نقله عن العلامة التفات الى
 في الكل المضاف الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكم اعلى فانه
 قد يكون لاحاطة الافراد على ما صرح به في بعض حواشى شرح التلخيص لكن الكل
 المضاف الى النكرة لاحاطة الافراد دائما فافهم قوله مفهوم كل واحد الخ
 اى المفهوم الذى هو كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه وهو مفهوم كل واحد وليس
 موضوعه بل الموضوع له للشخصيات التى هي ما صدق عليه هذا المفهوم قوله داخل في هذا
 المفهوم لا خارج عنه كما يتوهم حتى يكون بيانا لما هو المراد بكل واحد من هذه الشخصيات
 من الجزئيات التى هي الموضوع له وبهذه التقرير يندفع ما اورد من ان ما ذكره من دخول
 قيد بخصوصه في هذا المفهوم جارى لفظ كل واحد والحكم بدفع احدهما للتوهم
 المذكور دون الاخر تحكم وذلك لانه لا مجال لتوهم خروج لفظ كل واحد من هذا
 المفهوم حتى يذهب التوهم الى انه يدفع التوهم المذكور ويحتاج الى دفعه بقوله
 لا لانه يمنع الخ واما ما يقال لدفعه من ان مراد القائل بمفهوم كل واحد من
 الشخصيات بخصوصه المشترك الذى ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل
 فيه فبرده انه كما لم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد بخصوصه مع
 ان الشارح حكم بدخوله ذلك القيد فيما اراده القائل بذلك المفهوم فعلى
 ما ذكره الشارح لا يجوز ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك
 الذى ذكره المصنف كدافاه بعض الفضلاء واعلم ان عبارة هذا القائل هذه
 وانما قيد بالجنسية بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم الخ لا يتوهم ان ما وضع له

هو القاضيل
 غير ان شئ
 منه

اللفظ مهنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه
ويضاف ويفهم منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل فيه
هذا الشخص من افراد على حدة وهذا كذلك دون المشترك فانه غير مفاد وغير
موضوع له انتهى ومن الناظرين في هذه العبارة من زعم انها ظاهرة في ان مراده
بالمفهوم المذكور المشترك الذي ذكره النص ومنشاء هذا الزعم قوله ذلك الامر
المشترك وقوله دون القدر المشترك وانت خير بان قوله ذلك الامر المشترك
جزء من هذا المفهوم فحجب ان يكون مراده بالمفهوم المضاف الى كل واحد من افراد
ذلك الامر المشترك الامر المشترك بحمل الاضافة على الاضافة الامة بل الظاهر
ان مراده به هذا المفهوم الذي هو كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك بحمل الاضافة
على الية انية كما جعلها الشارح عليها واما قوله دون القدر المشترك فبني على المسامحة
بناء على ظهور المراد وهو مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك فانه كالمقدر
المشترك بين الافراد فامل قوله ليس بقوى الخ قال فيما نقل عنه والد ان تقوية
بانه تعريض لخالفة حيث جعل هذه الامور موضوعات للمفردات
لتستعمل في خصوصيات فلزمه وضع اللفظ وترك الموضوع له وتحقيقه هذا
اي تحقيق المصروف وان هذه الامور موضوعات للخصوصيات بملاحظتها
بامر كلي يربط عن هذا القيد وهو وضع اللفظ وترك الموضوع له لا يوضع
بحيث يفاد ويستعمل في الموضوع له انتهى قوله على انه لا وجه لتخصيص
بالقسم الثاني فان اذارة الموضوع له فائدة للقسم الاول الذي هو الوضع لشخص
بعينه ايضا فينبغي ان يقال فيه ايضا بحيث لا يفاد ولا يفهم لا شخص بعينه
وقد اجيب عن هذا بان لما كان المقصود الاصل والعدة في الرسالة من قس
الوضع هو القسم الثاني خصصه ببيان الفائدة ويمكن ان يقال اكتفى ببيان
في هذا القسم لانقسام حال القسم الاول بالمقابلة الية قوله وافيد انه
لدفع توهم الخ فان قلت هذا الوجه هو الوجه الذي ذكره الشارح سابقا

سيراشي ص ٥

ط في ان كل فرد من الافراد
داخل تحت واحد لم يكن
صادق على فرد وحده
في ضمن جميع الافراد
بخلاف القدر المشترك
ص ٥

اي يفاد الموضوع له
ص ٥

بقوله

بقوله ولما كان اللفظ الموضوع الخ بعينه فلا وجه ليراده بعد ذكره
قلت بينهما فرق فان المأخوذ في هذا الوجه دفع التوهم المذكور وفيما ذكره
ليس كذلك بل المأخوذ فيه بيان سبب منع استعمال اللفظ الموضوع بذلك
الوضع في اكثر من الواحد فافهم قوله لما وضع لكل واحد تعليل التوهم
وبيان المنشأ له واما وجه كونه توهم فاما نقل عنه حيث قال قال النص
في شرح المختصر اي مختصر الاصول وليس وضع لفظ هذا كوضع لفظ
رجل فان الموضوع له فيه اعني لفظ رجل عام وهذه اي لفظة هذا
وضعت باعتبار المعنى العام وهو مفهوم المشار اليه بالاشارة الحسية البصرية
للخصوصيات التي تحتها اي الجزئيات التي يصدق عليها هذا المفهوم الكلي
حتى اذا استعمل رجل في زيد بخصوصه لا من حيث انه فرد من افراد معناه
كان مجازا لاستعماله في غير ما وضع له وهو المفهوم العام وان اردت
العام المطابق له كان حقيقة بخلاف لفظ هذا واما والذي فانه اذا اريد
اي واحد منها للخصوصيات كانت حقايق ولا يراد بها العموم اصلا
فلا يقال هذا والمراد احد ما يشار اليه ولا اما ويراد به متكلم انتهى كلامه
قوله فلا يرد ان دلالة الخ وذلك لان القدر المشترك ليس مقصودا
وان كان مفادا كذا نقل عنه قوله فيكون ما يفاد ويفهم من اللفظ
فكيف يصح قوله بحيث لا يفاد ولا يفهم قيل ولد ان تقول ان ضروري
من ذلك انما هو كون القدر المشترك مفادا ومفهما مجازا والمراد من قول
المص بحيث لا يفاد ولا يفهم ما هو بحسب الوضع فلا اشكال وفيه نظر
لان دلالة اللفظ الموضوع بذلك الوضع على القدر المشترك حين قصد
الواحد بخصوصه انما هي دلالة اللفظ الموضوع لكل على جزء تضمنها
ودلالة اللفظ على جزء معناه دلالة وضعية لانها بواسطة
توسط الوضع لكل فلا يكون الجزء مفادا مجازا بل حقيقة كمنها ليست

قاله عبد الله افندي
الكردى منتبه

مقصودة بالذات وانما يكون مجازا لو كان مقصودا بالذات بان يذكر الكل
 ويراد به الجزء مجازا مرسل وليس كذلك قوله ولو سلم ان له دليلا على نفي
 صحة افادة القدر المشترك يجوز في الجملة فهذا الكلام من تمام النجاة
 واما ما قيل من انه يحتمل ان يكون من كلام الشارح والمعنى ولو سلم ان المراد
 من نفي افادتها الا افادة مطلقة الا افادة بطريق الوضع فيكون
 تسليمها للسؤال النجاة وبينا نالا سنلزم كون المراد نفي الافادة مطلقا بخذوا
 آخر ففساده ظاهرا لان قوله فلا يظهر منه التوضيح الخ يكون منافيا للتسليم
 وبطلانه على هذا التقدير مع انه يجب ان لا يكون ما بعد التسليم مبطلا له
 اذ هو الفارق بينه وبين الفرض كما لا يخفى قوله فيكون قوله يفاد
 نظرا الى المتكلم والمراد به قصد الواحد بخصوصه من اللفظ كما عرفت
 فالمراد من فهم السامع فهم ما قصده المتكلم فيندفع اليراد الذي ذكره
 في سياق قوله فلا يرد ان دلالة اللفظ الخ بالنظر الى قوله يفاد وقوله
 يفهم ايضا قوله لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصيات
 وان افاد العلم بوجه كلي اجمالي يستنبط منه العلم بوضع لكل فرد
 بخصوصه على وجه التفصيل كالعلم بان كل فاعل من نوع بالنسبة الى العلم
 بان زيد امرئ في ضرب زيد مثلا وقوله موضوع للحيوان المفترس فان العلم
 بالموضوع له وهو الحيوان المفترس حاصل على وجه التفصيل وان كان
 الموضوع له عاما صادقا على افراد كثيرة وقوله تمكن من العلم بالوضع
 لكل مدلول مدلول الخ والحاصل انه لا يفيد العلم به بالفعل بل يحصل
 التمكن من العلم به فهو العلم بالوجه الكلي لا علم الشيء بالوجه الكلي
 فقامل فانه دقيق قوله حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه
 كما اذا استعمل لفظ هذا في زيد المشار اليه وحضر في ذهن السامع
 ابتداء هذا الواحد تنبذ بحكم القضية المذكورة وهي ان هذا اللفظ

ط انما قال في الجملة لانه لا ينافي
 ذلك ما ذكره بعد التسليم
 من عدم ظهور منه التوضيح
 عن ذلك في انشاء الوضع
 مسته

ه قاله عبد الله افندي
 مسته

ان العلم التفصيلي به بالفعل
 وان افاد علما اجماليا به بالفعل
 وكذا المراد بالعلم في قوله يتمكن
 من العلم به وقوله العلم بالوجه
 الكلي وقوله لا علم الشيء بالوجه
 فلا تفعل مسته
 ه يستنبط منه العلم بالجزئيات
 فانه علم بالفعل مسته

موضوع

موضوع لكل واحد من الشخصيات لان هذا الواحد بما وضع له اللفظ فانقل
 الذهن بسبب هذا العلم الحادث بالوضع اي بوضع هذا اللفظ لهذا الواحد
 وقوله من اللفظ متعلق بقوله انتقل الى هذا الواحد اي يلتفت اليه
 ثانيا فاستعمال لفظ هذا في زيد المشار اليه سبب حضور زيد في ذهن
 السامع ابتداء ثم حضوره مع ملاحظة القضية المذكورة سبب
 لتنبذه لان زيدا المشار اليه بما وضع له لفظ هذا ثم العلم بان
 زيد المشار اليه بما وضع له لفظ هذا سبب لانتفاء زيد من لفظ
 هذا ثانيا فاندفع بهذا التقرير ما يتوهم من ثنائية توقف الشيء
 على نفسه قوله وبهذا اي بما ذكرناه من الفادة الجلية وقوله
 لظن ان العلم الخ تعليل الاشتباه وبيان لثبته وقوله بهذه القضية
 وهي قوله ان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصيات وقوله
 من انه يخلف العلم بالموضوع له وهو كل واحد من الشخصيات عن العلم
 بالوضع العام للموضوع له الخاص بناء على ظنك ان العلم بهذه القضية
 علم بالوضع فقد تحقق العلم بالوضع مع تخلف العلم بالموضوع له
 اذ لا يلزم من العلم باللفظ هذا موضوع لكل واحد من الشخصيات
 العلم بان زيدا المشار اليه بخصوصه موضوع له بل لا يلزم منه
 حضور زيد في ذهن فضلا عن العلم بوضع هذا له وتخلف العلم
 بالموضوع له عن العلم بالوضع باطل اذ الوضع نسبة بين الموضوع
 والموضوع له ولا يمكن العلم بالنسبة بين الشيئين بدون العلم
 بهما فالوضع العام للموضوع له الخاص على ما ذكره المص باطل لا سنلزمه
 للبطل ووجه اندفاع ذلك انه كما لم يتحقق ههنا العلم بالموضوع له
 لم يتحقق العلم بالوضع فان العلم بالقضية المذكورة ليس علما بالوضع
 حتى يتخلف عنه العلم بالموضوع له بل المتحقق ههنا التمكن من العلم

وهو حضور الواحد
 في الذهن مسته

طائفة من أهية في كل وقت
مستند

بالوضع العام للموضوع له الخاص كما عرفت قوله وهي غير متناهية بمعنى أنها
لا تقف عند حد والامور الغير المتناهية بهذه المعنى وإن كانت امرا يمكن ان
الدار الآخرة لكن العلم بها في زمان متناه محال فانها مجمدة وغير متناهية بالفعل
بالنظر الى حصولها في العلم وقوله لأن العلم بالوضع بناء على ظنه ان العلم
بالقضية المذكورة علم بالوضع كاف في فهم المعنى فلو كان اللفظ موضوعا
للخصوصيات لزم فهم الامور الغير المتناهية في زمان متناه وهو باطل ووجه
ان دفاع ذلك ان الملازمة المذكورة ممنوعة فقولك لأن العلم بالوضع كاف
الح باطل اذ ليس ههنا علم بالوضع العام للموضوع له الخاص بل المتحقق
ههنا التمكن من العلم به واللازم منه فهم الامور الغير المتناهية اجمالا للفظ
وهو ليس بمجال بل محال فهم الامور الغير المتناهية تفصيلا وهو غير لازم منه
وانما يلزم هذا لو كان العلم بالقضية المذكورة علما بالوضع العام لكل من
الشخصات من زيد وعمر وغيرهما تفصيلا وليس كذلك على ما عرفت بل
ههنا علم كلي اجمالي يستبسط منه العلم بالجزئيات تفصيلا قوله تنافي
ما اشترى منهم من ان الح قل فيما نقل عنه والنا في ما اشترى لا يقتصر
على ما دل عليه هذه العبارة بل منافاة اي ما ينافيه من الامور اكثر
من ان يحصى منها قولهم في تعريف المركب ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء
المعنى الموضوع له فانه لا معنى للقصد الى المعنى الا افادته فينا في ما اشترى
منهم من ان وضع المفردات ليس لا فائدة مسمياتها ومنها قولهم الحقيقة
اللفظ المستعمل فيما وضع له اذ لا معنى للاستعمال الا قصد الافادة
فيما فيه ايضا قوله لا استلزامها الدور وذلك لان لو كان وضع
المفردات لا فائدة مسمياتها لكان فهم معانيها موقوفا على العلم بوضعها
والعلم بالوضع يتوقف على العلم باللفظ والمعنى لكونه نسبة بينهما
فلزم الدور وههنا سؤال مشهور وهو ان لا وجه لتخصيص هذا

البحث

البحث بالمفردات فان وضع المركبات ايضا لو كان لا فائدة التسميات
لزم الدور بعين ما ذكر في المفردات اذ المركبات ايضا موضوعة ووضعا
نوعيا بازا معانيها وجوابه ان العلم بالمعاني التركيبية انما يتوقف
على العلم بوضع مفرداتها لا على العلم بوضع المركب للمعنى التركيبية بل يكفي
معرفة اوضاع المفردات فلهذا بر وقوله بل لا فائدة المعاني التركيبية
فيكون فهم المعاني التركيبية موقوفا على العلم بوضع المفردات بازا
مسمياتها والعلم بوضعها انما يتوقف على العلم بمسمياتها
لا على العلم بالمعاني التركيبية فلا يلزم الدور وفيه بحث لأن الدور لازم
على هذا التقدير ايضا لان فهم المعاني التركيبية يتوقف على العلم باجزائها
التي هي معاني المفردات ضرورة ان فهم الكل يتوقف على فهم الجزء والعلم
بمعانيها موقوف على العلم بوضعها لها والعلم بوضعها لها يتوقف
على العلم بها وبمعانيها لكونه نسبة بينهما فلزم الدور ايضا قوله
لأريية في ان اللفظ الموضوع الخ مفردا كان او مركبا وهو جواب عن سؤال
الناقات وانما تعرض لطلق اللفظ مع ان السؤال مختص بوضع المفردات
اشارة الى عدم اختصاصه به كما ذكرنا وان دفاعه بما ذكره بالكلية وحاصل
الكلام ان ما اشترى منهم من ان وضع المفردات ليس لا فائدة مسمياتها الخ اما حق
او باطل فان كان باطلا فلا محذور في منافات دلالة العبارة على الواحد
تخصوصه باللفظ الموضوع بهذا القسم من الوضع لذلك وان كان حقا فنافا لها
باطل فلا بد لنا من دفع منافاتها له فنقول لأريية في ان اللفظ الموضوع لعنى
يكون سببا لالتفات النفس الى المعنى عند سماع العالم بالوضع اياها
فهذا الالتفات يتوقف على العلم بالوضع وليس سببا لظهوره المحذور
المعنى ابتداء من غير سبق علم به وهو العلم الذي يتوقف عليها العلم بالوضع
لكون الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فلا يلزم الدور كيف يكون اللفظ

لأن الوضع نسبة بين
المفردات وبين معانيها
لا بينها وبين المعاني
التركيبية مستند

الموضوع سببا لمعنى ابتهار من غير سبق علم به بالنسبة الى العالم بالوضع
واحضار اللفظ للمعنى بعلاقة العلم بالوضع مستلزم للعلم بالمعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى فاذا علم وضعه له فقد علم المعنى فاذا سمع ذلك
العالم بالوضع هذا اللفظ الموضوع يحصل له الالتفات الى المعنى ثانيا
لا انه يحصل له العلم به ابتداء لان العلم به حاصل في انشاء علمه بوضع
اللفظ له فان ارادوا بنفى افادة المسميات نفى تحصيل العلم بها ابتداء
فلا ريب فيه لان افادة مسمياتها وتحصيل العلم بها ابتداء يستلزم الدور
فما اشتهر منهم حق لا كلام عليه لكن لا ينافي ذلك ما يدل عليه العبارة فان
المقصود منه الا افادة بمعنى آخر وهو الالتفات الى المعنى من اللفظ فالمنافاة
المذكورة ممنوعة وكذا كون الغرض من وضع المفردات افادة المعاني التركيبية
منه كما اشار اليه بقوله ولا يلتزم كون الوضع لغرض المعاني التركيبية
لجواز ان يكون لا افادة المسميات بذلك المعنى الاخر وان ارادوا بنفى
الا افادة مطلقا سواء كان ابتداء او بطريق الالتفات فظاهر
البطلان قولهم لا يستلزم الدور من موضوع كيف والا فاداة
مطلقا لا تستلزم الدور لجواز ان يكون بطريق الالتفات في
المنافاة مسئلة لكن لا يحدور فيها لان ما ينافيها مما اشتهر باطل
في التزام كون الوضع لغرض المعاني التركيبية غير مسلم ايضا قوله بالوضع
العام للموضوع له الخاص اى على تحقيق النص وقوله ولا يشتون هذا
الوضع اى الوضع العام للموضوع له الخاص بل حصر اقسام الوضع
في الوضع الخاص للموضوع له الخاص والوضع العام للموضوع له العام
قوله بل يفيد انه اى القدر المشترك ليس موضوعا لان لفظ دون
يفيد التفاوت بين ما جعل ذا حال وهو الضمير المستتر في موضوع
وبين المضاف هو اى دون اليه وهو القدر المشترك فيما نسب

متعلق

متعلق بالتفاوت الى ذى الحال وذلك المنسوب هو قوله موضوع فاذا افاد
دون التفاوت بينهما فيه بالايجاب والسلب يفيد ان ليس موضوعا ولا يفيد
انه ليس موضوعا له مع انه يصحده قوله والاولى ما ذكر الخ اى الاحتمال الثانى
منه كما عرفت وانما قل الاولى ولم يقل الصواب لامكان ان يكون مراده ان لا يفاد
ولا يفهم بحسب الوضع الا واحد بخصوصه متجاوزا القدر المشترك فانه لا يفاد
ولا يفهم بحسب الوضع وح يحصل الرد على من يخالفه لكنه غايه فيكون ما ذكره
قوله في ان لا يفاد به القدر المشترك بحسب الوضع فان الفاظين بانها موضوعات
للقدر المشترك فان يكون بانها تستعمل في حقايقها بل تركت حقايقها واستعملت
في العوائى المجازية التى هي جزئيات للقدر المشترك والفاظ يكون بانها موضوعات
للجزئيات فان يكون بانها مستعملة فيها حقيقة وغير مستعملة في القدر المشترك بحسب
الوضع وانجاز استعمالها فيه مجازا فالكل متفقون على ان لا يفاد بها القدر المشترك
بحسب الوضع فان قلت سياتى عن قريب ان قد يفاد بالضمير الغائب الراجع الى القدر المشترك
المعتبر في وضع القدر المشترك بحسب الوضع قلت سياتى ايضا ما يدفعه من ان استعماله
في القدر المشترك انما هو من حيث انه فرد للقدر المشترك اذ الشئ قد يكون فردا لنفسه
كمفهوم الكلى اعنى ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشئ فانه هذا المفهوم فرد
من افراد نفسه وكل صادق على كليات كثيرة على ان ضمير الغائب اذا استعمل في الكلى
يكون مجازا على التحقيق الذى سبقت كره المصنف في الخاتمة والمراد ان لا يفاد ولا يفهم
بحسب الوضع كما عرفت فلا اشكال قوله من مفاهيم الكلام اى من المفهوم
الا لئلا يلى له كما اشار اليه بقوله فان قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
من هذه الشخصيات في قوة قولنا ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه
الشخصيات فان قوله ثم يقال الخ اخبار عن قول الوضع في انشاء الوضع
فكأنه قال ثم يوضع هذا اللفظ بقول الوضع هذا اللفظ موضوع لكل واحد
من هذه الشخصيات على طريق الانشاء كما عرفت سابقا والحاصل انه يلتزم

اى الموضوعات بالوضع
العام للموضوع له الخاص
مستلزم

وهو ما تقدم ذكره
مستلزم

متعلق بالقول مستلزم

ط على ان يكون حالا
من قوله لكل واحد
ايضا منهم

هـ كما في لفظ وضع الفاعل
لغة لعل ذات نسب اليه
الفعل مطلقا من عالم
وضارب الى غير ذلك
من الكليات
منهم

قول الواضع هذا اللفظ موضع لكل الى وضع هذا اللفظ له فقوله دون القدر
المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله في اثناء الوضع تأمل قال فيما نقل عنه
وجه الامر بالتأمل ان يعلم فائدة دونه القدر المشترك وهو الرد على من جعل
الموضوع له القدر المشترك انتهى قوله وقد يكون القدر المشترك واحدا
من الخصوصيات بان يلاحظ بامرام منه فيكون فردا من هذا الامر العام
فقوله الشخصيات في قوله بان يعقل امر مشترك بين الشخصيات وقوله
هذا اللفظ موضع لكل واحد من هذه الشخصيات قاصر والصواب
تبديله بالافراد الظاهر ان يقول تبديل الافراد بالان الاصل ان تدخل
البار في صلة التبديل على المتروك لتناول الشخص والكليات وقوله التي
هي افراد القدر المشترك صفة لمجموع الشخص والكليات يعني ان الشخصيات
لا يتناول الكليات بخلاف الافراد وانما اخر هذا الايراد الى ههنا من اجل
ما سبق من قوله الشخصيات لتعلقه بالقدر المشترك في الجملة وقد يجاب
عنه بان اللام في الشخصيات في الموضوعين للوجه اشارة الى الشخصيات المفرومة
في ضمن قوله لشخص بعينه وان قوله بعينه صفة كاشفة لشخص كما قيل
على ما سبق فيتمثل الشخص الجزئي والكل على ما ذكره الشارح سابقا فيتمثل
الشخصيات الجزئيات والكليات فالاولى تبديل الاولى بالصواب فافهم
قوله بالضمير الرابع الى القدر المشترك الخ فان القدر المشترك ما وضع له
الضمير الغائب وايضا افيد وافهم بذلك المشترك فقوله دون القدر
المشترك منتقض يد على التقديرين اي على تقدير كونه حالا عن قوله لكل
واحد او حالا عن واحد بخصوصه فان قلت مراد المص بقوله دون القدر
المشترك نفي كونه موضوعا للضمير لم يوضع له بل الجزئية واستعماله
فيه يجوز ان يكون مجازا قلت هذا المفهوم المشترك من جزئيات نفسه اذ يصدق
عليه مفهوم ما سبق ذكره ووجه الضمير اليه انما هو بهذا الاعتبار فاستعماله فيه يكون

حقيقة

حقيقة لا يجاز او كذا الكلام في استعمال الذي في مفهوم ما علم بالصلة
الذي هو القدر المشترك بين الموصولات كما في قولنا الذي وضع لجزئية اسم
الموصول ما علم بالصلة فينتقض قوله دون القدر المشترك يد ايضا وقوله
ويمكن ان يدفع بزود تكلف الخ بان يقال مراد المص ان اللفظ موضوع لكل
واحد من الافراد دون القدر المشترك من حيث انه قدر مشترك بالقدر المشترك
الذي يرجع اليه الضمير انما هو من حيث انه فرد للقدر المشترك اذ يجوز ان يكون
الشي فردا لنفسه كمفهوم الكل على ما عرفت سابقا وكذا الكلام في الموصول
فتأمل قوله واذا تقررت ان اللفظ الخ قال فيما نقل عنه قد عرفت الكلام
في هذا التقرير انتهى اي في الحاشية المتعلقة بقوله فان مدلول هذا ليس
ذات الشخص الخ حيث قل فيها والبحث فيه مجال الخ قوله اي لاذ وان الموضوع له
قدر ذلان ان يجعل مدخوله في تاويل المصدر فلا يصح عطفه على الخبر
فان في حكم الخبر وقوله عطف بحسب المال على الحال اذ الحال في قوة الظرف
فقوله انه الوضع في قوة قولنا وقت كونه له الوضع قوله لانه القدر المشترك
بين الجميع غلة لقوله خص الآلية بالبيان يعني انما خص كون المشترك له
للموضع ولم يتعرض لتقييد الموضوع له بل لان الآلية هو القدر المشترك بين
جميع ما وضع له بهذا الوضع بخلاف تقييد الموضوع له بدفان غير لازم في البعض
كالوصول على ما اشار اليه في حاشيته فيما سبق ويمكن ان يريد ان قدر
مشترك بين جميع الموضوع بالوضع العام سواء كان الموضوع له شخصا
او عام ايضا غاية ما في الباب ان القدر المشترك انه الوضع وموضوع له
في الوضع العام للموضوع له العام وانه الوضع فقط في الوضع العام
للموضوع له الخاص لكن الاول انسب لما نحن بصدد قوله ولان المؤثر
في تفرع قوله الخ يكون الامر المشترك له الوضع هو المؤثر في تفرع قوله
فالوضع كلي بخلاف تقييد الموضوع له بدفان ليس بمؤثر في ذلك اما الاول

هـ المتعلقة بقوله ولا يخفى
عليه ان مجرد الخ حيث
قال الظاهر انه لا يمكن
الخ منهم

فلان كلية الوضع اما بمعنى كلية الة الوضع واما بمعنى كلية نفس الوضع بمعنى
 انه وضع واحد صورة حيث تحقق بملاحظة واحدة متعدد عند التحقيق
 فعلى الاول الامر ظاهر واما على الثاني فلان كلية الوضع انما تحققت بملاحظة
 واحدة كلية فدار الكلية على ملاحظة الوضع له بالامر المشترك والية له
 وان لم تكن كلية بمعنى كلية الة الوضع واما الثاني فلان تقييد الموضوع له
 الجزئي بالامر الكلي لا يجعله كليا كزيد الكاتب فضلا عن ان يجعل الوضع كليا
 هكذا حقق المقال ودع عند ما يقال قوله تسمية الوضع للمفهوم العام وضعا عاما
 لموضوع له عام فاذكون المفهوم عاما في نفسه انما يكون سببا لتسميته بالموضوع له
 العام ولا يكون سببا لتسميته الوضع وضعا عاما ولو سلم لكن الظاهر ان يكون له سبب آخر
 وليس له سبب آخر سوى كون الة الوضع امرا كليا اذ ليس نفس هذا الوضع كليا
 بمعنى انه وضع واحد صورة متعدد عند التحقيق فانه ... وضع واحد صورة
 وعند التحقيق لان الموضوع له مفهوم واحد عام لا كل واحد من الاشخاص
 كما فيها نحن فيه هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله اظهار التقاوت
 بين الوضع والموضوع له بالكلية والجزئية وقوله بمجرد وصفه بأنه مشخص
 مع قطع النظر عن ان كل مشخص ملحوظ بهذا المفهوم قوله الى الوضع الكلي
 والموضوع له المشخص اى الى مجموعهما في لا بد من تقدير المضاد على قوله
 اسم الاشارة اى مثل وضع اسم الاشارة والموضوع له له حتى يوافق المثل
 وقد خالف الشارح في توجيه هذه العبارة ما اجمع عليه شراح الرسالة
 من جعل ذلك اشارة الى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام مع انه
 المناسب لقول النص مثل اسم الاشارة وموافق له من غير حاجة الى تقدير
 المضاد رعاية للنكات التي اشار اليها بقوله ايماء الى كمال الاهتمام
 بتميز هذا القسم من الوضع وهو الوضع العام للموضوع له الخاص وهذه
 النكته بالنظر الى ذات المشار اليه والنكته التي اشار اليها بقوله واشارة

هـ تعريف على الفاصل
 شير انشى مسته

الكسبب تسمية المفهوم العام
 بالموضوع له العام مسته

هـ فيه تعريف على الفاصل
 شير انشى مسته

الى

الى بعد المخاطب عنه اى من هذا القسم بالنظر الى من اشير اليه لاجل
 افهامه وقوله لكان دقة وغوضه الى الة بعد المخاطب عنه وقوله
 الى ان كلت دون الوصول اليه اى عنده افهام الفحول فلماذا انكره
 كثير من الفحول كالعالمية التفتا زاني وغيره والنكته التي اشار اليها
 بقوله ورمز الى عظمتها وجلالته نفعة الى بالنظر الى وصف المشار اليه
 من عظمتها وجلالته نفعة وقوله تمكينا للطلاب الى الة الاشارة
 بلفظ ذلك الى ما ذكره وعدم الاكتفاء بقوله مثل اسم الاشارة لاجل
 ما ذكر من النكات وحاصله انه الة لعلية العلة قوله غير اسم الاشارة الى
 من الحرف والوصول والضمير ولا يخفى ان حمل مثالا بعد التمثيل بقوله مثل
 اسم الاشارة على هذا المعنى بعيد وقوله لتعدد افراد ما اشير بهذا اليه
 من هذه اوزالك وذلك وغيرها وانما لم يعتبر التعدد المستفاد من كلمة مثالا
 في هذا الوجه كما اعتبره في الوجه الثاني لانه لا ياتي عنه قوله ومستما
 المشار اليه الشخص بخلاف الوجه الثاني كذا قيل وفيه نظر لانه انما
 ياتي عنه ان كان الضمير في مستما عائد الى ما ذكر من اسم الاشارة
 واسئلة الموجودة في هذا القسم من الوضع مما سيصرح به واما اذا كان
 عائد الى اسم الاشارة فقط فلا يفتد بر قوله ولا يبعد ان يكون موضوعه
 اى هذا الشكل من الكتاب مع قطع النظر عن كونه بالتاء او بالضمير
 مركبا اضافيا من قبيل العذن والايصال تقديره ما هو موضوع له حذف الالام
 واصل موضوع الى الضمير وحذف المبتدأ ايضا فيندفع ما اورد من ان
 التقدير ان يقال فان هذا مثلا موضوع له وح ليس للضمير المجرد مرجع
 اذ لا يصح رجوعه الى هذا كما لا يخفى ومع قطع النظر عن تقدير المبتدأ
 يمكن ان يقال الضمير عائد الى المعنى المفهوم بمعية المقام ولا يبعد ان يكون
 قوله يكشف المقصود عنه قوله ومستما اشارة الى هذا وقوله فلا يتجه سبق

هـ قوله عبد الله افندي
 مسته

هـ المورد شير انشى مسته

من ان الناس ان يقال الخ وقوله وما افيد الخ عطف على قوله ما سبق وقوله
 اختيار ثابته هذا بالنسبة الى الضمير العائد اليه في قوله موضوعه بالتاء
 وتذكيره بالنسبة الى الضمير العائد اليه في قوله ومستماء وقوله في تركيب واحد
 مبنى على انه جعل الواو في قول المص ومستماء للحال من الضمير المستتر في موضوعه
 العائد الى هذا ولا يخفى ان الحال قيد في الكلام وليس كلاما مستقلا ولا يذهب ان ثابته
 هذا بالنسبة الى الضمير العائد اليه في قوله موضوعه انما هو على تقدير ان يكون ثابته
 باعتبار تعدد افراد ما اشير به اليه او باعتبار تأويل هذا باللفظة واحدا على تقدير كونه
 باعتبار التعدد المستفاد من كلمة مثلا فلا يلزم اعتبار ثابته هذا كما لا يخفى
 قوله على ان لقال ان يقول الخ اشارة الى وجه آخر في ما افيد على تقدير كونه موضوعه
 مفردا مؤنثا لام ان لا يستحسن اختيار ثابته هذا وقد كبره في تركيب واحد وكذا اشارة
 الى جزمي الشيء مستحسن وان كان في تركيب واحد وقوله وعلى تقدير ان يكون هذا اشارة
 الى قسم اسم الاشارة وعلى تقدير ان يكون المقصود به لفظة هذا والمراد على تقدير جعل
 موضوعه مفردا مؤنثا وتقدر جعله مركبا اضافيا بال حذف والايصال والمراد على تقدير
 من التقادير الاربعه قوله لا يصح ان مستماد كل الخ لان مستمى لفظة هذا المشار اليه
 بالاشارة الحسية القريب الواحد المذكور الشخص بخصوصه لا مطلق المشار اليه الشخص
 قوله لا يكون مثلا للوضع الكلي اذ لا يلزم من كون الموضوع له مشخصا كونه موضوعا بوضع
 كلي لجواز ان يوضع له بملاحظة بخصوصه وقوله فلا بد ان يراد ان مستماد كل مشار اليه
 يحمل اللام في المشار اليه على الاستغراق مشخص بخصوصه ملحوظ به المفهوم بقرينة
 ما سبق من المثل وقوله بنسبة الثاني من الايرادين الذين ذكرهما بقوله لا يصح ان مستماد
 ويقوله ولا ينفع في صحة التمثيل الخ وأشار الى اندفاع الاول بقوله ويقال مراده ان مستماد
 المشار اليه بالاشارة الحسية الخ وقوله على التقدير الثاني وهو جعل هذا في قوله فان هذا
 مثلا الخ لفظة هذا فان مستماد المشار اليه بالاشارة الحسية القريب الواحد المذكور
 الشخص بخصوصه وقوله من العبارة الى من قوله المشار اليه الشخص ودان يقول المشار

اليها

اليها الشخصية وان شاع مثلا في مطلق اسم الاشارة سواء كان مفردا ومذكرا
 اولاً وقوله وان مستماد اي ويقال مراده ان مستماد وقوله في بعض ناظر الى القريب
 ويدل عليه قوله والبعيد في بعض وانما لم يقيد كل واحد من الامور الثلاثة به لكان قوله
 الى غير ذلك وهو المفرد في بعض والمثنى والجمع في بعض والمذكر في بعض والمؤنث
 في بعض فيشمل هذا المفهوم لجميع افراد اسم الاشارة على التقدير الاول وهو ان يكون
 هذا في قوله فان هذا مثلا الخ اشارة الى قسم اسم الاشارة فاندفع الايراد الاول
 ايضا الا انه لم يفصله اي لم يفصل هذا المفهوم بل اجمله بقوله المشار اليه الشخص
 اعتماد الخ قوله اعم من اسم الاشارة الخ على تقدير ان يكون هذا في كلام المص
 اشارة الى اسم الاشارة واما على تقدير ان يكون المراد به لفظة هذا فلا يجعله
 قوله مثلا اعم من اسم الاشارة لكن يجعله اعم من لفظة هذا وشاملا لسائر افراد اسم الاشارة
 في ينبغي ان يراة لفظة مثلا في السمي بان يقال ومستماء اي مستمى هذا مثلا فيكون مثلا
 لوجود مستمى غير لفظة هذا من افراد اسم الاشارة وقوله فينبغي ان يراد اي لفظ
 مثلا في المسمى بان يقال ومستماء مثلا الخ فيكون قوله مثلا لوجود مستمى غير اسم الاشارة
 من الحرف والموصول والضمير وقوله لا بموضوعه الذي هو قوله هذا في قوله فان هذا مثلا
 موضوعه وقوله على بسبيل التمثيل لان الحرف والموصول والضمير ايضا من هذا القبيل
 قوله بتقييد الشخص متعلق بقوله اشار وقوله كلام ليم ما قيل اذ لا يذهب من مثل
 هذه العبارة وهم واهم الى ذلك ونظيره ما سبق من توهم ان الموضوع له مفهوم كل واحد
 من الشخصات بخصوصه من قوله هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات
 بخصوصه وقد سبق ان قيل ان قوله بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه
 لدفع ذلك التوهم فرده الشارح رحم بما ذكرناه قوله ووضع اللفظ بخصوصه الخ اي ويسمى
 وضع اللفظ بخصوصه كوضع لفظ الانسان بخصوصه مما اذا بين الالفاظ للعيون
 الناطق وكوضع لفظ زيد للشخص المعين وضعا شخصيا مقابلا للوضع النوعي
 لكون الموضوع شخصيا معينا من بين الالفاظ سواء كان وضعا عامنا كوضع لفظ
 الانسان له او خاصا كوضع لفظ زيد له قوله وعدة من هذا القبيل اي من قبيل الوضع العام

وقد عرفت ان المراد بقوله
 ومستماء المشار اليه الشخص
 على التقدير الثاني ان مستماد
 المشار اليه بالاشارة الحسية
 القريب الواحد المذكور لان
 الضمير في قوله ومستماء ح
 عائد الى لفظة هذا
 مستمى

قوله اذا قيل شراشي
مستط

للموضوع له العام وضعا نوعيا لوحظ فيه الموضوع بامر عام كالو موضوع له قوله ونحن
نقول كما انهم في وضع زيد لا قد يقال قياس ما نحن فيه على زيد ليس كما ينبغي
فان القيس عليه اعني زيد ليس له تعدد بحسب المادة بل في التلطف فقط بخلاف
المقيس اعني ما نحن فيه من المشتق فان كلاً في وضع مواد المشتقات كالضارب
والعالم والمضروب والعلوم ولا يخفى تعددها بحسب المادة مع اشتراكها
لزيد في تعدد كل منها في التلطف غاية الامر انها موضوع بوضع الفاعل
والمفعول اعني ما هو على هيئة الفاعل والمفعول وفي بحث فان المصدر كالضرب
وضع لعنايه وضعا شخصيا اي بان يلاحظ هذه المادة والهيئة بخصوصها
وماد تدور به وهيئة ما يعبر عنه بفعل فاذا اشتق منه ضارب فله مادة اصلية
هي مادة ضروب وهي جز منه ومعناها جز من معناه ولا شبهة في انه لا يحتاج الى الوضع
باعتبار هذه المادة الاصلية لان وضع المصدر يعني عن وضوعها في وضع المشتقات
ومادة غير اصلية وهي الالف الزائدة التي يعبر عنها بنفسها حين التعبير عن هيئة
فيقال وزنه فاعل وهذه المادة لا تعدد لها الا باعتبار تعدد التلطفات
كتعدد زيد اذا تحقق هذا فنقول قوله فان القيس عليه اعني زيد ليس له تعدد
بحسب المادة بل في التلطف فقط مسلم واما قوله بخلاف القيس اعني
ما نحن فيه من المشتق فان كلاً في وضع مواد المشتقات كالضارب
والعالم والمضروب والعلوم ولا يخفى تعددها بحسب المادة ففيه بحث
لان ان اراد بموادها موادها الاصلية فلا ثم ان كلاً في وضع تلك المواد
فان وضع مصداقها وضعا شخصيا يعني عن وضوعها وان اراد بها المواد
الغير الاصلية وهي الالف في ضارب واليم والنوا في مضروب مثلاً سلمنا
ان كلاً في وضع مواد المشتقات لكن لان تعددها بحسب تلك المادة فانها متحدة
في هيئة فاعل الموضوع لذات نسب اليه مصدر ما اشتق منه اللفظ الذي فيه
الهيئة وكذا في هيئة مفعول الموضوع لذات وقع عليه مصدر ما اشتق منه

اللفظ

اللفظ بل لا تعدد فيها الا باعتبار تعدد التلطفات كزيد وكذا الهيئة متحدة في كل
نوع من المشتقات لا تعدد فيها الا باعتبار حلولها في جواهر اسم الفاعل مثلاً
وهذا التعدد كتعدد زيد باعتبار التلطفات على ان قوله فان كلاً في وضع
مواد المشتقات غير مسلم على هذا التقدير ايضا لان الظاهر ان كلاً منا
في وضع هيئاتها مع بعض موادها وهي المادة الغير الاصلية لا وضع تلك
المادة فقط وهو ظاهر وبالحيلة القياس المذكور ليس قياساً مع الفارقة
كما لا يخفى على المتأمل الصادق قوله باعتبار الحلول اي حلول هيئة الفاعل
في جواهر اسماء الفاعل اي في حروفه فالجواب بمنزلة الهيولى والهيئة
بمنزلة الصورة الجسمية بالنسبة الى الجسم الطبيعي المركب منها على مذهب الحكم
قوله في جوهر مخصوص كجوهر ضارب يقيّد الحدث العام بالمعبر عنه
بالفعل بالحدث الخصوص كالضرب يعني ان وضع المشتقات من قبيل
الوضع العام للموضوع له العام وهو ذات نسب اليه الحدث العام وانما
يقوم منها الحدث الخاص كالضرب بحلول هيئتها في جوهر مخصوص موضوع
لعنايه بوضع عام للموضوع له العام وقوله ايضا في المشتقات اي كما ان القول
بالوضع النوعي فيها قولاً بلا دليل قوله لا يفهم من اطلاق ضارب الى معنى
لو كان وضع المشتقات من قبيل الوضع العام للموضوع له العام وهو ذات
نسب اليه الحدث العام لفهم منها الحدث العام اولاً ثم الحدث الخصوص
والثاني باطل اذ لا يفهم منه الحدث المطلق ثم التقييد بل انما يفهم منها
لحدث الخصوص ابتداء فالوضع عام والموضوع له خاص وقوله على ان التقييد ايضا
اي كلاً لا يطلق لا بد له من دال فانه مفهوم مدلول وقوله واجتمعا عنهما اي الهيئة
والمادة الخصوصية معاً اي من حيث المجموع وضع لذلك التقييد اي في ضمن
ذلك المقيّد وهو ذات نسب اليه الحدث الخصوص كالضرب في ضارب فالدال
على ذلك المقيّد مطابقة هذا المجموع فيدل على التقييد تضمنها فيكون

موضوعه في ضمن المقيد وان اريد عن هذا التكلف فاجعل التقييد بمعنى
المقيد وقوله اجبت الى القول لان ذلك الوضع لذلك المقيد انما هو
الوضع العام للموضوع له الخاص فتقع فيما عرت عنه ومع ذلك زدت في كل
مشتق وضعا حيث حكيت بان ضار بامثلا بعد كونه موضوعا لذات نسب
الي الحدث المطلق موضوع لذات نسب الي الحدث الخصوص اعني الضرب وهكذا
في كل مشتق بخلاف ما اذا كان موضوعا بوضع عام للموضوع له الخاص وهو ذات
نسب الي الحدث الخاص كالضرب فان الوضع واحد قوله جعلوا الوضع الامر عام
ملحوظ بنفسه كوضع لفظ الانسان للحيوان الناطق بان يلاحظ هذا
المفهوم ويوضع لفظ الانسان بازاء من غير ان يوضع المفهوم آخر ايضا كافي الوضع
العام للموضوع له الخاص فقوله ملحوظ بنفسه احتراز عن تعدد الموضوع له لا عن
عدم ملاحظته بما يساوي او بما هو اخر منه حال عدم تعدد الموضوع له والقرينة
على ذلك قوله وكان بنى القسمة على كون الوضع مختصا بواحد اي بموضوع له واحد
في الوضع الخاص وشاملا لاكثر من موضوع له واحد في الوضع العام لاعلى الة
الملاحظة كما ذهب اليه المص فان الة الوضع ان كانت عامامسا كان الموضوع له
عاما ايضا او خاصا فالوضع عام عنده وان كانت خاصا كالملاحظة ذات
زيد ويوضع له لفظ زيد كان الوضع خاصا كما سبق وبما قررنا هذا الكلام
ان دفع عنه ما يمكن ان يورد عليه من ان التقييد بقوله ملحوظ بنفسه مما
لا فائدة له اصلا اذ لا يلزم من كونه ملحوظا بنفسه عدم تعدد الموضوع له
وكذا لا يلزم من عدم كونه ملحوظا بنفسه تعدد الموضوع له لجواز ان يلاحظ
بامر يساوي او باصرا عم ويوضع لذلك الامر العام وحده لا غيره ايضا
فتدبر قوله والظاهر ان التنبيه بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتضمنه اعراض
على قوله والثاني الحكم المعلوم من الكلام السابق بناء على ان الظاهر منه ان المقام
الثاني للتنبيه هو الحكم المعلوم من الكلام السابق بالفعل صراحة وهو ليس

بان يقال ما كان على وزنه فاعل
موضوع لكل ذات نسب
الي الحدث الخاص منه

بصريح

بصريح لان التنبيه بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث
يمكن ان يعلم انه لا الحكم المعلوم من الكلام السابق بالفعل صراحة فلا بد من حمل على خلاف
الظاهر منه بان يراى به ما من شأنه ان يعلم من الكلام السابق لكونه عليه ان هذا
المعنى هو المعنى الثاني للتنبيه لامقارنه كما اشار اليه بقوله والظاهر ان التنبيه بالمعنى
الثاني لا فلا بد ان يحمل على المسامحة بناء على اتحادها اذا واثما التغيرات بينهما
بالاعتبار وبالاجمال والتفصيل فتدبر قوله بيان الة اي بيان العلة وليس المراد به
الاستدلال بالعلة على المعلول بقريته قوله فان الحكم البديهي لا لانه الاستدلال
انما يكون اذا كان الحكم نظريا مجهولا واقاما بيان العلة فيجري في الحكم البديهي ايضا
اذ لا يلزم من العلم بالحكم البديهي بداهة من غير احتياج الى نظر واستدلال العلم بعلة
ذلك الحكم قوله لان استواء الوضع بالنسبة الى الجميع مستفاد من السابق وهو قوله ذلك
بان يعقل امر مشترك بين الشخصات ثم يستفاد من هذا الاستواء الحكم المذكور في التنبيه
اصالة وهو قوله ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص لا بقريته معينة فيستفاد
هذا الحكم المذكور اصالة من السابق بواسطة هذا الاستواء فيدفع ما اورد من ان الظاهر
ان التنبيه بالمعنى الثاني هو الحكم المذكور اصالة المعلوم مما سبق لا الحكم في الدليل
على الحكم المذكور اصالة قوله ولك ان تريد الوضع اي الوضع الكلي للشخصات وقوله
بذكر الوضع دون ضميره وذلك لانه لو كان المراد بهذا القبيل الوضع لكان الظاهر
ان يقول لا استواء نسبتهم الي بالضمير فلا قال نسبة الوضع علم ان المراد بهذا القبيل ليس
الوضع فيكون المراد الموضوع اذ لا احتمال لازمة الموضوع له لكان قوله لا يفيد الشخص
واما حديث ان اعاده الشئ معرفة تدل على العينية فقد يعدل عنه كثيرا على ان الظاهر
من الاعادة ان يكون معاد اللفظ وهما ليس كذلك بقي ههنا شئ وهو انه على تقدير
ان يكون المراد بهذا القبيل الوضع ان المقام انما يكون مقام الضمير ولم يكن فيه
التباس وههنا ليس كذلك لانه لو قل لا استواء نسبتهم بالضمير لاحتمل رجوعه
الى اللفظ على ما قيل ويمكن دفعه بان اللفظ لم يسبق ذكره فيبعد رجوع الضمير اليه مع وجود

الرجح صراحة قوله أي لا يفيد المراد من حيث أنه مشغول وأن انتقاله من اليه لكن لا يفيد
من حيث أنه مراد بدون القرينة وقوله ونحو نقول ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا انتقال
منه اليه بدون القرينة فإن كل واحد من الشخصيات ملغوظ بوجه عام إجمالي كقوله كل مشار
اليه مشغول والعام لا يدل على الخاص بأحدى الدلالة الثابت والانتقال في الدلالة
والى هذا أشار المراد بقوله استواء نسبة الوضع إلى التسميات وأوضعه الشارح بقوله فإن معرفة
لفظ هذا موضوع لكل الخ حيث لم يبق حوله شذوذاً فإقيل من أنه لا يلزم من استواء
نسبة الوضع إلى خصوصيات التسميات عدم انتقال الذهن بدون القرينة اليها بل يلزم من استواء
المذكور عدم الانتقال إلى خصوصية دور أخرى لكن يجوز أن يوضع لفظ خصوصيات محصورة
مضبوطة مع استواء نسبة وضعها على وجه تحقق من الوضع من أن ذلك الاستواء لا يمنع
من انتقال الذهن إلى كل واحد من تلك الخصوصيات كما ذكره الشارح ناشئ من عدم تحقيق
هذا المقام لأن علة عدم الانتقال إلى الخصوصيات عدم علة الانتقال وهي الوضع لكل منها
بملاحظة خصوصية لا بما مرع كما أشار إليه الشارح بقوله لأن إفادة اللفظ في ذاته
الامر كذلك فلا يتقل من اللفظ الموضوع بذلك الوضع إلى خصوصيات أصلاً سواء كانت
محصورة مضبوطة أو لا وقد ظهر ما ذكرنا أن قول المراد استواء نسبة الوضع إلى إشارة إلى علة
عدم الانتقال إليها وليس إشارة إلى مانع عن الانتقال المذكور فلا وجه لقوله أن ذلك
الاستواء لا يمنع من انتقال الذهن إلى هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام قوله تعدد الوضع
في المشترك بالاشتراك اللفظي كلفظة العين الموضوعات لعدة بأوضاع متعددة
وحين يذكر المشترك على الإطلاق من غير تقييده بشئ ينصرف إليه لكون الفرد الكامل من
مطلق المشترك الشامل للمشارك اللفظي والمعنوي كالإنسان المشترك بين زيد وعمرو
وبكر لكونه موضوعاً للمفهوم كى مشترك بينهم وهو الحيوان الناطق بوضع واحد فيكون
اشتراك بينهم معنى لا لفظاً قوله ووحدته فيما هو من هذا القبيل أي الموضوع
بوضع عام للموضوع له الخاص فإن الوضع فيه واحد حيث لوحظ كل واحد من
الخصوصيات بأمر مشترك بينها وإن كان الموضوع له متعدد أو لا يلزم منه

هـ قاله شيرازي منهم

ع قد لفتي منه

ج لعدم تحقق علة الانتقال
بل لتحقيق علة عدم الانتقال
سعد

تعدد

تعدد الوضع وإنما يلزم ذلك أن لوحظ كل منها بخصوصية كما في المشترك اللفظي
قوله لزوم تعيين المعنى أي شخصه وجزئيته قوله وفيه نظر لأنك قد عرفت
أي في شرح قول المراد ذلك بأن يعقل أمر مشترك بين الشخصيات حيث
قال أن الوضع العام الكلي للموضوع له الخاص لا يجب أن يكون للشخصيات
بل يجوز أن يكون للأمر المعينة التي هي جزئيات أضافية منها حقيقات
ومنها كليات كضمير الغائب فإنه موضوع لما سبق ذكره جزئياً كان أو كلياً
ومع ذلك من الوضع العام للموضوع له الخاص على ما حققه سيد المحققين
قدس سره وقال في شرح قول المراد دون القدر المشترك الخ وقد يكون القدر
المشترك واحداً من الخصوصيات التي وضع اللفظ لها في هذا الوضع فقوله الشخصيات
قاصر والصواب تبديله بالأفراد ليتناول الشخص والكليات التي هي أفراد للقدر
المشترك وقوله متعين أي مشخصاً وجزئياً كما في وضع اسم الفاعل لكل ذات
نسب إليه المحدث كالضرب والعلم كلياً كان أو جزئياً كرجل وزيد واجب
عن هذا النظر بأن مراد الفاعل بما هو من هذا القبيل ما ذكره المراد في هذه
الرسالة بما هو من هذا القبيل ولا يخفى أن المراد لم يجعل في هذه الرسالة
من هذا القبيل إلا الأمور الأربعة التي معانيها أمور متعددة متعينة
ولم يجعل في هذه الرسالة المشتقات من هذا القبيل وإن جعلها في بعض
كتبه من هذا القبيل على ما نقله الشارح في حاشية فيما سبق عن شرح
مختصر الأصول وفيه نظر لأنه ذكر في هذه الرسالة الضمير والوصول
وقد عرفت أن ضمير الغائب موضوع لما سبق ذكره جزئياً كان أو كلياً
وإن يجوز أن يرجع ضمير الغائب إلى القدر المشترك المعبر في وضعه فيكون
معناه كلياً وقد يراد بالوصول القدر المشترك المعبر في وضعه فيكون معناه
كلياً وقد يراد بالوصول القدر المشترك المعبر في وضعه كما في قول الذي وضع
لجزئياً تدسم الوصول ما علم بالصلة فيكون معناه أيضاً كلياً نعم يمكن أن يقال

أي الوضع العام للموضوع له
الخاص منه

الضمير المستعمل في الكليات مجاز عند المراد على ما يظهر مما سيذكره في الخاتمة
وقد سبق الكلام فيه فتأمل قوله ملاحظة المعنى سواء كان كليا او جزئيا
بخصوصه من غير ملاحظة بامرام منه وقوله ان لو وضع لفظ لطائفة
من المعاني اي لكل منها بوضع كلى فيكون الموضوع له وهو كل واحد منها
ملحوظا بالامر العام لا بخصوصه ماله ان من الجارة موضوعه تارة
لكل واحد من الابدان الخاصة بوضع كلى وتارة موضوعه
لكل واحد من التعيينات الخاصة بوضع كلى وقوله يكون مشتركا
لتعدد الوضع فيه صريحا كيف يلزم ملاحظة المعنى بخصوصه لازما
في المشترك ولولم يكن الامر كذلك اي لو كان ملاحظة المعنى بخصوصه
لازما في المشترك لم يكن شيء من الافعال والحروف مشتركا والتالي باطل
فان اكثر الحروف مشتركة بين معان كثيرة وبعض الافعال كذلك مشتركة
بين معنيين فصاعدا كعسفس بمعنى اقبل وادبر اما الملازمة فلا وضع
الحروف لمعانيها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وهو ظاهرا
وضع الافعال كذلك من هذا القبيل كوضع سائر المشتقات قوله والظاهر
ان لفظ ايا عند من جعلها ضميرا وجعل الواحدها بما يضاهي اليها ايا
من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب نحو اياي واياك واياه قرآن المراد قال الفاضل
الجامع في اياك اختلافات كثيرة والمختار هو ايا والواحد للدلالة على التكلم
والخطاب والقبية والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث انتهى وقوله
من هذا القبيل اي من قبيل المشترك الذي وضع بملاحظة امر عام لكل واحد من
الخصوصيات تارة وتارة فانه وضع تارة لكل متكلم وقع عليه شيء كما في قوله
تعالى فاياي فاعبدون وتارة لكل مخاطب وقع عليه شيء كما في اياك تعبدون وتارة
لكل ما تقدم ذكره ما وقع عليه شيء كما في قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وانما قال
الظاهر لاحتمال ان يكون لفظه ايا عند من جعلها ضميرا والواحد قرآن تدل على المراد

طهذه اي كونها مضافة اليها
ما ذهب اليه الخليل فالواحد
اسماء عنده والجمع هو على انها
حروف زيدت لبيان التكلم والخطاب
والقبية لا عمل لها من الاعراب
كالشاذ في انت مسه

موضوعه

لاضافة
بيانته
منه

موضوعه المفهوم واحد كلى صادف على افراد كثيرة وضعا عاما لموضوع له عام وذلك
المفهوم مفروم ما وقع عليه شيء سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا فيكون مشتركا
معنويا لا لفظيا فلا يكون ما نحن فيه واحترز بقوله عند من جعلها ضميرا الخ عما قيل
من ان الواحدها هي الضمائر وباعده فانها لما فصلت عن العوامل تعدد النطق
بها مفردة فضم اليها ليستقل به وعما قيل من ان الضمير هو المجموع فعلى كلا القولين
لا يكون ايا مشتركا قوله ولذلك القيل من المشترك نظائر فاطلبها منهاها الضمير
فانه وضع تارة لكل متكلم وقع عليه شيء كما في ضميري واكرمني وغيرهم وتارة لكل متكلم
اضيف اليه شيء كما في ابي واخي وعلاهي ومنهاها الضمير فانه وضع تارة لكل ما تقدم
ذكره الذي وقع عليه شيء نحو ضمير وتارة لكل ما تقدم ذكره الذي اضيف اليه شيء
نحو غلامه قوله ذكر ان الفارق بينه اي بين الموضوع بالوضع العام للموضوع له
الخاص وبين المشترك اشتراكا لفظيا لا يصلح ان يكون نفى تعدد الوضع فيه مطلقا
سواء كان الوضع صريحا او ضمنا مع انه قد اشترى الفارق بينهما وقد صرح السيد
الشريف قدس سره كما سبق لتعدد الوضع فيه اي في الموضوع بالوضع العام
للموضوع له الخاص فانه موضوع لكل واحد من الخصوصيات في ضمن وضع واحد
صريحا وهو الوضع لكل واحد بملاحظة امر عام ولا نفى تعدد الوضع فيه
اي في ذلك الموضوع بذلك الوضع صريحا اذ قد ينشئ اي تعدد الوضع صريحا
في المشترك ايضا كعسفس بمعنى اقبل وادبر وهو من الاضداد اذ ليس وضع الفعل
لمعانيه صريحا بان يلاحظ ذلك الفعل بخصوصه من بين الافعال بل ضمنا
بان يجعل الموضوع امرا عاما شاملا لكل فعل وهو المسمى بالوضع النوعي
اذ وضع لجميع معانيه بحكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث لا يدخل
فيه ضرب واكرم وعسفس بالنظر الى كل من المعنيين لان كل واحد من المعنيين
حدثه هو مدلول ما اشتق منه اعني المصدر وله نسبة الى شيء معين وهو
الفاعل المعين وله زمان لذلك الانتساب فوضع الفعل نوعي واما وضع المصدر

فشخصي لا يابى ان يلاحظ كل مصدر بخصوصه حين وضع المعنى فان
وضع الضرب مثلا لا يندرج في وضع لفظ آخر بل هو ملحوظ بخصوصه
وكذلك مصدر عسفس بالقياس الى كل من المعنيين فيكون الوضع في المصدر
صريحا وقوله نفى تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او فيما اشتق منه
الموضوع يعني ان المراد من النفي النفي الاعم منها على طريق السلب الكلي لا يكون
الوضع الصريح متعددا اصلا لا في نفس الموضوع ولا فيما اشتق منه
في الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص وتقيض ذلك السلب الايجاب
الجزئي اعني ان يكون الوضع الصريح متعددا اما في نفس الموضوع كما في بعض
افراد المشترك كلفه العين بالنسبة الى معانيها المتعددة او فيما اشتق منه
كما في بعضها كعسفس فاذا اراد بقوله ولا نفى تعدد الوضع فيه صريحا السلب
الكلي بالمعنى الذي ذكرناه فهو ممنوع والسند فاذا ذكرناه وان اراد بالسلب
الجزئي فسلم لكنه غير مفيد لا ما اختار ان المراد السلب الكلي فقوله اذ قد يستغنى
في المشترك ايضا ممنوع على تقدير مسلم لكن غير مفيد على تقدير آخر
وكذا الكلام في قوله او المراد نفى تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او جزئيا
وهو جوهر الكلمة اعني ضرب مع قطع النظر عن الهيئة بالنسبة الى ضرب
فالجزء مغاير للمشتق منه فاذا ماخوذ بالهيئة كالضرب بالنسبة اليه
وقوله ان قلنا ان جوهر الكلمة الذي هو جزؤها موضوع لما وضع له
المشتق منه صريحا فهذا التوجيه مبني على هذا القول واما التوجيه
الاول فيجري على كل تقدير لان وضع المصدر صريحا مما اتفق عليه القائلان
واما وضع جوهر الكلمة اعني مادتها نحو ضرب في ضرب فيما اختلف
فيه فالاختار عدم وضع لما وضع له المشتق منه اي المصدر فان مادة
ضرب لم يوضع لشيء والا لزم فهمه من تلك الحروف على اي وجه ركبت بل
الواضع وضع الضرب له كالحديث المخصوص بوضع شخصي ثم وضع حروفها

بهذا الترتيب بشرط عروضا احد من الهيئات التي وضعها لهاضي والاستقبال
لذلك المعنى ايضا في ضمن الوضع النوعي كما وضع في ضمنه للنسب المخصوصة
مع زماها قوله ولا يخفى انه بعيد من العبارة جدا من عبارة القائلين بان القارئ
بينها تعدد الوضع اذ لا يفرق منها التقييم المذكور اصلا اعني نفى تعدد الوضع الصريح في
نفس الموضوع او فيما اشتق منه او فيه او في جزئه كما لا يخفى قوله ولا يخفى في التقييد
خلافا لظاهر فيه بحث لان التباين من الاشتراك الاشتراك بالذات لا ما هو م
ومن الاشتراك بواسطة ماخذ الاشتقاق وحمل اللفظ على ما يتبادر منه ليس
خلاف الظاهر ولا يبعد ان يكون قوله مع انه يخرج الكلام الى اشارة الى هذا
يعني سلطنا ان التقييد المذكور ليس خلافا لظاهر لكنه يخرج الكلام عن افادة ما سبق
لاجله وهو ان ما هو من هذا القبيل اي الموضوع بالوضع العام للموضوع له خاص
ليس بمشترك اصلا سواء كان اشتراكه بالذات او بواسطة والتقييد المذكور
انما يقيد عدم كونه مشتركا بالذات فقط وفيه بحث ايضا لا فالا لزم ان ما سبق
الكلام لاجله هذا بل ما سبق الكلام لاجله ان ما هو من هذا القبيل ليس
بمشترك بالذات اذ المشتقات موضوعية بهذا الوضع ومن الجائر ان يكون
المشتق منه مشتركا بالذات بين معينين ويكون المشتق مشتركا بواسطة فالنفي
عما هو من هذا القبيل انما هو كونه مشتركا بالذات ويمكن دفعه بان ما سبق
الكلام لاجله ان ما هو موضوع بوضع عام للموضوع له الخاص من حيث الموضوع
بهذا الوضع ليس مشتركا اصلا بالذات وهو ظاهر ولا بواسطة الماخذ فان كونه
مشتركا بواسطة الماخذ انما هو من حيث اشتراكه على الماخذ الموضوع بالوضع العام
للموضوع له العام لان حيث كونه موضوعا بوضع عام للموضوع له الخاص فاذا
اعتبر قيد الحيثية لا يصح تقييد الاشتراك بالذات ولا مثل ان قيد الحيثية
معتبر في امثال ذلك ذكره لم يذكر قوله لعدم اطلاع علماء العربية الخ فاذا صدر
القول باشتراك مثل عسفس عن اطلاع على الوضع العام للموضوع له الخاص كالمص

افيه اشارة الى ان تقييد
الوضع بالصريح ليس بتقييد
لان حمل اللفظ على ما يتبادر
منه مسته
ا اذ هو المفرد الكامل
مسته

ط دفع لما اورده
القاضل شيرازي
مسته

والسيد الشريف قدس سره فقول على انه بطريق نقل كلام علماء العربية وبيان
 منه هبهم او على ان مراده بالا اشتراك الاشتراك بواسطة الماخذ او من حيث اشتغالها على الماخذ
 فافهم قوله كل ما بعد من هذه القبيل الى كالحرف مثلا فانهم جعلوا لفظة من موضوعه
 لمطلق لا ابتداء وضعا اما بالوضع العام لكنهم اشترطوا ان لا يستعمل فيه بل
 في الابدان الخاصة بالخصوصية التي هي جزئياتها مجازا ولا المشتق فانهم جعلوا
 لفظ ضارب موضوعا لذات قام به الضرب وضعا عاما للموضوع له العام واشترطوا
 ان لا يستعمل فيه بل في جزئيات كزيد ضارب وجل ضارب وامثالهما وجعلوا لفظ
 عسس موضوعا تارة لاقبال ونسبته الى فاعل ما في الزمان الماضي وضعا عاما
 للموضوع له العام وتارة لادبار ونسبته الى فاعل ما في الزمان الماضي كذلك لكنهم اشترطوا
 ان لا يستعمل في هذه المفهوم العام بل في جزئيات مثل عسس زيد بمعنى اقبل او ادبر فيكون
 مشتركا واما من انتبه على ان مثل عسس موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص فلا يسلم
 ان يقول باشتراك الافعال فان مثل عسس عند موضوع لجزئيات مدلول ما اشتق
 هو منه ونسبته الى شيء معين في زمان معين وضعا عاما للموضوع له الخاص فلا يكون
 مشتركا وان كانا اشتق هو منه مشتركا وفيه بحث وهو انه لا يلزم من جعلهم مثل
 عسس موضوعا تارة لاقبال ونسبته الى وقارة لادبار ونسبته الى كونه مشتركا
 بالذات بل بواسطة ما اخذ الاشتقاق او بواسطة جزئيات ان قلنا ان جوهر الكلمة موضوع
 لما وضع له المشتق منه وذلك ظاهر وهذا الاشتراك مسلم عند من انتبه على ان مثل
 موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص فان مدلول ما اشتق منه عسس
 لاقبال تارة والادبار تارة اخرى فبواسطة اشتراك ما اشتق هو منه يشترك
 عسس وان كان موضوعا بوضع عام لجزئيات ذلك المدلول فان قلت الموضوع له
 عند من انتبه جزئيات مدلول ما اشتق منه سواء كان اقبالا او ادبارا فخذ
 الاشتقاق ملحوظا على وجه الاجمال لا التفصيل واما من لم ينتبه فيجعل
 الموضوع له لاقبال والادبار ونسبة احدهما الى فاعل ما الى على وجه التفصيل

اي في ضمن الوضع الذي ياتي به
 كل فعل ما من موضوع له من حيث
 في فاعل ما في الزمان الماضي فيدخل
 فيه وضع عسس لا يقال في
 فلا تغفل منه

الجزئيات اقبالا او ادبارا هو
 مدلول ما اشتق هو منه
 وانما عبر عنه بملوك المدلول
 للاختصار لا فائدة كونه الموضوع
 بملحوظة الامر العام بل فيه
 اشارة الى كونه الموضوع نوعيا
 فلا تغفل منه

قلت

قلت وضع الفعل عند من نوعي فوضعه عسس تارة لاقبال ونسبته الى فاعل ما انما هو
 في ضمن الوضع بان كل فعل ما من موضوع له من حيث ونسبته الى فاعل ما الى لاقبال والادبار
 ايضا ملحوظان اجمالا لا تفصيلا فاذا ذكره الشارح ليس بصحيح فضلا عن كونه بعيدا
 كما يظهر بالتأمل الصادق فامل قوله ما هو من هذه القبيل اي الموضوع بالوضع العام
 للموضوع له الخاص وقوله بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه هذا هو المعنى
 الاخص لوضع اللفظ وهو المعنى في اصطلاحنا من الدلالات الثلاث والتوافق
 والاشتراك وغيره الفارق بين الحقائق والمجازات فلا بد ان يكون صادقا على الوضع العام
 للموضوع له الخاص فانه وضع اللفظ بارة المعنى الحقيقي مع انه غير صادق عليه لعدم افادته
 للموضوع له بنفسه بل بمعونة القرينة فلا يكون جامعان لا يتقضي به تعريف الوضع
 بالمعنى الاعم الشامل للحقيقة والمجاز وهو جعل اللفظ بارة المعنى ليدل عليه ولو بمعونة
 قرينة بل هو مستقص به ايضا لانهم ذكروا ان قولهم ولو بمعونة قرينة لا دخال
 المجاز فقط في لا يصدق هذا التعريف على ما هو من هذه القبيل تدبر قوله لكن من جهة
 الاوضاع اي الاوضاع الضمنية الواقعة في هذا الوضع الواحد الصحيح كما سبق
 وقوله لتعيين المعنى المراد ودفع التردد عنه وقوله لا لغزبه من حيث انه مراد اي من حيث
 انه مراد على سبيل التردد بقرينة قوله لتعيين المعنى لقوله خلاف ظاهر العبارة يعني
 انه خلاف الظاهر من هذه العبارة وذلك كان الدلالة المعنوية هي الدلالة على المعنى
 من حيث انه مراد المتكلم على ما حققه الشارح في حاشية شرح الكافية وخالف
 فيه المشهور فلا منافاة بين كلاميه قوله اعم من الدلالة عليه اي على المعنى من هذه
 الحاشية اي من حيث انه مراد فقوله على سبيل التردد متعلق بالمراد المفهوم منها
 من هذه الحاشية وقوله عند العدول هو جمع عادل ههنا قوله لا يحتاج الى قرينة
 بل يدل على المعنى الموضوع له بالوضع العام بنفسه فيصدق على هذا الوضع تعيين اللفظ
 للدلالة على المعنى بنفسه مع جملة على ما هو الظاهر منه من تعيين اللفظ للانتقال
 من نفسه الى المعنى من غير حاجة الى عدول عنه فضلا عن عدول بعد عدول قوله لكن

قد حققنا ان يعنى ان هذا الجواب وان كان موافقا للمشهور لكنه ليس على التحقيق وقوله
ولولا القرينة لم ينتقل منه اليه اصلا فضلا عن الانتقال اليه من حيث انه مراد فيه
اشارة الى رد ما ذكر في دفعه بوجه آخر غير الوجه السابق قوله بعد العلم بالوضع
خلاف الانتقال قيل هو ليس داخل في بيان الدلالة على المعنى بنفسه ولا يلزم الدور
في تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه انتهى يعنى ان معنى الدلالة على المعنى
بنفس اللفظ كونه دال عليه من غير حاجة الى غيره فقولنا بعد العلم بالوضع قيد آخر
لتعريف الوضع غير الدلالة على معنى بنفسه حتى يدخل فيه الموضوع بالوضع العام
الموضوع له الخاص فانه بعد العلم بالوضع لا يحتاج في الدلالة عليه الى غيره لكن العلم
بوضع يتوقف على العلم بالقرينة فبعد العلم به بالقرينة لا يحتاج الى غيره وفيه ان قيد
بعد العلم بالوضع ما اخذ في تعريف الوضع كقيد الدلالة على معنى بنفسه وان لم يكن
ما اخذ في هذا القيد في يتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع وجوابه ان لا يحذور ذلك
لانه دور معية لا دور تقدم اذ حصل المعرفة بمفهوم الوضع المعروف والوضع الذي
هو جز من التعريف في زمان واحد لكن على تقدير كونه ما اخذ في مفهوم الدلالة بنفسه
اللازم ايضا دور معية لا دور تقدم فلا وجه لجعله خارجا عنه بناء على لزوم الدور
فقال قوله ليحصل العلم بالوضع فان العلم بالوضع يتوقف على العلم بالموضوع
والموضوع له كونه نسبة بينهما والعلم بالموضوع له فيما هو من هذا القيد يتوقف
على العلم بالقرينة المعينة لشخص واحد قوله بان لا يتخلل بين المعنيين نقل
وان تقدم احد الوضعين على الآخر بالزمان وله يكون ما من شخص واحد من شخصين
وقوله بان وضع لعنى الخ بيان للمنفى فحاصل الكلام ان لا يكون احدهما منقولاً عن
الآخر لاجل مناسبة بينهما سواء كان بينهما مناسبة اولاً فالمستعمل في غير الموضوع له
لا لعلاقة وهو المرسل داخل في المشترك لان استعمال اللفظ في غير ما وضع له لا لعلاقة
يكون وضع احدهما كذا في التوضيح وقد يقال الاولى ان يفسر الوضع على السوية
بان لا يتفاوت افادة اللفظ لهما بل يفهم جميعا منه على السوية وذلك في المشترك

فيلزم توقف الشيء على نفسه
وهو لازم الدور مستلزم

فان الدهر

فان الدهر ينتقل منه الى المعاني على السوية من غير ترجيح شيء منها حتى يحتاج تعيين
كل منها الى القرينة بغير ما يكون الوضع الثاني لمناسبة المعنى الذي ذلك الوضع المعنى
الذي كان الوضع الاول له ولم يترك الاستعمال في المعنى الاول غيره لاجل في المشترك ولا في المنقول
ولا في الحقيقة والجواب واجب بان حصر ما يتخلل النقل بين معنيين في المنقول والحقيقة
والجواز استقراره لا عقلي والمادة المذكورة مجرد احتمال عقلي فلا يقدر فيه اصلا
قوله في غير التقييد قل فيه اللفظان وضع للكثير وضعاً متعدياً في المشترك ووضعاً واحداً
والكثير غير محصور فعام ان استغرق جميع ما يصلح له وقال في التوضيح فالعام لفظ
وضع وضعاً واحداً للكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له فقوله وضعاً واحداً
يخرج المشترك فعام من هذا الكلام ان قيد تعدد الوضع في مفهوم المشترك لا يخرج اللفظ
العام كما قال الشارح الا انه جعل في التوضيح فائدة هذا القيد اخرج اللفظ العام
فراده باللفظ العام ما وضع بالوضع العام للموضوع له العام اذ الموضوع بالوضع
العام للموضوع له الخاص انما وضع لكل واحد من الشخصيات بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه فلا يكون مستغرقاً لجميع ما يصلح له نعم يخرج بقيد
تعدد الوضع اللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص ايضا فافترس
اللفظ العام باللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص فقد غفل
عن عبارة التوضيح وقوله ولا يخفى اذ خرج العام بالمعنى الذي اراده صاحب
التوضيح وكذا خرج الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص بقيد تعدد
الوضع يتوقف على تخصيص التعدد بالتعدد صريحاً اذ تعدد الوضع ضمن
متحقق في اللفظ العام بالمعنى الذي اراده صاحب التوضيح وفي الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص فلما حكم صاحب التوضيح بخروج العام عن
تعريف المشترك بقيد تعدد الوضع فقد حمل التعدد على التعدد صريحاً ولم يكتف
بمطلق التعدد حتى يدخل في تعريف المشترك العام بالمعنى الذي ذكره وكذا الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص فالحمل على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد

انما عدم دخوله في المشترك فلتخلل النقل
بين المعنيين وانما عدم دخوله في المنقول
فلعدم فهم المعنى الاول وانما عدم
دخوله في الحقيقة والجواز فلكونه اللفظ
حقيقة فيهما مستلزم

في تعريف المشترك بخلاف الجمل على التعدد المطلق مع ان لا يساعد تعريفاً
 القوم المشترك اذ لا يوجد في تعريفاتهم قيد تعدد الوضع الصريح وقوله ما يفيد
 خروج الموضوع للامور المخصوصة وكذا ما يفيد خروج العام بالمعنى
 الذي ذكره صاحب التوضيح وقوله تعريفاتهم متساوية اي تعريفاتهم المشتركة
 متساوية الموضوع للامور المخصوصة بوضع عام وصادفة عليه وقوله فالقول
 بان لا ليس مشترك بناء على انتفاء شرط الاشتراك وهو تعدد الوضع كما نقله
 عن السيد الشريف قدس سره فيما سبق وتعاريفات القوم قاصرة حيث
 تركوا قيد تعدد الوضع صريحاً قوله اي التقسيم هذه الالفاظ الخ يعني ان الخبر
 المحذوف اما هذه الالفاظ المخصوصة او هذه المعاني المخصوصة وقوله
 ووجه التغير اي عن الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة افادتها اي افادة
 احد الامرين المفهوم من كلمة او فلهذا اخذ الضمير وليس بوحيد باعتبار ما ذكر
 من الامرين صريح بر في حاشية شرح الكافية وقوله اي التقسيم الذي هو عبارة
 عن المفهوم ولما كان الشايح نسبة الافادة الى اللفظ دون المعنى قدم احتمال كون
 الخبر المحذوف الالفاظ على احتمال كون المعاني على عكس ما مر في المقدمة كما افيد
 وقوله او هذه التقسيمات عطف على هذه الالفاظ او هذه المعاني يعني محتمل
 ان يكون الخبر المحذوف التقسيمات التي هي بعض هذه المعاني المخصوصة بان يكون المقصود
 بالذات في هذا البحث من الرسالة نفس التقسيمات ويكون سائر المعاني كالاقسام
 مقصودة بالتبع وتكون اي نفس التقسيمات هي المقبرة حال كونها قسماً من الافادة
 التي هي عبارة عن هذه الرسالة هذا على تقدير كونها عبارة عن المعاني وقوله او مدلولها
 بالجر عطف على الافادة والضمير عائد اليها وهذا على تقدير كونها عبارة عن الالفاظ
 وقوله ولا اشكال في دفع لما مره على الاحتمال الاخير من انه يلزم ح اطلاق اللفظ
 المفرد على لفظ التقسيم على ما تعدد افراده اي على الافراد المتعددة التي هي التقسيمات
 ففيه مسامحة فان مظنة الاشكال انما هي في اطلاق اللفظ المفرد على الامور المتعددة

الفيد شيراشي منه

ط واللازم باطل منه
 وبسبب على جعل ضافة الافراد الى الضمير
 بياناً اي الافراد التي هي ذلك الشيء
 المتعدد فتدبر منه

لا على معنى

لا على معنى تعدد افراده ويدل عليه تعليله بقوله لان المصدر يطلق على التعدد
 كما يطلق على الواحد يعني ان الزوم المذكور مسلم لكن بطلان اللازم من قوله ضم قومه
 هذا تعريف تقسيم الكلي الى جزئية واما تقسيم الكل الى اجزاء فهو عبارة عن تحليله
 لاجزاء وقوله متباينة اي متباينة كلياً بان لا يصدق شيء منها على ما يصدق
 عليه الاخر كما في تقسيم حيوان الى الانسان والفرس او متغايرة بان يباين مفهوم
 كل واحد منها المفهوم الاخر مع تصادقها على شيء واحد كما في تقسيم الانسان الى الضاحك
 والكاتب وقوله الى مفهوم هو بمنزلة الجنس والقيود المنضمة اليه بمنزلة الفصول
 فالتقسيم من قبيل النصور حقيقة وان كان من قبيل التصديق صوره ويستفاد من هذا
 ان التقسيم ياتي حقيقة الانفصال من وجهين احدهما ان حقيقة الانفصال
 انما تكون بين قضيتين حقيقيتين مشتملتين على الحكم حقيقة بخلاف التقسيم
 فانه غير مشتمل على الحكم حقيقة بل صوره وتاثيرهما ان الاقسام جميعاً صادقة على المقسم
 كقولنا الكلمة اسم وفعل وحرف والانفصال ياتي في ذلك فاذا قلنا الكلمة اما اسم
 او فعل او حرف كان ذلك صوره الانفصال لا حقيقة ان اريد بالكلمة مفرومها
 واما ان اريد بها ما يصدق عليها الكلمة من افراد مفرومها وقصد الحكم عليه بواحد
 منها كان ذلك انفصلاً لا حقيقة لا تقسيم بما بخلاف قولنا هذا الشيء اما حجر
 او شجر فانه انفصال لا يحتمل التقسيم اصلاً وبخلاف قولنا كل عدد ا ما زوج
 او فرد فانه لا يحتمل التقسيم ايضا وبالحيلة ان كان موضوع القضية شخصاً معيناً
 او كلياً مسوراً تكون انفصلاً قطعاً ولا يحتمل التقسيم اصلاً وان كان موضوعها
 كلياً غير مسور كقولنا العدد ا ما زوج او فرد فيحتمل الانفصال والتقسيم لما ذكرنا
 هذا ما هو المشهور فيما بينهم وقال بعضهم ان التعريف مشتمل على الحكم حقيقة الا ان
 المقصود من الحكم فيه حصول التصور والمقصود من الحكم في سائر القضايا حصول
 التصديق وكذا الحال في التقسيم فعلى هذا يكون التقسيم منافياً لحقيقة الانفصال
 من الوجه الثاني فقط هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله اما بحسب الصدق

د لعدم صدق الاقسام جميعاً
 على المقسم منه

٩ بان على ان الحكم حقيقة هل هو متحقق
 كالحكم الصوري ام لا وانه هو المراد
 بقولهم واما اذا كان موضوعها كلياً
 غير مسور فربما يقع اشتباه
 مقنونة بالقضية المنفصلة فيصدق
 ما مرود علم من ان ذلك يمكن في تقسيم
 حكم لا بحسب الصورة فكيف يقع اشتباه
 مقنونة بالقضية بل الواقع انما هو
 اشتباه بحسب الصورة منه

او بحسب المفهوم مثال الاخص بحسب الصدق الانسان بالنسبة الى الحيوان
 فان الانسان هو الحيوان الناطق فالحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان
 من غير عكس كل فيكون اعم منه بحسب الصدق نعم هو اعم منه بحسب المفهوم ايضا
 فان الحيوان اعم من ان يكون ناطقا وغير ناطق بحسب المفهوم بخلاف الانسان فعلم
 ان الانفصال المذكور ليس الخلو وانما الاخص بحسب المفهوم فقط بان يكون مساويا
 بحسب الصدق فكل واجب الوجود الصانع للعالم القادر والمريد بالنسبة
 الى مفهوم الواجب الوجود فانه اخص منه بحسب المفهوم اذ لا يأخذ في مفهوم
 واجب الوجود كونه صانعا للعالم وقد واد مریدا اكثرهما مقتدا وان بحسب الصدق
 فان كل واجب الوجود لانه فهو صانع للعالم وقد واد مریدا وبالعكس كما بين في محله
 والضروري بالنسبة الى الدائم فان الدائم للشيء هو الشامل لجميع الازمنة والضروري
 هو الشامل لجميع الازمنة مع امتناع الانفكاك عنه والدليل على كونهما متساويين
 بحسب الصدق ما قالوا ان الممكن لا يدوم الا لعلامة يجب اما بذاتها او بواسطة انها
 تنتهى الى ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب وجود العلول فالدوام لا يخلوا
 عن الضرورة بمعنى امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا عن ذات الموضوع ولا
 ولو قيدت الضرورة بما يكون ناشيا عن ذات الموضوع مع عموم الدائم من الضروري
 بحسب الصدق هذا وينبغي ان يعلم ان القسمين اللذين يكون احدهما مساويا والاخر
 بحسب الصدق وان كان احدهما اعم من الآخر بحسب المفهوم يجتمعان البتة فيكون
 تقسيم الشيء اليهما اعتباريا لا حقيقيا اذ التقسيم الحقيقي ما لا يكون اقسامه
 مجتمعة قوله وما نحن فيه تقسيم اعتباري لاجتماع العلم والفعل في مريد
 لانه على تقدير كونه علما لشخص معين يكون مدلوله مشخصا وعلى تقدير
 كونه فعلا يكون مدلوله كليا فتجتمع فيه القسمان للتقسيم الاول اعني تقسيم مدلول
 اللفظ الى الكلي والمخصص فيكون التقسيم الاول اعتباريا ويريد التقريب
 يندفع ما يتوهم من ان كلامنا في اجتماع اقسام تقسيم واحد وكل من الفعل والعلم

وقع في تقسيم غير تقسيم الآخر فان الفعل وقع في التقسيم الثالث والعلم وقع في التقسيم الرابع
 هذا بقى الكلام فيما عدا التقسيم الاول من التقسيمات وانه اعتباري ام حقيقي وهو غير معلوم
 فان اجتماع الاقسام في كلمة واحدة وعدم اجتماعها فيها غير معلوم نعم يجوز اجتماعها فيها عقلا
 بان يكون اللفظ مشتركا بين الذات والحدث فيجتمع فيه القسمان للتقسيم الثاني اعني تقسيم
 اللفظ الذي مدلوله كلي الى اسم الجنس والمصدر وعلى هذا القياس في البواقي لكن مجرد
 جواز الاجتماع لا يثبت كونه التقسيم اعتباريا ما لم يثبت اجتماعها كاجتماع الفعل
 والعلم في مريد ذلك غير معلوم فتأمل قوله والحصر المعتبر فيها قد يكون عقليا كالنسبة الشريف
 قد ستره في حاشية شرح مختصر الاصول حصرا عقليا مرددين النفي والاثبات بحزم العقل
 بمجرد ملاحظة مفهومه بالاخصار واما استقراره لا يكون كذلك فيستند اخصاره
 الى التسبع والاستقرار سواء كان في الجزئيات كاختصار الدلالة اللفظية في الثلث
 او في الاجزاء كاختصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر وقد لا يما نقل عنه تقسيم الحصر الى
 هذين القسمين ايضا استقراره انتهى وقد لا يوافق في حاشية شرح التهذيب ومنهم
 من قسم القسم الثاني الى ما يحزم به العقل بالدليل او التبيين او ما سواه وسمى الاول
 قطعا والثاني استقرارا لتمامه قالوا ان حصر الحصر في الاثنين او الثلاثة عقليا
 كحصر الدلالة في اللفظية وغير اللفظية انتهى ولا يذهب عليه ان القسم الذي سماه حصر
 قطعا ادخل في احد القسمين اللذين ذكرهما قد ستره وجعله مخصصا فيهما بالاستقرار
 والا لم يتم الاخصار بالاستقرار فعني قوله واما استقراره لا يكون كذلك اعني لا يحزم
 العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسم والاقسام بالاخصار سواء جزم به بالدليل
 او التبيين او بالاستقرار والتسبع فقوله قد ستره فيستند اخصاره الى التسبع والاستقرار
 مبنى على التمثيل وعلى جعل التسبع اعم من الدليل والتبيين مسماحة فائدة القسم على المستى بالقطعي
 يندرج في القسم الثاني فلا يقدح في اخصار الحصر في القسمين بالاستقرار بل لا يقدح في اخصاره
 فيهما عقلا كما اشار اليه ابو الفتح بقوله حصر الحصر في الاثنين او الثلاثة عقليا فانه تمهد هذا
 ظهرا لوجه تعدد الشارح القسم الثالث قسمها مستقلا خارجا عن القسمين

٥ اعني مفهوم القسم والاقسام
 ٦ اعني الوضعية والطبيعية
 والعقلية مسماة

٩ اعني الاستقرار مسماة

ولا جعل حكم السيد الشريف قدس سره باذ الحصر ما عقلي واما استقرائي بالاستقراء
مخالفاً لثبوت هذه القسم الثالث نعم يبقى الكلام في ان حصر الحصر فيها عقلي واستقرائي
والظاهر انه عقلي كما ذهب اليه الفاضل ابو الفتح اذ العقل يحجز بمجرده ملاحظة
مفهوم الحصر وهذه من القسمين بالاختصار فيهما من غير احتياج الى امر خارج فلم يرد
قال بعض الفضلاء ما نقل عنه قدس سره من انه استقرائي اسناداً محض فتدبر
قوله كما يستفاد من كلامه في قيد النفي والمراد بهذا الكلام ما نقلناه انما من قوله
الحصر ما عقلي مراد بين النفي والاثبات في اذ الظاهر منه ان الحصر العقلي بالمعنى
الذكوري بمعنى ما يحكم العقل بمجرده ملاحظة مفهوم القسم بالاختصار يتوقف
على ان يكون التزديد بين النفي والاثبات ويمكن ان يجعل هذا الكلام على ما هو الكثير
الغالب في الحصر العقلي ولا يذهب عليه ان الحصر الاستقرائي لا يتوقف على ذلك
بالطريق الاول وان جاز فيه ذلك كما قال قدس سره في تلك الحواشي كل قسم
استقرائي يمكن فيها التزديد بين النفي والاثبات ابتداءً فيقال لا انتشار ويسهل
الاستقراء ويبقى القسم الاخير رسالة انتهى فعلى هذا قوله في تعريف الحصر
العقلي مراد بين النفي والاثبات بمنزلة الجنس وباقي القيود بمنزلة الفصل
فلا تغفل قوله وبما ذكرنا من ان التقسيم في عرف ارباب التدوين ضم قيود
متباينة او متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم اخر
منه في فعله ان المعتبر في التقسيم نفس مفهوم الكل لا افراده بخلاف القضايا
المتعارفة فان المعتبر فيها افراد المفهوم وانه لاحكم في التقسيم حقيقة واذ وجد فيه
الحكم صورية وقوله اذ الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد الى مفهوم
المقسم اذ لا يقتضي الحكم بقسم على القسم على لقوله وانه لاحكم في التقسيم وهو الظاهر
ويمكن جعله على كون المعتبر فيه نفس المفهوم لا افراده ولعدم وجود الحكم فيه
جميعاً يعني ان الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد الى
مفهوم القسم ولا يقتضي ملاحظة افراد هذا المفهوم ولا الحكم على المقسم بقسم

فيه اشارة الى ان التزديد
بينها فيه لا يجب ان يكون
بعد الاستقراء كما زعم البعض
منهم

وقوله فادخل كلمة كل في الدالة على احاطة افراد المفهوم في تفريع على ان المعتبر نفس مفهوم
المقسم لا افراده ويمكن جعله تفريعاً على عدم الحكم فيه فان كلمة كل الدالة على احاطة افراد
لا تستقيم بدون الحكم على تلك الافراد لكن الاول اظهر قوله كما ان ادخالها على المعرف
الظاهر بالنظر في كونه نظيراً للمقسم ان يكون بفتح الراء ويجوز ان يكون اعم ما هو
بفتح الراء وكسرهما فان التعريف انما يكون بالماهية بالماهية قوله ولذلك ترى
انه كلما وقع في كذا وقع من بين الخابج في الكافية حيث قل التوابع كل ثبات
بأعراب سابقه فتجمل الشراح له بان ادخال كل في التعريف ليكون منع
كالمنصوص عليه لا ينفيد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعاً
قوله في غير مستقيم لان لام الاستغراق بمنزلة كلمة كل وهي محل للتقسيم كما عرفت
قوله وما يقال ان الانقسام في تقريره على هيئة الشكل الاول هكذا الانقسام
لازم للمقسم وكل لازم للمقسم لازم لكل قسم ينتج الانقسام لازم لكل قسم
فقوله والمقسم لازم لكل قسم اشارة الى دليل الكبرى وتقريره هكذا المقسم
لازم لكل قسم وكلما كان كذلك كان لازم المقسم لازماً لكل قسم لان لازم
اللازم لازم قوله فيلزم في كل تقسيم في معنى اذا كان الانقسام لازماً لكل قسم
فيلزم في كل تقسيم ان ينقسم كل قسم الى نفسه والى قسميه لان المقسم منقسم
الى نفس ذلك القسم والى قسميه فيلزم ان يكون الشيء قسماً من نفسه ويكون
قسميه قسماً منه وكلاهما باطل قوله لان المقسم لازم للمقسم في منع
للصغرى وقوله وانما يكون كذلك في سند له وهو مبني على ان المراد بالمقسم
ذاته بلا ملاحظة عنوان الانقسام معه فيمكن دفع هذا المنع بان المراد بالمقسم
المقسم من حيث هو مقسم ولا مثل ان الانقسام لازم له من هذه الحيثية قوله
وهو غير لازم لجواز ان يكون القيدان ما يمكن انفكاكه عن المقسم كما في تقسيم الانسان الى الكاتب
بالفعل والضاحك بالفعل قيل بل نقول في شيء من التقسيمات الحقيقية لا يمكن
ان يكون القيدان المنضمين الى المقسم ضروريين لثبوت له لان القيود في تلك التقسيمات

قوله بشرائشي منه

متقابلة وثبوت أحد المتقابلين للشئ ينافي ثبوت الآخر له نعم يمكن ذلك في التقسيم
 الاعتبارية كقولنا الانسان اما كاتب بالقوة او ضاحك بالقوة فان كلا من
 من القيدين لازم للانسان انتهى وفيه بحث لان المقسم هو الجنس من حيث هو
 والقيود المتقابلة ضرورية لثبوت له قوله وثبوت أحد المتقابلين للشئ ينافي
 ثبوت الآخر له ان اراد بالشئ ما صدق عليه الجنس من الافراد فسلم لكنه غير مفيد
 وان اراد بالجنس من حيث هو فهو من جنس من حيث هو بحيث لا اوصاف متقابلة
 ضرورية وليس ثبوت احدها مضافا لثبوت الآخر لان الجنس من حيث هو يتحقق
 في ضمن انواع متعددة فيثبت له قيد في ضمن نوع وقيد مقابل لذلك القيد
 في ضمن نوع آخر مع كون ثبوت كل منهما ضروريا كما بين في محله قوله وانا لا اتم
 ان المقسم لازم للاقسام الخ منع لدليل الكبرى وقوله لا يجوز ان يكون ذاتيا له
 سند المنع وهو مبني على ان يكون المراد باللازم المأخوذ فيه الخارج عن الشئ المتمنع
 الانفكاك عنه لا ما يمنع انفكاكه عنه مطلقا سواء كان خارجا او داخلا
 وايضا قوله او يركن الانفكاك عنها سند آخر وهو مبني على جواز كون
 قسم الشئ اعم منه من وجه كتقسيم الحيوان الى الابيض والاسود وكل واحد
 من هذين السدين وان كان اخص لكن مجموعهما سند مساو فيمكن دفعه بدفع
 كل واحد منهما اما الاول فياذا يقال المراد باللازم المأخوذ في الكبرى ودليلها
 ما يمنع انفكاكه عنه مطلقا فاذا ذكره لا يصلح للسندية واما الثاني فياذا
 يقال جواز كون قسم الشئ اعم منه من وجه غير جائز وتقسيم الحيوان الى الابيض
 والاسود تقسيم الى الحيوان الابيض والحيوان الاسود في الحقيقة وان كان تقسيما
 الى الابيض مطلقا والاسود كذلك صورة فالجواب الحق ما اشار اليه بقوله
 ولو سلم جميع ذلك الخ ووجه التسليم ما ذكرناه قوله فاللازم من كون الانقسام
 لازما للمقسم والمقسم لازم لكل قسم لزوم انقسام المقسم لكل قسم لازم
 انقسام نفس المقسم وذلك لان الصغرى ان انقسام المقسم لازم للمقسم

لا انقسام

قوله

لا انقسام نفس المقسم وهو ظاهر والكبرى ان لازم المقسم لازم لكل قسم فاللازم من ذلك
 ان انقسام المقسم لازم لكل قسم لان انقسام نفس المقسم لازم له فاسأل
 اطلق الانقسام في الصغرى ولم يقيد بالاضافة الى المقسم تليسا وتديسا
 وبهذا التقرير ان وقع ما قيل من ان في العبارة مسامحة والاضطرار بجذف اللزوم
 من العبارة ويقال لا انقسام نفس المقسم فافهم قوله على ما حققته حيث
 قل هناك المراد باللفظ جنسه من غير تقييد بالموضوع اذ ياتي عنه ظاهر قوله
 قد يوضع اذ ما يتعلق به الوضع هو اللفظ لا اللفظ الموضوع قوله والقرينة
 على المراد وهو اللفظ الموضوع للمعنى وقوله يدل عليه اي يدل على كون التقسيم باعتبار
 المدلول الوضعي تقسيم القسم الثاني باعتبار الوضع وهو قوله الثاني فالوضع اما كلي او مشخص
 فان المراد بالثاني المدلول الوضعي الشخص بقرينة قوله فالوضع اما كلي او فيكون المراد
 بالمدلول المنقسم الكلي والشخص المدلول الوضعي فالمراد باللفظ في قوله اللفظ
 مدلوله الخ اللفظ الموضوع للمعنى وقوله وما ذكره في آخر التنبيهات اي ويدل عليه ايضا
 ما ذكره في آخر التنبيهات وهو قوله اذ يعتبر الوضع وقوله وهذا الاعتبار الخ من تنه
 قوله ان التقسيم باعتبار المدلول الوضعي لان كبرى القياس على هيئة الشكل
 الاول هكذا التقسيم باعتبار المدلول الوضعي واعتبار المدلول الوضعي لا يثبت
 الا باللفظ الموضوع ينتج ان التقسيم المذكور لا يثبت الا باللفظ الموضوع
 اما الكبرى فظاهر لا يحتاج الى بيان واما الصغرى فدليله ما اشار اليه بقوله
 يدل عليه تقسيم القسم الثاني الخ قوله وهو ظاهر لان الاقسام المذكورة
 كلها انقسام اللفظ المفرد لا مطلق اللفظ قوله فلا يصح مطلقا اعلا بالنظر
 الى الفعل ولا بالنظر الى المشتق قوله فيما بعد او نسبة بينهما اي بين الذات
 والحدث ووجه عدم صحته على التقدير المذكور مطلقا ان قوله او نسبة بينهما
 اما محمول على ظاهره فيلزم ان تكون النسبة نفس الموضوع له وليس كذلك لان النسبة
 جزء الموضوع له في الفعل والمشتق لا نفسه واما محمول على المركب من الحدث

وهو انقسام المقسم مسته
 وهو قوله فاللازم من ذلك
 ان انقسام المقسم لازم له
 مسته
 قوله مشير الى مسته

و اما غير عن المركب منهما بالنسبة
 تنبيهها على ان تركيب اعتبارية
 النسبة على ما سيأتي مسته

والذات كما حمل عليه السيد الشريف قدس سره وهذا المركب ليس موضوعا لاني الفعل
ولاني المشتق لان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين والذات
خارج عن الموضوع له والمشتق موضوع للذات والحدث والنسبة جميعا لا المركب من الذات
والحدث فقط كذا قيل فعلى هذا يكون قوله لا يصح مطلقا سائبة كلية لا تفوق الاشياء
الكلية كما حمل عليه بعض الفضلاء والمعنى انه لا يصح في الفعل والمشتق جميعا وان صح
في المشتق فقط بنا على انه موضوع للمركب من الذات والحدث فقط وهو الظاهر من قولهم
ان المشتق موضوع لذات ثبت لا مأخذ لا مشتق ان قد يرد قولنا ان يكون ما ولا بما سائبة في
مزان المراد بها ذواته ونسبته في لا يرد الاشكال لا بالفعل ولا بالمشتق لان الموضوع له لكل منهما
ذو نسبة اما الفعل فالان موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين والمشتق موضوع
للذات والحدث النسبوي اليه جميعا فهو ذو نسبة ايضا وسياتي تفصيل ذلك في شرح قوله ونسبة
بينهما قوله وايضا في كلية النسبة وكذا المركب منها فظهر في كلية النسبة نظر مطلقا
اي سواء كان قوله ونسبة محولا على ظاهره او مولا بذو نسبة او بالمركب الداخلي في النسبة
اما على الاول فلان النسبة جزئية واما على الثاني والثالث فلان النسبة الجزئية داخله
فيه ولا يخفى ان الانسب اراد هذا النظر عند قول المصنف ونسبة بينهما كذا قيد
قوله وسيتضح الذي تحقيق معنى الحرف وبيان كون معناه غير مستقل بالمفهومية
وجزئيا بوجه لا مزيد عليه قوله بحال جزئيه وهو الحدث المقيد بالزمان فانه كل
لان تقسيم الكل بالكل لا يفيد الجزئية قوله لان لا يقال المدلول الكل بهذه المعنى
اي بمعنى كونه جزئيا كليا المدلول الشخص فان جزئيه قد يكون كليا كزيد على الشخص
معين ومفهومه الحيوان الساطق الشخص وجزؤه وهو الحيوان الساطق كليا فلا يصح
التقابل بينهما وهذا البيان ان في ما يقال من انها يجب ان يكون في شيء واحد وهو مدلول
الفعل فانه باعتبار بعض اجزائه اعني الحدث كليا وباعتبار بعض آخر اعني النسبة
الى فاعل معين جزئيا وذلك لان مدلول الفعل كليا باعتبار بعض اجزائه وان كان جزئيا باعتبار
جزء آخر ولا يحد في ذلك لما عرفت من ان هذا التقسيم اعتباري لا حقيقي وانما الحدود

وهو الموافق لما سيد ذكره الشارح
عند شرح قوله ونسبة بينهما
مسألة

شراشي مسهم

في لزوم

في لزوم كونه المدلول الشخص كليا كزيد فانه باعتبار جزئيه مفهومة كليا مع انه لا يقبل
احد كونه مدلول كليا قوله وايضا لا يصح قوله او حدث الخ عطفا على قوله فلا يصح الخ يعني
لا يصح قوله او حدث على تقدير ان يكون المراد بالمدلول الموضوع له لانه يستلزم فساد
التعريف المستفاد من قوله وهو المصدر وهو اللفظ الموضوع للحدث بان يكون
الحدث هو الموضوع له وذلك لانه لا يكون التعريف جامعا للخروج بعض افراد
المصدر وهو الذي وضع للحدث مع امر زائد كالضربة والضربتين للمرة والضربة
النوع والمستلزم للفساد فامد وبهذا التقرير يندفع ما اورد عليه من ان المناسب
ان يقول وايضا لا يصح قوله وهو المصدر اذ لا يخل في قوله او حدث قوله ان يندفع
المرّة اي السؤال بالمرّة وكذا يندفع السؤال بالنوع فان الضربة بكسر الصاد
للنوع لفظا لان احدهما للحدث والاخرى لمعنى النوعية فالتخصيص بالمرّة
من قبيل الاكتفاء وقوله وجعل النجات ياها اسمها الخ جواب سؤال مقدّر تقريره
ان النجاة جعلوا المرّة اسمها والاسم قسم من الكلمة التي هي لفظة مفردة لا
فكيف يكون لفظتين وتقرير الجواب ان جعلهم اياها اسماء مبنية على المسامحة لا شراها
مع الاسم في الاحكام قوله واما المدلول الوضعي الخ عطفا على قوله اما الموضوع له
والمراد بالمدلول الوضعي الاعم المدلول الناشئ من الوضع سواء كان موضوعا له
اولا وعلى تقدير عدم كونه موضوعا له سواء كان مدلولاً تقنياً بان يكون
جزء الموضوع له او مدلولاً التزامياً بان يكون لازماً للموضوع له وخارجا عنه
فيدخل الفعل الذي وضع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين على مذهب
والى فاعل ما على مذهب آخر والمشتقات التي وضعت لذات وحدث ونسبة
فيها مدلوله ذات وهو اسم الجنس وفيها مدلوله حدث وهو المصدر فلا يكون
تعريفها اسم الجنس والمصدر المستفادان من التقسيم مانعا وذلك لان الفعل
يدل على الذات بالالتزام لكون النسبة الداخلة في مفهومه منسوبة اليه فيكون
خارجا عن الموضوع له كما ان البصر خارج عن مفهوم العيني اعني عدم البصر

ط مع قطع النظر عن احتياج
القسمين فهذا محذور آخر
غير بعيد عن القسمين مسأله

فان التقيد داخل والقيد خارج لكنه لازم للموضوع له في الذهن سواء كان المأخوذ
 في مفروضة النسبة الى فاعل معين او غير معين اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان
 النسبة المقررة في مفروضة تقتضي المنسوب اليه فيدل على ذات ما بالالتزام وان لم يدل
 على ذات معينة فيندفع ما اورد عليه من ان المختار عنده كونه مدلول الفعل النسبة الى الفاعل
 المعين على ما يفهم من كلامه في هذا الشرح والفعل لا يدل على الفاعل المعين بل يدل على فاعل ما
 نعم يتم هذا الكلام على قول من قال بان مدلول الفعل هو النسبة الى فاعل ما لكنه غير مختار
 عنده ولا يحتاج في دفعه الى ان يقتضى بالدلالة الإجمالية فان الفعل يدل اجمالا
 على الفاعل المعين وان لم يدل على تفصيله على راسيحي في كلامه على ما قيل
 هذا ثم لحدث مدلول تضمني للفعل والمستقاة فاذا كان المراد بالمدلول المدلول الوضعي
 الا ان يدخل الفعل والمستقاة فيما مدلول حدث ايضا والذات مدلول تضمني للمستقاة
 فتدخل فيما مدلول ذات على التقدير المذكور ايضا بل يدخل باسرها الضمير عند الوضوح
 ويجوز ان يعمد قبل الذكر في الفاعل لانه مقدم رتبة وان كان مؤخر في الذكر الموضوعات
 للشخص بالوضع الشخص او بالوضع الكلي وهي العلم والحرف والضمير واسم
 الاشارة والموصول في احدهما اي فيما مدلول ذات او فيما مدلول حدث وذلك
 فاسد من وجهين احدهما ان المص جعل المقسم للموضوعات للشخص وهو المدلول
 الشخص مقادير المقسمها وهو المدلول الكلي ودخلها في احد القسمين
 يستلزم دخول مقسمها في مقسمها فيلزم ان لا يكون بين المقسمين الذين هما
 قسمان من مدلول اللفظ تقابل ويمكن دفعه بان تقسيم المدلول الكلي والشخص
 اعتباري لا حقيقي لا جتماعهما في زيد حال كونه فعلا وعلا ولا يجب التقابل
 بين اقسام التقسيم الاعتباري كما سبق وثانيهما ان الموضوعات للشخص
 اذا كانت داخلية فيما مدلول ذات لا يكون تعريف اسم الجنس باللفظ الذي
 مدلول ذات على ما هو المستفاد من التقسيم ما اذا كانت داخلية فيما مدلول حدث
 لا يكون تعريف المصدر باللفظ الذي مدلول حدث على ما هو المستفاد منه ما نفا ايضا

اذ الدال عليها ذكر الفاعل
المعين مسته

قاله شيراشي مسته

كافي العلم مسته

ط وهو المدلول الشخص مسته
هو المدلول الكلي مسته

هذا ووجه دخول الموضوعات للشخص في احدهما ان المدلول التضمني او الاتزامي
 لتلك الموضوعات لا يخلو عن الذات او الحدث لان المدلول الشخص اما ذات شخصية
 بتخصصات مخصوصة كما في العلم الشخصي والضمير الرابع اليه واسم الاشارة
 الذي اشير به اليه اشارة حسية وفي الموصول الذي اشير به اليه اشارة عقلية
 وفي الحرف الداخل عليه فالذات مدلوله التضمني واما مجموع الذات الشخصية
 والحدث واما الحدث الشخص تشخصات مخصوصة فالحدث على التقديرين
 مدلول تضمني واما ذات شخصية يلزمها حدث او حدث متضمن يلزمه
 ذات فعلى الاول يكون الحدث مدلول الاتزاميا وعلى الثاني يكون الذات مدلول
 الاتزاميا هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله وهذا التقدير اي تقدير البتة
 قبل اما لكون سبب الاحتياج الى التقدير ظاهرا هو انه يتعرض لبيان ذلك
 لان المراد بالاول اللفظ الذي مدلوله كلى كما ذكره فلا يصح حمل قوله اما ذات
 عليه وهو ظاهرا فلا بد من تقدير البتة اما مقدما على قوله اما كما ذكره واما مؤخرا عنه
 كما قيل وقوله لانه محجوج الى تقدير مثله وذلك لان التقسيم ح يكون على هيئة
 قضيه منفصلة ذات اجزاء ثلثة يكون الانفصال بين تلك الاجزاء بكلمة
 اما واخواتها فيحتاج الى تقدير لفظ المدلول في كل من الاجزاء الثلثة لان كل جزء من
 اجزاء التفصلة قضيه في كل عدل لكلمة اما من قوله او حدث وقوله او نسبة بينهما
 بخلاف هذا التقدير فانه غير محجوج الى تقدير البتة الامر واحد لانه يكون التقسيم
 ح على هيئة جمالية مردودة المحمول باما واخواتها واما قال الاولى دون الصواب
 لان الاحتياج الى التقدير في كل عدل ليس بفساد ولا يستلزم له كما لا يخفى قوله
 وهذا التقدير اي تقدير البتة سواء كان مقدما على اما او مؤخرا عنه عند اولي من جعل
 لفظ الاول عبارة عن المدلول الكلي الذي هو القسم الاول من قسمي المدلول وقوله لانه
 تاويل الاول اي اللفظ قبل الاحتياج الى التاويل وان كان ذلك تاويلا لا جمل على ظاهر
 لان مقتضى السور جملة اي حمل لفظ الاول على الاول من قسمي اللفظ وهما

اللفظ الذي مدلوله كلي واللفظ الذي مدلوله مشخص فان الكلام مسوق لاجل
تقسيم اللفظ الى هذين القسمين وان استفيد في ضمنه تقسيم المدلول الى المدلول
الكلي وال مشخص فكل لفظ الاول على الاول من قسم اللفظ حمل على مقتضى السوق
بخلاف جملة على الاول من قسم المدلول فقوله لان مقتضى السوق الخ علة
لكون جعل الاول عبارة عن المدلول تاويلا ولم يتعرض لبيان علة كونه قبل الاحتياج
اليه لظهور ان الاحتياج اليه انما هو لما كان قوله اما ذات لا قبله ووجه كونه مذكوره
اولى من جعل الاول عبارة عن المدلول كون التاويل فيما ذكره من تقدير المبتداء
حين الاحتياج اليه لا قبله وان لم يكن التاويل من حيث هو ادلى من تاويل وانما قل
افى لان التاويل قبل الاحتياج ليس بفساد ولا بمستلزم للفساد كما لا يخفى قيل ولا يذهب
عليك ان اولي ههنا صفة مشبهة ويمكن كون اسم تفضيل ايضا انتهى وجه الاول
ان الظاهر من اسم التفضيل الاشتراك بين التفضيل والمفضل عليه في اصل الفعل
ولا اشتراك بينهما فيه ههنا فالظاهر ان يكون صفة مشبهة وفيه بحث لان كلمة
من تقتضى ان يكون اسم تفضيل وحديث الاشتراك اكثرى لا كلى لثبوت افعم من الجار
فتدبر قوله ويخرج الى صرف الضمير عن الظاهر في مواضع الخ فان صرف الضمير عن ظاهره
اسهل من صرف هذه المواضع عن ظاهرها بجملة على حذف الضمير اي وهو مدلول
اسم الجنس ومدلول المصدر ومدلول المشتق ومدلول الفعل فماده انه يخرج الى صرف الضمير
في مواضع حال كونها محمولة على ظواهرها من غير صرف عنها فلا يرد ما قيل من ان في احتياجه
الى صرف الضمير عن الظاهر مجتأ بل يتم ذلك بحذف المضاف الى اسم الجنس
وما يقابل به اي وهو مدلول اسم الجنس وكذا فيما بعده ثم صرف الضمير عن
الظواهر ما بان يرجع الى اللفظ الذي مدلوله كلي او بان يرد بالضمير العائد الى الاول
اللفظ الذي مدلوله كلي على طريق الاستخدام وقوله الخ بيان لتلك المواضع
قوله وبقا بل الصفة بمعنى غير المستقل بها احتراز بقوله بمعنى غير المستقل بها عن الصفة
بمعنى ما دل على ذات مبهمة ما خوذت مع بعض صفاتها وعن الصفة بمعنى ما يقوم بالذات

ه قال الجيداني صله

ه قال شيرازي صله

فانها

فانها لا تقابل الذات بمعنى المستقل بالمفرومية وهو ظاهر قوله ويبقى واسطة من التقسيم
اي خارجة عنه قوله ولا يبطل التعريف المستفاد من التقسيم والتقسيم اما بطلان الاول
فلان تعريف اسم الجنس هو المستقل بالمفرومية ولا شك انه اسم من اسم الجنس
لصدقه على المصدر والمشتق والفعل ايضا فلا يكون مانعا واما بطلان الثاني
فلان الذات بهذا المعنى لا يقابل الحدث فلا يكون بين القسمين اعنى اسم الجنس
والمصدر تقابل قوله والا دخل المصدر والمشتق في هذا القسم وهو اللفظ
الذي مدلوله ذات لان كلاً منهما حقيقة من الحقايق فلا يصح تقسيم اللفظ اليه
اعلى هذا القسم واليهما الى المصدر والمشتق اذ لا يبقى تقابل بين الاقسام
وهو ايضا لا يصح تعريف اسم الجنس المستفاد من التقسيم لصدقه على المصدر
والمشتق فلا يكون مانعا ولا يذهب عليك انه يدخل الفعل في هذا القسم ايضا
على التقدير المذكور لانه حقيقة من الحقايق وذكر المشتق وحده من قبيل الاكتفاء
قوله اي ذات اي مستقل بالمفرومية غير حدث ولا نسبة بينهما فخرج عن تعريف اسم
الجنس المصدر والمشتق والفعل فصار مانعا وحصل التقابل بين الاقسام ايضا
هذا قيل عليه ان لا حاجة الى تقييده بكونه غير نسبة بينهما فان الذات بالمعنى
المذكور اعنى المستقل بالمفرومية لا يصدق على النسبة فان المراد بالمستقل
بالمفرومية على ما ذكره قد سره في تلك العاشية المفهوم المسحوظ بالذات اي الذي
لا يكون ملاحظته له ملاحظة امر آخر ولا يخفى ان النسبة له ملاحظة الطرفين
على ما صرح به قد سره في ذلك المقام الا ان بول النسبة في قوله المعنى باحد التاويلين
الذين سيدكرهما الشارح هنالك من كون المراد بالنسبة المركب من الذات والحدث او امر
اذ النسبة لكن الكلام بعد لا يخلو عن شئ فافهم انتهى ولعله ذلك الشئ هو المركب
من الحدث والذات ليس غير الحدث فيخرج المركب المذكور بقوله غير حدث من غير احتياج الى قوله ولا نسبة
ويمكن دفعه بان الكل وان لم يكن غير الجزء على اصطلاح المتكلمين لكنه غير لغة فيصدق
على المركب المذكور غير الحدث لغة فيحتاج الى قيد آخر لا حرجه ولعله اشار الى هذا بقوله

فافهم قوله وان كان تكلفا جذا لان اعتبار قيد واحد لا يخلو عن التكلف فيكون
 اعتبار قيد من تكلفا جذا قوله كذلك اي جذا لعدم شبهة اطالة الذات بهذا
 المعنى قوله يرد عليه ما افيد انه يتوقف تعقل الذات على نسبة بينهما اي بين الذات
 والحدث لانه اخذ في مفهومه سلب النسبة بين الحدث والذات وتصور سلب شيء عن شيء
 يتوقف على تصور المساوب مع توقف تعقل معناها اي معنى النسبة على معنى الذات
 لان طرف النسبة كالحدث فيلزم الدور قبل التزم الا ان يقال توقف معنى الذات
 على معنى النسبة من حيث سلبها عنه وتوقف معنى النسبة عليه من حيث كونها مركبة
 منه ومن الحدث فلا بد من تغير معنى التوقف ولعله في هذا يشاء بقوله لكنه اولى
 من ان يراد اليه انتهى وفيه نظر لان تصور سلب شيء عن شيء يتوقف على تصور
 المساوب كما عرفت فاعتبار السلب لا ينفع في اذ فاع دور والحق ان يلزم الدور يمنع
 بطلان لانه دور معية لا دور تقدم لانه يحصل تصور النسبة بين الذات والحدث
 وتصور سلبها او تصور الذات به في زمان واحد قد برئ لا يذهب عليه ان ما اورد على ما افيد
 يرد على ما اختاره الشارح ايضا غاية الا ان القسم الاول فيما ايد عبارة عن الذات المقتر
 بما ليس بحدث ولا نسبة فقط وفيما اختاره عبارة عن الذات المقتر بالمستقل بالمفروية
 مع القيد من الذين ذكرهما اعني غير الحدث والنسبة بينهما ولا شك ان المجموع المركب من القيد
 والقيد من المدكورين يتوقف تعقله على تعقل النسبة بينهما اي بين الذات والحدث
 كما يتوقف تعقل النسبة بينهما على تعقل الذات على ما افيد قوله واسم الجنس فترادف عن
 من هذا الكلام ترجيح تعريف المص لا اسم الجنس المستفاد من التقسيم على تعريف صاحب
 الفصل لان المص اخرج المعارف عنه باخذ الدلول الكلي في مفهومه وهي ما يجب اخرجها
 عنه كما قال الشيخ ابن الحاجب بخلاف تعريف صاحب الفصل فانه لم يأخذ هذا القيد
 في مفهومه وقوله يجب اخرج المعارف عنه اي باعتبار قيد آخر والمراد بالمعارف
 الاسماء الموضوعية بالوضع العام للموضوع له الخاص من الضمائر واسم الإشارة
 والموصولان فانها تدخل في تعريف صاحب الفصل بحسب الظاهر فانها ايضا متعلقة اي مطلقة

وهو النسبة

قاله احمد الخيد راني منه

كأنه

على شيء وعلى كل ما اشبهه في المفهوم العام الذي كان له الوضع فلا بد من اعتبار قيد في الحقيقة
 فانها لا تتعلق على ما اشبهه في الحقيقة وذلك لان حقيقة الموضوع له الخاص فلا يشبهها
 شيء في الحقيقة فخصلا عن ان تطلق عليه بخلاف اسم الجنس فان حقيقة الموضوع له العام
 فيطلق على كل ما اشبهه في الحقيقة فلهذا قيد بعضهم بهذا القيد ولا يذهب عليك
 ان اخرج هذه المعارف بهذا القيد مبني على ما ذهب اليه المص من ان حقيقة المص لا الخاص
 والا من العام له الموضوع واقا على ما ذهب اليه بعضهم من ان الامر العام هو الموضوع له لا يخرج
 هذه المعارف بهذا القيد كما لا يخفى قوله ولا يخفى ان اسم الجنس على نفسه صاحب
 الفصل شامل للصدر والمشتق لان كلا منهما يتعلق على شيء وعلى كل ما اشبهه فبعلم
 اي جعل المص اسم الجنس في هذه التقسيم قسميها لها فاسد لعدم التقابل بينهما وبينها
 وقوله وفيه نظر وجهه ان ما ذكره صاحب الفصل مبني على اصطلاح النجاة
 وما ذكره المص رحمه مبني على اصطلاح اهل الوضع قوله وتعريف اي تعريف اسم الجنس
 المستفاد من التقسيم اي من تقسيم المص ههنا على ما قرره اي على وجه قرره
 منتقض بها جمل لانها من افراد اسم الجنس على ما ذكره صاحب الفصل
 مع ان المص اخرجها عنه فلا يكون تعريفه جامعا ولا يذهب عليك ان هذا
 النقض منقطع بما اشار اليه بقوله وفيه على ما اوضحناه لك وقوله والقول
 اي في الجواب عن الانتقاض بهما بان المعرف بالفتح اي المعرف بالتعريف المستفاد من
 التقسيم قسم من اقسام اسم الجنس وهو ما سوى المصدر والمشتق لا مطلق اسم
 الجنس الشامل لهما ولغيرهما من اقسامه لا يساويه العبارة فان الظاهر منها
 مطلق اسم الجنس والتقييد بقسم منه خلاف الظاهر جدا قوله ويتا فيه اي يتا في القول
 بان المعرف قسم من اقسام اسم الجنس ما سياتي من انه علم من هذا التقسيم الفرق بين
 اسم الجنس وعلم الجنس فان الظاهر من الفرق المعلوم منه هو الفرق بين اسم الجنس
 مطلقا وبين علم الجنس كذلك لا الفرق بين قسم من اسم الجنس وبين علم الجنس
 مطلقا ويلزم من القول المذكور ان لا يبين الا قسم منه وهو لا ينفع في الفرق

لا حقيقة اجزية لا تقبل اشتراك
جنس آخرها ولا كانت كلية

فيه رد على شيرازي منه

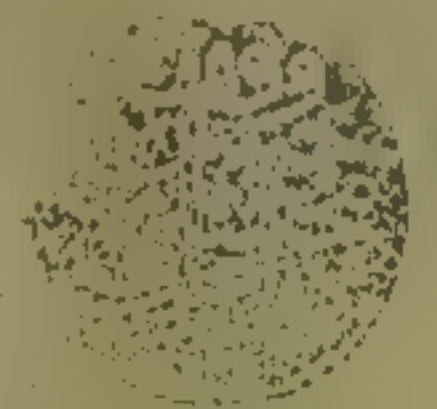
بين اسم الجنس مطلقا وبين علم الجنس كذلك مع انه الظاهر من هذا الكلام وان
 المراد في مثال هذا المقام كالا يخفى على ذوق الافهام قوله ليخرج عليه بيان المشتق بقوله
 ونسبة بينهما اي بين الذات والحدث في قوله وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات
 وهو المشتق فاخرج المصدر عن اسم الجنس لتوقف بيان المشتق على ذكر الحدث
 كما ترى قوله لا يصح لغرض من الاعراض اذ يجب ان يكون التعريف جامعا لافراد
 دائما قوله بان يقسم اسم الجنس بان يقال والاول اما بنسبة بين الذات والحدث
 وهو اسم الجنس وذلك اي الدلول الذي هو غير النسبة اما ذات كرجل او حدث
 والثاني هو المصدر ونسبة بينهما وذلك اما بان يعتبر من طرف الذات وهو
 المشتق او من الحدث وهو الفعل قوله وبان الفساد ليس مجرد عطف على قوله
 بان اخرج الفرد عن التعريف الى وجود آخر كونه مزيفا وقوله بل اخرج المشتق
 ايضا اي فسادا كاجزاء المصدر كما عرفت حيث قال ولا يخفى انه شامل
 المصدر والمشتق مع ان ما ذكره من الاعتذار على تقدير تمامه مختص باخراج المصدر
 ولا يجري في اخرج المشتق عنه وهو ظاهر قوله الا ان يقال الخ اي في الجواب عن الايراد الثاني
 قوله او الوصفية امر ما بصفة الخ فيه مسامحة والعبارة العارضة عنها ان يقال والامر
 موصوف بصفة الخ قوله وبقيده بما يحصل به المقابلة مع المشتق بان يقال ذات
 غير نسبة اي ماهية غير نسبة فخرج عنه المشتق لانه ليس من افراد اسم الجنس بناء
 على ما قال الامام في المحصول ودخل فيه المصدر لانه من افراد فاجزاء الحدث
 عنه بقوله او حدث وهو المصدر بعد دخوله في تعريف اسم الجنس لمصلحة تفرع بيان
 المشتق عليه كما ذكره قدس سره فهو من قبيل التقسيم الاعتباري فراه قدس سره
 اخرج المصدر عن اسم الجنس صورة لا اخرجه عن تعريف حقيقة فانه يجوز ان يحمل الذات
 في تعريف اسم الجنس على الماهية وبقيده بما يحصل به المقابلة مع المشتق كما ذكره
 الشارح فانه في ما اورد عليه قدس سره من ان اخرج الفرد من التعريف لا يصح لغرض
 قدس سره وقوله والكلام الامام تتم الخ وهي قوله فيما بعد وعلى هذا ينبغي ان يقول ما نقلناه

ان لا فائدة بعد بها في الفرق
 بين بعض قسم من اقسام جنس
 وبين جنس آخر منهم

سواء كان ذات الرجل او حدثا
 كالمصدر قد دخل المصدر في اسم
 الجنس ودون المشتق منهم

لا من المحصول في مفهوم المشتق الخ قوله وهو المرص في شارج المطالع اي تفسير الحدث
 بمعنى قائم بغيره هو المرص في شارج المطالع قوله فان شيئا من هذه الامور ليس مشارا
 اليه حتى لا عدم تعلق الحس بها اما صفات المجردات فلا ذموصوفاتها عن المجردات
 ليست متعيزة والاشارة الحسية تقتضي التحيز للشار اليه كما بين في محله وايضا
 هي في حد ذاتها غير قابلة للاشارة الحسية فلذلك لو انها جزئيات في حكم الكليات
 واذ لا يمكن الموصوف قابلا للاشارة لا تكون الصفة قابلا لها بطريق الاولى
 واما الاصوات فلا نها وان كانت متعيزة لكنها ليست قابلا للذات فلا تبقى في حيزها
 الذي هو الهوا وبقا يمكن تحقق الاشارة فيه اليها ويسور في الاصوات الاشارة
 الحسية الى موصوفها عن الهوا تحقيقية واليه تقديرية وفي المجردات الاشارة
 الى كل منها تقديرية قوله انه ينتقض اي تفسير القيام بالغير ينتقض جمعا بصفات المجردات
 اذ لا تحيز للمجردات فضلا عن ان يكون صفاتها تابعة لها في التحيز قوله اذ يدخل فيه اي فيما سوى
 التفسير الاول مثل البياض الذي هو بمعنى بغير عنه في الفارسية بسفيد واما البياض
 بالقي الذي بغير عنه فهو اسفدي شدة فهو من افراد المصدر ويشق منه اسم صفة بخلاف
 البياض بالمعنى الاول وبهذا التقرير اندفع ما اورد عليه من انه يفهم من هذا التقرير انه لا يدخل
 مثل البياض في المقام بالغير بالتفسير الاول للقيام بالغير وليس كذلك اذ يصدق على البياض
 انه يشتق منه اسم صفة وهو الابيض فانه مشتق من البياض ويوصف الجسم الذي هو
 محل البياض به فيقال هذا الجسم ابيض قدس سره وقوله واسما لا شئ مصدر مثل العالمية
 والقارية والقيمة وغيرها اذ يصدق عليها ما سوى التفسير الاول بخلاف التفسير الاول
 اذ لا يشتق منها اسم صفة فان العالم مثلا مشتق من العلم لانه العالمية قوله اذ يدخل فيه
 اي في التفسير الاول اسما المصدر التي يراد بها المصدر كاسلام بمعنى التسليم والكلام
 بمعنى التكليم ولا يذهب عليه ان تلك الاسماء تدخل فيما سوى التفسير الاول
 ايضا فاذا ذكره من قبيل الاكتفاء وقوله بان يشتق من لفظها اي من اللفظ الذي
 على تلك الدلولات وهي لفظ المصدر كما ان اسما المصدر الفاظ تلك الدلولات

المورد بشرائشي



قوله اذ يصح الاشتقاق من لفظها الذي هو المصدر قد يقال يمكن ان يتكلف في الجواب عنه
 بان تعريف المصدر المستنبط من التقسيم هو المصدر واسم معنى ناعت بالغير حيث يشتق
 من ذلك الاسم المفروض اسم بوصف ذلك الغير لا من مرادفه الذي وضع باراء مدلوله ايضا
 فعلى هذا لا يصدق تعريف المصدر على اسماء المصادر والمراد للمصادر فافهم
 قوله ولذا قال الشيخ ابن الحاجب الخ لا اجل ورود اسماء المصادر التي يرد فيها المصادر
 على التفسير المذكور لم يكن في تعريف المصدر باسم الحدث المفتر معنى قائم
 بغيره ناعتا بان يشتق منه اسم صفة وزاد فيه آخر وهو الجارية على الفعل لاخراج
 تلك الاسماء عن تعريف المصدر فان الاسم الجارية على ما فسروا به هو الذي
 يكون بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا ولا يشتق من اسماء المصادر
 شئ على ما ذكرنا قوله لاخراج مثل العالمية اراد به كل لفظ دل على الحاصل
 بالمصدر فانه لا يشتق منه شئ اذا اشتقاق انما هو من المصدر وقوله تركبه
 اي تركب مثل العالمية من لفظتين احدهما دلالة على معنى المشتق والاخر
 الدلالة على معنى المصدر فيخرج بقيد الاسم الذي هو من اقسام الكلمة التي هي لفظ
 وضع المعنى مفرد قوله حقيقة او حكما ومثل العالمية اسم محكم لكونه معربا بغير واحد
 قوله شاملا للثمة مع كونها مركبة من لفظين احدهما الحدث والاخر لعدد اكثر اسم حكما
 كما سبق قوله بعد الاخراج عن تعريف المصدر باعتبار القيد المذكور اي قيد الجارية
 على الفعل واسطة بين المصدر واسم الجنس والمشتق والفعل لانه الشات
 لا يصدق عليها اي على السواد واسماء المصادر تعريف اسم الجنس لانه معروف بمدلوله
 ذات غير الحدث ولا يصدق عليها اي على السواد واسماء المصادر ان مدلولها ذات غير الحدث
 وذلك لان المراد بالذات هو الاستقلال المفرومية سواء كان جوهر او عرضا فهو وان كان صادقا على مثل
 السواد لا انه لما قيد بكونه غير الحدث لا يصدق عليه الا اذا فسر الحدث بالقائم بالغير بالتفسير
 الاول اعني ما يكون القائم ناعته للغير بان يشتق منه اسم صفة فانه وان كان ناعته للغير لکن لا يشتق منه
 اسم صفة فيصدق عليه ان مدلوله ذات غير الحدث بخلاف التفسيرين الآخرين فانه يصدق الحدث

بهذين التفسيرين على مثل السواد فلا يصدق عليه ان مدلوله ذات غير الحدث فلا يدخل
 في اسم الجنس مع عدم دخوله في غيره من المشتق والفعل فيكون واسطة
 بينها بعد اخراجها عن المصدر باعتبار قيد الجارية على الفعل هذا هو الكلام
 في بيان ملازمة الشرطية بالنظر الى بقاء السواد واسطة بين الكلام في ملازمتها
 بالنظر الى اسماء المصادر واوردها عليها انه لو فسر بالتفسير الاول ايضا لبقى اسماء
 المصادر بعد اخراجها عن تعريف المصدر بقيد الجارية على الفعل واسطة لانها لا تدخل
 في تعريف اسم الجنس لانها لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير الحدث بالتفسير الاول
 للحدث ايضا لما عرفت انه يدخل فيه اسماء المصادر التي يرد فيها المصادر اذ يصدق
 على مدلولها انها ناعته للغير بان يشتق من لفظها اسم لصفة اذ يصح الاشتقاق
 من لفظها الذي هو المصدر فيصدق عليها الحدث بالتفسير الاول ايضا فلا يصدق
 عليه ذات غير الحدث فلا يدخل في اسم الجنس وعدم دخوله في المشتق والفعل ظاهر
 فيبعد اخرجها عن تعريف المصدر باعتبار قيد الجارية على الفعل تكون واسطة
 بينها فلا يوجد لتخصيص بقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين واجب عنه بانه
 خصص التعريف لبقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان الواسطة على ذلك
 التفسيرين اكثر لبقاء السواد واسماء المصادر واسطة بخلاف التفسير الاول
 لان الواسطة هناك اسماء المصادر لا غير قائل قوله يخرج من تعريف
 اسم الجنس علم الجنس فان التعيين الذهني معتبر معه وسيجيئ تحقيقه
 ان شاء الله تعالى قوله بمعنى اما مجرد ذات من غير اعتبار تعيين معه فيخرج
 تعريف اسم الجنس علم الجنس وقوله وجعل قوله او حدث اعني ان يكون مجرد الحدث الخ
 فيدخل فيه المصادر المعرفة التي هي اعلام كنجار وسجاني قوله يبطل المحصر اي محصر
 مدلول اللفظ في الكلي والشخص بعلم الجنس فان مدلوله كلي مع اعتبار المعلوماتية
 فيكون واسطة بينهما وقوله وان اريد اعني ان يكون مع اعتبار المعلوماتية
 او بدون اعتبارها يدخل علم الجنس فيما مدلوله كلي هو الذات فيلزم ان يدخل

و قد عرفت ما يدفع في الحاشية
 المتعلقة بقوله اذ يصح الاشتقاق
 من لفظها الذي هو المصدر الخ
 فلا يكون اسماء المصادر داخلية
 في الحدث بالتفسير الاول فيدخل
 في تعريف اسم الجنس اعني ذات
 غير الحدث وقوله فتأمل اشارة
 الى هذا منهم

ليصح حصر المدلول في الكلي
والشخص منهم

علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح ان يعلم منه الفرق بينهما وقوله وفيه انه
يحتمل ان يريد ان يريد بالمدلول الكلي اعم من ان يكون باعتبار العلمية
او بدون اعتبارها بالذات مجردة من غير اعتبار العلمية فمدلول اسم الجنس
هو الذات من غير اعتبار العلمية فيكون الا لازم كونه علم الجنس الذي مدلوله
هو الذات مع اعتبار العلمية واسطة بين اقسام المدلول الكلي الاعم وهي
اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل لا دخوله في اسم الجنس فاللازم على تقدير
ان يراد بالكلي اعم من ان يكون باعتبار العلمية او بدون اعتبارها احد
الامر من من دخول علم الجنس فيما مدلوله كلى هو الذات ومن كون علم الجنس
واسطة بين اقسام ما مدلوله كلى وذلك لان ايراد بالذات ايضا اعم
من ان يكون مع اعتبار العلمية او لا يلزم دخول علم الجنس فيما مدلوله
كلى هو الذات فيلزم دخوله تحت اسم الجنس فلا يصح الفرق الا فيهما بعد
بين اسم الجنس وعلم الجنس وان اراد بالذات مجردة عن اعتبار العلمية
يلزم كون علم الجنس واسطة بين اقسام ما مدلوله كلى قوله من حيث انه
مقيده اي بالحدث على وجه من الوجود المعبرة الخ وذلك الوجود كالقيام
بالذات على طريق الحدث في اسم الفاعل وكما لوقوع على الذات في اسم المفعول
وكالقيام بالذات على طريق الثبوت في الصفة المشبهة كالقيام بالذات على طريق
الزيادة على الغير في اسم التفضيل ثم لا نسب بقوله النص ونسبة بينهما ان يقول
وذلك بان يؤخذ غير الحدث من حيث ينسب اليه الحدث على وجه في الا انه اذا
التبعية على النسبة في المشتقات تقييدية وليست بتامة كذا افيد قوله
ويستفاد منه ان الحمل الاستفاده على ظاهرها وهو فهم ما ليس منصوب عليه
فيحتاج الى اعتبار التغليب فاذا اعتبار قيد الوحدة فيها منصوب عليه في كلامه
قدس سره وان حمل على معنى الفهم مطلقا فلا يحتاج اليه وبالجملة الامر فيه سهل
قوله وفيه ان اراد ان يريد الخ اي فيما يستفاد من كلامه قدس سره قوله الا ان يقال

الركب

الركب الخ يعني اختياره ان يريد بالمدلول الموضوع له ومنع عدم نفع تأويل قوله
او نسبة بينهما بالركب منها بالنظر الى المشتق قوله والركب من الذات والحدث
والنسبة في المشتق مسلم لكنه غير مفيد اذ الركب من الحدث والذات لا يقتضي ان يكون
جميع اجزاء الحدث والذات بل يكفي فيه ان يكون من اجزاء كل جزء آخر فلا يشكل المشتق
منها فقط بل اراد ما به الركب الذي هما من اجزاء وان كان له جزء آخر فلا يشكل المشتق
لان الركب منها لا يخرج عن المدلول الذي اريد به الموضوع له اذ يصعد عليه ان الموضوع له
نعم يخرج عنه الفعل لان الذات ليس جزءا من معناه فلا يدخل في الركب من الذات والحدث
وقوله ولا يخفى انه لو اريد بقوله او نسبة او نسبة الخ يعني نريد بالمدلول الموضوع له ولا شك
ان الموضوع له في الفعل والمشتق ونسبة في ذلك فلا يشكل شيئا منها فلهذا هو التأويل
الحقيقي بالقبول قوله يصرفه اي في هذه القسم تغير قسم عقلي للاقسام المذكورة وخروجه عنها
وقوله وكون المفهوم المذكور وهو مفهوم الركب منها القسم منه اي من هذه التقسيم وذلك القسم
هو الفعل والمشتق اعم منه اي من ذلك القسم بحسب العقل وهو بالضمير خبر المكون وهو
بالرفع عطوف على قوله تغير قيل انه من قيل عطوف لخاص على العام فافهم انتهى وذلك
لان تغير قسم عقلي للاقسام المذكورة اعم من كون المفهوم المذكور لقسم منه اعم منه لانه يمكن
ان يتحقق بكونه المقسم صاهق على القسم العقلي مع كون المفهوم المذكور لقسم منه مساويا له
لا اعم منه كما لا يخفى والنسبة بينهما باعتبار التحقق لا باعتبار الحمل تدبر قوله لا يخرج عنه
اي عن مفهوم قسم لفظة من افراد في الواقع وان خرجت عن الاقسام لفظة من افراد المقسم
كاسماء المصادر كما سبق وسيسير اليه فلا تغفل قوله ولا يخفى ان في هذا التقسيم
وهو معطوف على الجملة الاسمية اعني قوله المقصود نوع ضبط للاقسام لاعلى قوله لا يخرج ولا اعلى قوله
لا يصعد كما يظهر بالذوق السليم من احتمال فرد لقسم منه اي عن خروج فرد محتمل عقلا لقسم منه
عن مفهومه لا يكون اي ذلك الفرد من ذلك القسم في الواقع بل المفترضة تحقق ذلك الفرد الخ اي الفرد لقسم منه
لا يكون من ذلك القسم بل خارجا عنه وهو غير متحقق فانحصرت مفهومات الاقسام فيما ذكر من الاقسام
حصر استقر لئلا يذاع يخصص المقسم وهو المدلول الكلي فيما ذكر من الاقسام كذلك يخرج اسماء المصادر

الداخلية في المقسم كما سبق ان المقصود نوع ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي ولا الضبط
 جميع الوجود ولا يضر هذا المقصود بخروج فرد محتمل عقلا لبعض الانقسام عن مفهومه ولا يخرج
 قسم محقق الواقع عن التقسيم كخروج اسماء المصادر الداخلية في المقسم هذا توضيح كلام الشارح في ما مراده
 قد مر منه بقوله المقصود بذلك نوع ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي فلا يجز عليه قد مره ما في ذلك قيل
 لكن لا يفي على المصنف ان الظاهر من قوله قد مره لا الحصر العقلي ان الحصر الاستقرائي تام والمحل
 على ان الحصر الاستقرائي لمفردات الانقسام فيما ذكر من الانقسام تام تكلف في عبارة قد مره
 قوله خروجه بعض الالفاظ وهو ما المصادر كالكلام بمعنى التكليم والسلام بمعنى التسليم
 كما سبق وقوله لا لا يرد على هذا التقسيم شي الخ اذ يرد عليه خروجه قوله ان التزام الفاعل مرفوع الخ
 بخلاف التزام الفاعل مطلقا سواء كان مرفوعا او مجزوا كما في المصدر فانه قد يعمل في الفاعل
 الظاهر وقد يضاف الى الفاعل فلا يلزم ان يكون كالفعل قوله نسبة الى ذات خارج الخ هو
 مدلول الفاعل المرفوع سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا وقوله الى الداخل اي الذات الداخل
 في مدلولها لان مدلولها مركب من ذات وحدث ونسبة كما مر قوله ان ربطها بموصوفها اراد
 بالموصوف معناه اللغوي فيشمل المبتدأ والموصوف نحو معنى مثل زيد قائم و زيد قائم
 ابوه ومثل قولنا ريت رجلا قائما ورجلا قائما ابوه من قبيل ربط حال الشيء به او من قبيل
 اي تعيين احدهما فانه اذا قيل زيد قائم متلا وله يلزم في قائم فاعل مرفوع لم يعلم ان ربطه بزيد
 من قبيل ربط حال الشيء به او من قبيل ربط حال متعلق الشيء به واما اذا التزم فيه فاعل
 مرفوع فيعلم ان من قبيل الاول اذ ليس له فاعل في الظاهر فلا بد ان يكون ضميرا راجعا الى زيد على تقدير
 الالتزام فيكون مربوطا بربط حال الشيء به واذا قيل زيد قائم ابوه فالفاعل الذي التزم ذكره
 هو ابوه فيكون ربط القائم بزيد من قبيل ربط حال متعلق الشيء به بخلاف الفعل فان التزام
 المرفوع له اعتبار بنسبة متوقفة على تعقل هذا المرفوع وذلك لان الفعل موضوع
 للحدث ونسبته الى فاعل معين على ما هو المختار عند الشارح بخلاف المشتق كاسم الفاعل
 مثلا فانه موضوع لذات ما نسب اليه للحدث فان النسبة المأخوذة في مفهوم المشتق
 لا يتوقف الا على تعقل ذات لا تعقل هذا المرفوع بنحوصه فلا يكون التزام المرفوع له

هـ قاله شيراشي منهم
 ١٠ في هذا القسم منهم
 ٩ كما حل عليه
 الشارح منهم

ط كما استفاد من كلامه في هذا الشرح
 وصرح به في بعض تعليقاته في النسخ
 كذا قال الفاضل شيراشي في الحاشية
 المتعلقة بقوله سابقا وما الدول
 الوضعي الاعم منهم

وهو حاصل من غير ذكر
 الفاعل اصلا منهم

لا اعتبار

لا اعتبار بنسبة في مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع بل للفرق بين الربطين فانه في ما قيل
 من ان التزام المرفوع بالمشتقات للفرق المذكور لا ينافي اعتبار بنسبة في مفهومه متوقفة على تعقل
 هذا المرفوع بل يوجب ذلك لان عدم اعتبار تلك النسبة في مفهومه ليس كذلك المناقاة بل المذكوراه
 ثم قوله بل يوجب بما لا وجه اصلا كما يظهر بالتأمل الصادق بقى ههنا شيء وهو انه يجوز ان يكون
 التزام المرفوع في الفعل للفرق بين الربطين في مثل قولنا زيد ضرب و زيد ضرب ابوه ويجعل
 على ذلك التزامه في مثل قولنا ضرب زيد اطلاق الباب وجوابه ان هذا الفرق وجه
 عرضي فلا يصحار اليه الا عند فقد ان الوجه الثاني وهو غير مفقود في التزام المرفوع
 في الفعل وذلك لان وجه التزام المرفوع فيه على ما عرفت كون النسبة الى فاعل معين
 المتوقفة على تعقله مأخوذة في مفهومه ولا شك انه وجه ذاتي نعم يحصل الفرق بين
 الربطين في الفعل بذلك الا التزام ايضا لكن ليس الالتزام لاجله بخلاف المشتق
 كما عرفت قوله ويدخل في هذا القسم اي في مفهومه وهو قوله او نسبة بينهما وان كان بمعنى
 ذو نسبة بينهما كما هو الثاني بل المختار بعض المصادر التي مفهومها حدث خاص متقدم
 من حدث ونسبة الى ذات كالفيضان فانه سيلان الماء والعلى وهو عدم الابصار
 فان المراد بالذات المستقل بالمفرومية كالماء والابصار والفيضان والعلى حدث خاص
 متقدم اي مركب من حدث مطلق وهو السيلان والعدم ونسبة الى ذات كالماء
 والابصار ويرد عليه ان كيف يكون حدثا مع كونه مركبا من حدث ونسبة اذ المركب
 من الحدث والنسبة ليس بحدث كما ان المركب من الداخل والخارج ليس به اخل بل خارج
 فالفيضان مثلا اما ليس بحدث او حدث لكن ليس بمركب من الحدث والنسبة والاول
 باطل للاجتماع على انه حدث فتعين الثاني فنقول هو عبارة عن السيلان النسب
 الى الماء بحيث يكون النسبة خارجة فيكون خارجا عن مفهوم هذا القسم فيصير
 مانعا قوله ذو نسبة لا يكون حدثا فمثل الفيضان وان كان ذا نسبة لكنه حدث
 بخلاف ذي النسبة في الفعل والمشتق قوله والتذكير لتذكير ان المراد الخ التذكير
 الثاني لغوي بمعنى تبيان ذلك مذكرا ليدكر به ان المراد الخ قوله لان الخبر غير التذكير

هـ الا يرد الفاضل شيراشي منهم

ط كما استفاد منهم

لأن الخبر هنا ليس نفس قوله ان يعتبر لعدم صحة حمله على البتداء بل لابد من تقدير المضاد
 فلو اعتبر البتداء ذلك أي مذكرا كان الخبر مذكرا ويكون التقدير اما ذوا ان يعتبر ولو اعتبر
 البتداء تلك أي مؤنثا كان الخبر مؤنثا ويكون التقدير اما ذات ان يعتبر قوله في معنى
 اسم المفعول لأن المصدر الصريح يجوز ان يكون بمعنى اسم المفعول فيجوز ان يكون الصهد
 المأول كذلك فيستغنى عن تقديره وقوله والمعنى وذلك اما معتبر نسبتها الظاهر
 ان يقول اما معتبر نسبة بشد كير الضمير العائد الى النسبة التي اشير اليها بقوله وذلك
 باعتبار تدكير الخبر على ان تلك النسبة مأولة بد ونسبة او بالمركب من الذات والحدث
 وعلى التقديرين يكون مذكرا معني الا انه اعتبر بجانب اللفظ فانت الضمير ولا يلزم
 ان يكون النسبة نسبة لما عرفت من انها مأولة باحد الثاويلين ثم لا يذهب عليك
 انه على تقدير ان يكون التقدير ذوا ان يعتبر او ذات ان يعتبر لا بد ان يكون ربطه
 بالبتداء من قبيل ربط حال متعلق الشيء به والمعنى ذوا ان يعتبر نسبتها
 كما اذا كان في معنى اسم المفعول لمكان قوله من طرف الذات كما لا يخفى قوله
 لكنه منحصرا فيما فيه الذات منسوب اليه أي بحسب الاستفراء على ما يفصح عنه
 ما سيدكره في الفعل كذا أفيد قوله لأنه يستدعي أي ما ذكره المحقق الرازي
 يستدعي الخ وعلى ما ذكره المصدر يكون معنى الرمي ذات ما نسب اليه الرمي قوله
 لكن ينبغي ان يجعل مسامحة فنقول معنى الكلام المذكور على سبيل المسامحة
 ان معنى الراي شتمل على رى منسوب الى ذات او نحو ذلك كذا أفيد قوله اذا اشتد ان تأخذ
 لفظ الخ هذا تعريفه باعتبار العمل وقد يعرف باعتبار العلم كما قال المصدر في شرح مختصر
 الأصول نافلا عن الميداني هو ان يتحد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فترادفهما
 الى الآخر وحاصله ان العلم بالاشتقاق هو ان يتحد الخ كما قال السيد الشريف قدس سره
 في حاشية شرح التاخير وما ينبغي ان يعلم ان الفرق بين الاشتقاق والعدل
 المعتبر في منع الصرف هو ان العدل يعتبر فيه الاتحاد في المعنى والاشتقاق ان اشترط فيه الاختلاف
 في المعنى كما ان متباينين والآفا لا اشتقاق ام هذا هو المشهور وقال السيد الشريف قدس سره

ط اشارة الى اختلاف الذهبين
 فيه كما سيأتي مسه

في حاشية

في حاشية شرح مختصر الأصول ان ابن الحاجب قد صرح في بعض مصنفاته بمغايرة المعنى
 في العدل فالاولى ان يقال العدل اخذ صيغة من صيغة اخرى مع ان الاصل البقاء لهم والاشتقاق
 اعم من ذلك فالعدل قسم منه يدل عليه جعل ابن الحاجب في شروحه الكافية تلك مشتقة
 من ثلثة ثلثة هذا كلامه قوله جميع الحروف الاصول قيد بالاصول لأن المعتبر الحروف
 الاصلية قال المصدر في شرح مختصر الأصول للمعتبر الحروف الاصلية فان حروف الزيادة مثل
 الاستعمال والاستباق لا عبرة بها قال العلامة التفثازاني في حاشية هذا العمل الاستباق
 يوافق الاستعمال في حروف الزيادة والمعنى وليس يشتق منه وهذا المعنى مع وضوحه
 قد خفي على كثير من الناطقين حتى زعم بعضهم ان المراد بالاستعمال مشتق من العمل مع عدم
 الموافقة في حروف الزيادة وبعضهم ان استعمل مشتق من الاستعمال مع عدم الموافقة
 في الالف الزائدة وكذا الاستباق هذا كلامه قوله موافقا لما اخذ منه في المعنى أي الاصل
 قال ابن الحاجب في مختصر الأصول المشتق ما وافق اصلا بحروف الاصول ومعناه قال المصدر
 في شرحه بان يكون فيه معنى الاصل اما مع الزيادة كالضرب والضارب وما دونها كالقتل
 مصدر وان القتل انتهى يعني ليس المراد بالموافقة في المعنى اتحاد المعنيين كما يوهمه ظاهر كلامه
 قوله وقد يزداد في تعريف المشتق قيد بتغير ما أي في المعنى كما صرح به المصدر في شرح مختصر
 الأصول وقال فيه ناقلنا عن المنتهى انه يخرج من المشتق على هذا المقتل من القتل وقال
 العلامة التفثازاني ولا يخفى ان هذا انما يستقيم اذا اريد بتغير ما التغير في المعنى
 ليخرج مثل مقتل من القتل واواريد التغير في اللفظ لم يكن بين التعريفين فرق
 وكان بين المقتل والقتل اشتقاق وقال السيد الشريف قدس سره في حواشيه
 على شرح المصدر حمل قوله بتغير ما على تغير اللفظ لا يستقيم اذا اصبحت والفرعية
 لا يتصور الا بمغايرة الفرع الاصل في اللفظ والا كان متحدا مع فيه فلا اصل له ولا فرعية
 فاعتبارها يتضمن التغير بحسب اللفظ فلو حمل قوله بتغير ما عليه كان مستهزئا وقطعا
 ثم قال وكان من اشترط التغير في المعنى نظرا الى ان المقاصد الاصلية من الالفاظ
 معانيها واذا اتحد المعنى لم يكن هناك تفرع واخذ بحسبه وان امكن بحسب اللفظ

لا يعدل عنه لاتحاد المعنى
 مسه

ط أي مصدر اصميا مسه

عن بعض الفاء وسكون الهم
يطلق على سقنة واحدة
وعلى سقنين ايضاً
س

فالمناصب ان يكون كل منهما اصلاً في الوضع ومن لم يشترط اكتفى بالرفع والاختار من حيث اللفظ
وقال جمعاً ومفرداً يحتمل ان يقال فيه بالاشتراك فلا اشتقاق وان اعتبر التغير تقدراً فيندرج
في التعريفين شئ كالمه بعداً عن الشريعة قوله مصدر واحترار عن كون اسم زمان او مكان فان دخل
في كلا التعريفين وهو ظاهر قوله ويسمى هذا اي الاشتقاق بالمعنى المذكور سواء اعتبر قيد تغير
في المعنى او الاشتقاق اصغر ووجه التسمية بذلك ما صرحوا به من انه لما اعتبر في الماخوذ
جميع الحروف الاصول مع الترتيب وجعل موافقاً لما اخذ منه في المعنى لم يكن معرفة الاشتقاق
بينها حاجة الى تأمل كثير بل يعرف بما دناه فناسب ان يسمى اصغر لكونه في الدرجة الصغرى
من المعرفة ومن هذا يعرف وجه التسمية في الاخيرين قوله من غير اشتراط اتمام الحروف
اي اتمام حروف المشتق منه في المشتق وان وجد فيه بعض حروفه لا ان يجب فيه ان يوجد فيه
حرف من حروفه اصلاً كما يتوهم من ظاهر قوله يكتفى بمنااسبة الحروف في المخرج فلان
لا يكتف برقوله من غير اشتراط لدفع هذا التوهم قد برقوله بما ذكره اي بما ذكره المص
من اعتبار النسبة من طرف الذات بان يجعل الذات مقيدة بها لخروج مقتل عنه حال كونه
مصدراً مشتقاً من القتل اذ ليس فيه ذات مقيدة بالنسبة بل هو حدث فقط ولا المقابلة
بين المشتق والمصدر لاجتماعهما في القتل مصدر مشتقاً الاعلى مذهب الخ
استثناء من مجموع قوله لا يصح بيان الاسم للمشتق وقوله ولا المقابلة الخ وذلك المذهب
مذهب من يزعم في تعريف الاشتقاق قيد التعريف المعنى ويخرج نحو مقتل عن ان يكون
مشتقاً فلا محذور في خروجه عن بيان المشتق بما ذكره وايضاً يصح المقابلة بين المشتق
والمصدر على هذا المذهب قوله وثانيها انه ينتقض البيان اي بيان المص الاسم للمشتق بما ذكره
قوله للتلفظ بها اي بحملها لاحول ولا قوة الا بالله والحاج متعلق بقوله المشتق وقوله امثالها
عطف على الحوقلة والضمير عائد اليها والمراد بتلك الامثال مثل البسملة المشتقة من بسم الله
للتلفظ به والحمد لله المشتقة من الحمد لله للتلفظ به والتسليم المشتقة من نحو صلى الله
على محمد عليه الصلوة والسلام والطلبية المشتقة من اطال الله بقائه للتلفظ به
وانما ينتقض بيان المذكور بالحوقلة وامثالها لان مدلول شئ من هذه المشتقات

ليس

ليس مركباً من الذات والنسبة ولا ذات نسبة اصلاً فضلاً عن ان يعتبر من طرف الذات بل مدلولها
التلفظ بما تشق هي منه فتكون خارجة عن بيان المشتق بما ذكر فلا يكون البيان جامعاً
قوله بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر فخرج فخرج قوله عن غير مضمرة قوله قال العلامة
الثاني الخ الغرض من نقله تأييد جواز كونه مقصوداً ببيان المشتق بالاشتقاق الاصغر
قوله واشتقاق الحوقلة الخ من تمة الجواب قوله اذ ليس فيه الموافقة في المعنى لان معنى
الحوقلة مثلاً للتلفظ بالاحول ولا قوة الا بالله وليس معنى هذه الجملة التلفظ بها
فلا يكون اشتقاقاً اصغراً وقوله ولا الاشتغال الخ اشارة الى عدم كونه اشتقاقاً صغيراً
لانقضاء شرطه ايضاً قوله انه ينتقض اي بيان المشتق بما ذكر بعد اي بعد ان يكون المقصود
بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر وقوله معنى الاصل او المشتق منه معتبر في اخذه
اي اخذ المشتق وقوله لترجيح التسمية متعلق بقوله معتبر او اشارة الى وجه انتقاض
البيان بالاشتقاق لفظه الله وامثاله بعد ان يكون المقصود بيان المشتق بالاشتقاق
الاصغر فان هذا الاشتقاق اشتقاق اصغر بالمعنى المذكور سابقاً مع ذلك
هذا المشتق خارج عما ذكره المص فان المتبادر من كون النسبة معتبرة من طرف الذات كون نسبة الحدث
الى الذات معتبراً لاعتبار المعنى للمشتق ليكون معنى المشتق منه ثابتاً للمشتق لا كونها معتبراً
في اخذه لترجيح التسمية وقد يقال يمكن دفع الانتقاض بلفظ الله وامثاله باذ يقال المراد
بالنسبة المقبرة من طرف الذات اعم من ان يكون نسبة الحدث الى الذات ليكون معنى
المشتق منه ثابتاً للمشتق او ليكون مرجحاً لتسمية مستماد بقوله والموافقة المقبرة الخ جواب
سؤال مقدرو هو ان كيف يصدق تعريف المشتق على لفظ الله وامثاله لانه فرع صدق
تعريف الاشتقاق على اشتقاقه وهو ممنوع فاذا لم يصدق عليه تعريف المشتق لا ينتقض بيان المص
بهذا الوجه بما ترى وقوله المص في شرح المختصر الخ تأييد هذا الجواب قوله كما سماه الفاعل الخ
قال السيد شريف قدس سره في حواشيه عليه بغير ان يقرأ بفتح الهم ليشمل اسم المفعول على سبيل التقلب
استوى يريد ان على تقدير قرأته بفتح الهم يكون نصاً في التقلب كالتحريك بخلاف ما اذا قرأ بكسر الهم
فانه لا يكون نصاً في التقلب وانما يمكن التقلب بصيغة الجمع بان يغلب احد الجنسيتين على الجنس

الأخر فلا اشكال فيما ذكره قد سره كما زعمه بعض الفضلاء قوله نحو القارورة فانها مشتقة من القرار ولا تطلق على كل ما يكون مقر الدجاج بل مختصة بالزجاجة المخصوصة والدران مشتق من الدور ولا يطلق على كل ما يتصف به الا على خمسة كوكب في الثور يقال انها سنامه وهو من سنازل القمر والعيوق مشتق من العوق ولا يطلق على كل ما له عود بل على نجم احمر مضي في طرف الجرة الا ان اوجه الشخص المشرق يتلوثر به ولا يتقدم هو او السمال مشتق من السمل اي الرفيع والسموك اي الارتفاع ولا يطلق الا على السماكين الزاج وهو ليس من منازل القمر والاعزل وهو منها كذا في حاشية السيد الشريف قد سره على شرح مختصر الاصول قوله وتحقيقه اي تحقيق ما ذكر من الاطراء وعدمه ان وجود معنى الاصل اي المشتق منه في محل التسمية بالمشتق قد يعتبر من حيث انه اي معنى الاصل داخل في التسمية وجزء من المسمى والمراد بالمشتق ذات ما باعتبار نسبة له اي معنى الاصل اليها اي الى تلك الذات فيه المشتق يطرد في كل ذات كذا اي معنى الاصل معها تلك النسبة لوجود معناه فيها كالا حمر فانه موضوع لذات ماله الجرة فاعتبر في المسمى خصوصية صفة اعني القرعة مع ذات ما فاطرد في جميع محاله وقد يعتبر وجود معنى الاصل من حيث انه اي معنى الاصل معتمد للتسمية بالمشتق مرجح لها من بين الاسماء من غير دخول اي دخول معنى الاصل في التسمية به وكونه جزءا من المسمى والمراد بالمشتق ذات مخصوصة فيها المعنى اي معنى الاصل لا من حيث هو اي المعنى فيها اي في تلك الذات المخصوصة بل باعتبار خصوصية فهو اي هذا المشتق لا يطرد في جميع الذات التي يوجد فيها ذلك المعنى اذ مستماد تلك الذات للتسمية التحال لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل على الولد له حمره وحاصل التحقيق الفرق بين تسمية الغير لوجوده اي لوجود معنى الاصل فيه اي في ذلك الغير فيكون المسمى هو ذلك الغير والمعنى سببا للتسمية كما في القسم الثاني فلا يطرد في مواضع وجود المعنى او بوجوده اي بوجود معنى الاصل فيه اي في ذلك الغير اي تسميته مع وجود المعنى فيه فيكون داخل في المسمى كما في القسم الاول فبطرد في جميعها فاعتبار الصفة في احدهما مصحح وفي الآخر مرجح للتسمية كذا قال السيد الشريف قد سره في حاشيته على شرح مختصر الاصول

فقد ظهر من هذا الموافقة العترة في مفهوم الاشتقاق اعم من ان يكون يجعل معنى المشتق منه المشتق او مرجح التسمية مستماد به قوله قال العلامة الثاني المحقق القناتاري في شرح الشرح اي شرح شرح المختصر الاصول والعرض من نقله تحقيق المقام وبيان المراد بالذات المأخوذة في مفهوم المشتق قوله في الصفات الخ هي ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها كاسم الفاعل والمفعول والصفة التشبيهية قوله مع نوع تعيين وهو التعيين الجسدي ككونه زما نا او مكانا او آلة بخلاف الذات المأخوذة في مفهوم الصفات فانه لا تعيين لاحصاء فانه بمعنى الشيء الاعم الشامل لكل جنس قوله ينبغي ان يؤخذ ما نقلنا الى بان يراد بامر ما في قوله لموصوفية امر ما امر مبهمة في الجملة سواء كان في فائدة الابرام كما في الصفات او مع نوع تعيين كما في اسم الزمان والمكان والالاء فان المقتل مثلا ليس شيئا ما وقع فيه القتل بل الزمان الذي وقع فيه القتل او المكان الذي وقع فيه القتل قوله ولا يخص اي ما نقل عن المحصول وقوله فبحال ف نصب على انه معطوف على لا يخص كلام المصنف في هذا التقسيم لان كلام المصنف في الذي هو بيان المشتق يشمل الصفات وغيرها من اسم الزمان والمكان والالاء قوله تبع الظاهر اي ظاهر كلام الامام في المحصول من خبرنا ويل قوله خوف الخ مفعول له للاعراف اي وترك الاعراض عنه خوفا من الاملاء وقوله فانه لا اسهاب وهو كثرة الكلام مع الاطباء وهو الزيادة على القدر المعارف لفائدة التسمية اي التسمية في الاطالة وهي الزيادة على القدر المتعارف بلا فائدة كما في الصفات فيبقى كل من كلام الامام والمصنف على ظاهره فان المراد بالذات المأخوذة فيه الذات المبهمة على الاطلاق وكذا المراد بامر ما في كلام الامام في المحصول هو الامر المبهمة على الاطلاق كما هو الظاهر فلا يحتاج الى التاويل ايضا قوله منقضى ببعض المصادر المتقومة الخ كالفيتا وهو سيلان الماء والمعنى وهو عدم البصر كما سبق قوله الا ان اول المقسم كما عرفت بان يقال المراد ونسبة بينهما لا يكون حدثا فيخرج المصادر المذكورة عن التعريف المستفاد بالمقسم الاول المقتر في الاقسام قوله اذا استحدثت به الحدث اي اذا وجدت بكل واحد من بعث واشترت الحدث بان جعلتهما انشاء الاخبار كما اذا بعث شيئا او اشترت ثم اخبرت عن البيع او اشترت الواقعين فان خرج لا يعبر شي منها عن الزمان واما نعم وبئس

فانما الاستعمال لا لا اشتاء المدح والذم حال كونهما معبرين عن الزمان قوله ان نسبة هذا الفرض
من جعله من الزمان فان الفرض مما نقل عن المصنف في الفوائد القياسية ان كان وامثاله كانت في الاصل
منتملة على الحدوث ثم جردت في الاستعمال عنه وكذا نعم وبئس بالنسبة الى الزمان وهذه التجريد
هو معنى التعرير لا معنى العراء فان العراء عن الشيء الخلو عنه وهو لا يقتضي سبق وجود الشيء الثاني
في الاول فلا يناسب الفرض المذكور بخلاف التعرير كذا افيد قوله وارثا ب هذا التكلف مستدا
وقو جعل الافعال الناقصة معطوف عليه وكذا قوله واخرها عن سالك الحروف وقوله
لان نظره في الخبر المستدا وقوله وهذا التاويل وهو ما عبر عنه بالتكلف انفا وقوله
وهو ظاهر حالها وهو خلوها عن الحدوث ومشاهاة الحروف في ان معانيها يوافق الحروف في عدم
صلاحية الاخبار بها ووجهها وقوله يشاركون الافعال حله كونه هذا التاويل اقرب الى الضبط
قوله وبهذا اظهر ان ما ذكره في اي ما ذكرنا من انهم يحكمون عليها بالحكام الافعال وهذا هو فظيرون ما ذكره في
نكذب ما يشاكذب لما افيد ان المقصود يكون نظره في الالفاظ انفسها ان الالفاظ هي المقصودة
بالاحكام وان كانت الاحكام جارية عليها بما اعطته المعاني فلا يكذب ما ذكره بتدريجهم اقسام الكلمة
باعتبار ما يدور على المعنى في الالفاظ اي غاية الابهام كما في الصفات مثل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة او دونها او دون غاية الابهام كما في اسم الزمان والمكان والال كما سبق قوله
وجوز ان كان تعين الذات في الفعل كما في قوله ضرب هذا الشخص او ضرب زيد او امثالهما قوله
كشي واحد قابل الحكم به وعليه بخلاف الفعل فلهذا لا يقع محكوما عليه اصلا ويقع محكوما باعتبار معناه
التضميني اعني الحدوث قوله ولذا اي لاجل ان الذات خارجة عن الفعل لاستفاد من الفعل واستفاد
النسبة منه اي من الفعل ما لم يذكر معه الذات فلو كانت داخلية فيه لاستفيدت منه وان لم تذكر
واستفيدت النسبة منه وان لم تذكر هذه اي عدم دلالة الفعل على النسبة بدونه ذكر الذات بمعنى على مذهب
من قال بان مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اما على مذهب من يقول مدلول النسبة الى فاعل تا فاعل الفعل
يدل على النسبة بنفسه من غير انضمام الذات معه على ما صرح به الشارح في بعض تعليقاته في النحو والفتا
عند كون مدلول النسبة الى الفاعل المعين كما يدل عليه قوله في التبيين السابقة كان يقال كل فعل
موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ونسبته الى شيء معين وزمان ذلك الانتساب

من ان نظره في الالفاظ
انفسها

قوله لا

قوله لا ان يقال بان النسبة تفهم اجمالا الى حاصلها ان النسبة الى الفاعل المعين وان لم تفهم
تفصيلا من الفعل وحده بدون ذكر الفاعل الا انها تفهم منه اجمالا بسبب العلم بوضع الفعل
النسبة الى الفاعل المعين مع سائر الامور وفهم المعاني المطابق بقية على وجه يقتضيه
العلم بالوضع والعلم بالوضع يقتضي الفهم اجمالا للنسبة الى الفاعل المعين قوله
فهمه بالنسبة على انه مفعول يقتضي والضمير عائد الى الكل قوله لكونه لاول المطابق
للمادة الى قد يقال كون الحدث مدلولاً مطابقاً للمادة انما يتم اذا كان جوهر الكلمة موضوعا
لما وضع له المشتق منه وذلك عيضا على ما اشار اليه فيما ذكر في التبيين السابق وايضا
القياس على فهم معنى زيد في زيد قائم قبل فهم جميع المعاني لا يخلو عن شيء فان زيد كلمة تامة
بجواز المادة فانها بعض كلمة والحكم الثابت لكل الكلمة لا يلزم ان يثبت لبعضها
استحقاق قول زاد بما ذكر في التبيين السابق ما ذكر في دفع ما اورد على قوله ان الفارق
بين الموضوع بالوضع الكلي للشخصيات وبين اللفظ المشترك بين معينين اشتراكا
لفظيا ان في تعدد الوضع في الموضوع الكلي للشخصيات واثباته في المشترك فاذ بيان لما اورد منهم
الفارق بينهم وبين المشترك لا يصلح ان يكون في تعدد الوضع فيه مطلقا تعدد الوضع
فيه ضمنا ولا في تعدد الوضع فيه صريحا اذ قد يتفق في المشترك كعسعر بمعنى اقبل وادبر
اذ ليس وضع الفعل لعانيه صريحا بل ضمنا اذ وضعه لجميع معانيه بحكم واحد كان
يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ونسبته الى شيء معين
وزمان ذلك الانتساب وقد ذكر في دفعه ان المراد في تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع
او فيما اشتق منه او المراد في تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او جزئيا ان قلنا
ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه واورد عليه الشارح انه بعيد من العبارة
جد ولا يخفى عليه انه ليس فيه اشارة الى عدم ظهور كون جوهر الكلمة موضوعا لما وضع له
المشتق منه غاية الامر ان حكم بان هذه النعيم بعيد من العبارة فاندفع الاشكال
الاول وامر الورد بقوله وايضا القياس الى فند في ايضا بان زيد وان كان كلمة تامة للمادة بعض
كلمة لكنها مشتركة في اقوام معانيها المطابق قبل ان يفهم جميع المعاني فذكر في فهم معنى زيد في زيد قائم

ان جوهر الكلمة حروفها الالهية
الواقعة في المشتق منه
هـ كالفعل الموضوع بالوضع
العام للشخصيات
ص

قيل فمجموع المعاني تنظر لما نحن بمصده لجرد الايضاح لا لاثبات الحكم به فلا وجه لقوله
 ونظم الثابت لكل الكلمة لا يلزم ان يثبت لبعضها قوله بفهم الزمان الذي الخ اي من الفعل
 وحده من غير ذكر الفاعل المعين به وانه فهم تمام معناه الذي هو المركب من النسبة والزمان
 فان فهم تمام هذا المعنى موقوف على ذكر الفاعل المعين قوله ثم اقول الدلالة استارة الى الجواب
 عن الاشكال بفهم الزمان من النسبة بدون فهم المجموع المركب من الزمان والنسبة الى فاعل معين
 وحاصل هذه الجواب منع تحقق الدلالة التضمنية بدون تحقق الدلالة المطابقة مستند
 بان الدلالة المطابقة متحققة ايضا بناء على ان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
 على ما عرفها بالا العلم بشئ آخر من العلم به والدلالة اي دلالة الهيئة بهذا المعنى على الزمان تضمنها
 تستلزم الدلالة على المجموع اي مجموع الزمان والنسبة الى فاعل معين فان الهيئة
 وحدها من غير ذكر الفاعل المعين يدل على ذلك المجموع والدلالة بهذا المعنى متحققة
 بالنسبة الى ذلك المجموع وان لم يفهم ذلك المجموع منها ح لا خشيته كونها بحيث يلزم
 من العلم بها العلم بالمجموع متحققة فيها بناء على انه يلزم من العلم بها العلم بالمجموع عند ذكر
 الفاعل المعين فالدلالة بهذا المعنى على الزمان تضمنها يستلزم الدلالة على المجموع مطابقة
 وان لا يستلزم فهمه اي فهم الزمان فهمه اي فهم المجموع فان الدلالة هي كون الشيء بحيث
 يلزم الخ لا العلم بشئ آخر من العلم به وبهذا التحقيق سقط ما اورد من ان فهم المعنى من اللفظ
 لا يتحقق بدون الدلالة عليه بل هم عرفوا الدلالة بفهم المعنى من اللفظ فلو فهم الجزء بدون فهم
 المجموع لزم الدلالة على الجزء بدون الدلالة على المجموع وقوله فتأمل اشارة الى ما يراد على هذا
 الجواب من ان مجرد كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا يكفي في الدلالة بل لابد من العلم به منه
 بالفعل ويدل عليه تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ واشارة الى الجواب عنه بان ظاهر قولهم كون الشيء
 بحيث يلزم الخ كاف في مستد المنع واعلم انه يمكن ان يجاب ايضا عن الاشكال بمثل ما ذكره بقوله الا ان يقال
 بان النسبة تفهم الخ وقد جاب عنه الشارح الفاضل ايضا في حواشيه على شرح الكافية
 للعارف الجامع قدس سره بوجه يتوقف اثباته على اثبات ان الارادة شرط
 للدلالة وذكرنا في حواشينا على هذه الحاشية ماله وما عليه فان اردت التفصيل

فارجع

فارجع اليها قوله قد عرفت معناها اي معنى الوضع الكلي والوضع الشخصي في شرح
 قول المص للفظ قد يوضع لشخص بعينه الخ قوله لا الثاني من الوضعين وهو ظاهر
 والا لم يكن لقوله الثاني وجه اصلا وايضا لا يصح حمل العلم عليه ضرورة انه من قبيل اللفظ
 الموضوع لا من قبيل الوضع قوله ولا يخفى ان تعريف العلم الخ قد يقال يمكن ان يوجه كلام المص بحيث
 لا يراد عليه النقص بالعلام الاجناس بان يقال مراده بالشخص في قوله اللفظ مدلوله اما كلى
 اما مشخص المعين سواء كان ذلك المعين جزئيا حقيقيا او كلييا ويكون المراد بالكلية
 في مقابلته ما ليس بمعين فافهم قوله مع تعينه الحاصل في الذهن اي في ذهن المخاطب
 فلا يقدح في هذا السامع الا لمن يحصل مفهوما للحيوان المفترس في ذهنه بخلاف هذا السامع
 وسبب تفصيل الكلام فيه قوله او معنى كسبحان فانه علم للتبسيط بمعنى التبريل للتبسيط
 مصدر سبج بمعنى قال سبحان الله كذا في بعض شروح الباب قوله وزور بفتح الزا وسكون
 الواو وفتح الباء التختانية الموحدة فانه علم للكلمة يقال اخذ الشيء بزوره اي بكلمته وحذيره
 كذا في بعض شروح الباب قوله او وقت الكفوة فانه علم لوقت طلوع الشمس قوله فلا بد
 ان يقال العرف هو قسم العلم اي العلم الشخصي بناء على عدم الاعتداد بعلمية علم الجنس
 فيكون واسطة بين اقسام اللفظ الموضوع لا انه يدخل في شئ مما عدا علم الشخص
 نظري وورد عدم دخوله فيما عدا العلم في هذه الرسالة قوله انما يسلم في غير مقام التعريف
 بان يذكر العلم من غير تعرض لبيان مفرومه كافي هذا المقام وقوله ولا يخفى ان تخصيص البيان
 اي بيان ما جعل العلم اسما من تنمة قوله فالتبادر ان المقصد الخ قوله ينافي ما سبق ان علم الخ
 فانه على تقدير تخصيص البيان بالعلم الشخصي انما يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الشخص
 لا بينه وبين علم الجنس بخلاف ما اذا كان البيان اسم من علم الشخص وعلم الجنس
 قوله جعلنا تقسيمه موافقا لما في كتب الاصول فادخلنا علم الجنس في اسم الجنس بان يراد
 بالذات في قوله الاول امادات وهو اسم الجنس المعنى المستقل بالمفرومية سواء اعتبر تعينه
 عند المخاطب كافي علم الجنس او لم يعتبر كافي اسم الجنس قوله فيندفع عنه اي عن تقسيم
 المص بعض الاعتراضات السابقة منها ما مر انفا ان تعريف العلم لا يستلزم اول اعلام الاجناس

اي اللفظ الذي مدلوله
 مدلوله امادات الخ مستلزم

مع ان النسخة جعلوا اللفظ العلم المفهوم من امله ووجه انه قاعه على هذه التقديران مبني
التقسيم على اصطلاح اهل الاصول من جعل علم الجنس داخل في اسم الجنس لا على اصطلاح النسخة
ومنها ما ذكر في بحث المصدر انه اذا ريد بالذات في تعريف اسم الجنس مطلق الذات سواء
اعتبر معه التعيين او لا يلزم دخول علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح قوله فيما بعد انه
علم ما سبق الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ووجه انه قاعه على هذه التقدير ظاهر لانها
في دخول علم الجنس تحت بيان اسم الجنس صريح عدم صحة قوله فيما بعد انه علم ما سبق الفرق بين
قوله يصح بدله يلزم شيء ومنها ما ذكر في بحث اسم الجنس ان جعل المرفق باللام قسمين اسم الجنس
يشاق ما سبق في علم من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينفع
في الفرق بينهما قوله لا يقال تعريفه اي تعريف العلم الشخصي بما ذكر قوله داخل في اسم الجنس
اذا باسم الجنس ما يشمل المصدر وهو اسم الجنس باصطلاح النسخة ولا يرد به ما ذكره المصدر
من المعنى القابل للمصدر فان بعض ما هو مفرد في اصل وضعه من اسماء الافعال موضع الحدث
فلا يدخل في اسم الجنس المعنى الذي ذكره المصدر كذا في قوله محل النظر لدخول ما هو مفرد منها
في القسم فظلال عن القسم قوله اما قدم في التقسيم الخ يعني قدم ما وضعه كلي في التقسيم حيث
قال فالوضع اما كلي او مشخص ليوافق هذا التقسيم للتقسيم السابق اعني قوله اللفظ مدلوله
اما كلي او مشخص في تقديم الكلي على الشخص وان كان الوصف بالكلية ههنا الوضع
وهذا هو الموضوع له وقوله واخر في البيان ما وضعه كلي حيث قال الثاني العلم والاول
مدلوله اما معنى في غيره الخ مع ان الانسب بتقديم في التقسيم تقديمه في البيان ايضا
تعايشا عن التباين بين القسم الثاني اعني ما وضعه مشخص وبين بيان بانه علم قيل
لا يخفى ان ما يحاشي عنه ههنا وقع في بيان قسمي التقسيم الاول فافهم انتهى اراد بالتقسيم
الاول قوله اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص واد ببيان قسميه قوله والاول ما ذات وهو
اسم الجنس في قوله الثاني فالوضع اما كلي او مشخص الخ فبين هذين البيانيين وقع التباين كما ترى
ولجواب عنه ان وقوع التباين بينهما اضطراري لا يمكن الاحتراز عنه بخلاف القسم الثاني
وبيان ههنا كما يظهر بالتأمل الصادق فقوله فافهم اشارة الى هذا قوله ليكون الاشتغال

اليه الطرف متعلق بالاشتغال بتضمين معنى التوجه وقوله من الغير هو القسم الثاني
اعني العلم قوله لا يعني انه يحدث له اصل التعيين به اي بانضمام زيد اليه فان اصل التعيين حادث له
قبول انضمامه اليه فانه نوع معين من بين انواع اللون فله تعين نوعي بخلاف مثل الشيء بل معنى انه زيد
تعيينه به اي بانضمام زيد اليه فان السواد يكون معينا تعينا شخصيا فلا يشق التعريف
اي معنا بما مثله اي باقتال سواد زيد وقوله واللفظ اي اللفظ المعروف وهو قوله يتعين بانضمام الخ
حقيقة فيما قصده المصدر وهو حدوث اصل التعيين بانضمام الغير لا زيدا والاشتغال
اي استعمال اللفظ المذكور في الغير اي في غير ما قصده المصدر وهو زيادة التعيين بعد
حدوث نوع من التجوز وهو ذكر العام اعني مطلق التعيين واردة الخاص وهو التعيين
الزائد ولا يصح في الجاز الا عند تعذر الحقيقة ولا تعذر فيها بل يندفع بها الانتقاص
بمثل سواد زيد كما عرفت فلا غبار الخ قوله نعم لو قل بدل قوله يتعين يتصور بانضمام الغير
اليه لكان اظهر لان التعيين اسم من التعيين في الخارج والتعيين في نظر العقل اعني
التصور والراد هو المعنى الثاني وهذه العبارة صريحة في ذلك المراد قوله فان قلت
كيف قصد يكون المدلول معنى في غيره الخ مع ان معناه بحسب اللفظ حصول المدلول
في الغير لا توقف تعقله على ذلك الغير وهو غير مراد في قولهم ما دل على معنى في غيره ولا يكون
ما نفا لدخول بعض افراد الفعل والاسم ما هو دل على معنى حاصل في الغير كالعالم مثلا بل المقصود
بكون المدلول معنى في غيره عدم تعقله بدون انضمامه اليه فيكون قوله يتعين بانضمام
الخ تفسير او بيان لما قصد به فورد انه كيف قصد الخ تدبر قوله وان لم يستعمل قوله هم
الشيء في غيره كذا اعم كامل او ناقص مثلا بمعنى انه بالنظر في غيره كذا بان يراد هذا المعنى
من هذا التركيب من غير ان يحمل كلمة في على معنى اللام الاجلية وذلك ان تقول كلمة في وان كانت
مستعملة بمعنى اللام الاجلية لكنها لم يستعمل في هذا التركيب بهذا المعنى فاندفع ما قيل
من ان في عدم استعمال قولهم الشيء في غيره كذا بمعنى انه بالنظر في غيره كذا بحيث ان المراد
بقولهم بالنظر في غيره كذا الاجل غيره كذا لا يخفى ان كلمة في في قولهم الشيء في غيره
كذا لو جعلت اجلية تعطي هذا المعنى واستعمال في بهذا المعنى ليس بغريب في كلامهم

هذا بناء على الظاهر مع قطع النظر
عن التوجيه الذي سيذكره الشارح
باعتبار قيد الحشية مسته

تدبر قوله ان المعنى في نفسه كما في بعض اقسام الاسم كزيد فانه في ثم بذاته لانه
من قبيل الجوهر ولا يتحقق هذا القسم في الفعل لدخول الحدث الذي هو من قبيل العرض
في مفهومه او المعنى كما اصل في الغير كما في بعض اقسام الاسم كالعلم وفي جميع اقسام
الفعل قوله فانه يذكر ذلك الشيء لم يتقبل تلك الحيشية وفي بعض النسخ لم يستقل
تلك الحيشية يعني ما لم يذكر ذلك الشيء لا يكون تلك الحيشية مستقلة بالمفرومية بحيث
لا يحتاج الى ذكر اخر بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع لذات الابتداء من غير اعتبار
حصوله في شيء فلا يحتاج الى ذكر شيء اصلا فهو مستقل بالمفرومية في حد ذاته قوله ان كون
الحرف موضوعا للمعان شخصية اعني بالوضع العام للوضع الخاص كما ذهب اليه البعض
قوله من حيث هما معنى الحرف وهو غير مستقل بالمفرومية وان كان كلياً فالكلية لا تسلم
الاستقلال اذا الكلية الخ قوله وكذلك النسبة المعبرة في مفهوم الفعل هذا يوافق
ما ذكره البعض فالتخالف بينهما انما هو في كليه معنى الحرف ضد هذا القائل وهو حواجه
ابو القاسم السمرقندي وجزئية عند البعض قوله ونحو نقول الابتداء الخ هذه التحققات
موافقة لما ذهب اليه البعض في الحرف ونخالف لما ذهب اليه في الفعل قوله غير الابتداء
الذي هو نسبة بين السير الجزئي والبصرة الخ ومعنى من الابتداء الذي هو نسبة بين السير
الجزئي والبصرة لا الابتداء الذي هو نسبة بين السير المطلق والبصرة كما ظنه القائل فقول
فان الابتداء والانتهاز المفهومين كلياً ان يندرج تحتها ابتداءات وانتهات شتى متبوعاً وانما
يكون كذلك لو كان معنى من مثلاً الابتداء الذي هو نسبة بين السير المطلق والبصرة وليس
كذلك وكذلك معنى الفعل نسبة القيام المختص بالصباح مثلاً في الزمان الماضي الى زيد
اي نسبة القيام الجزئي اليه لا نسبة القيام في الزمان الماضي مطلقاً اليه فقول
فان نسبة القيام الى زيد في زيد في ثم يحتمل الخ متبوعاً ايضاً والمستند ما ذكرناه
قوله هذا هو التحقيق الوعود الخ حيث قلنا هناك وفي كلية النسبة وكذا المركب
منها نظره وسيستخرج الخ في تحقيق معنى الحرف الخ فعلم من هذا التحقيق ان جعل البعض
مدلول الفعل كلياً ليس بصحيح قوله ويبطل ايضاً التعريف لصحة على الفعل فلا يكون

وان لم يكن مدلولاً مفهوماً ومفهوماً
معينه وله بوضوح اللفظ ما لا يكون مدلولاً
كذلك فانه بعض الاعلام الشخصية لفظ
الله مثلاً من هذا القبيل وكذا كون معنى
الوجه هو وجهه وجزئياً من هذا القبيل
فانه الخطاب ربما لا يقوم منه شخصاً معينا
من حيث تعينه لما في من الاشياء كقولنا
لن سمعنا ان اوجا جاء من بغداد الخ جار من
بقدره رجل عالم بل انما يعلم انحصار صفوة
العالم في شخص معين فيكون جزئياً بهذا
الاعتبار والخاصة ان المدلول الجزئي على
قسمين احدهما المدلول العيني المشخص
بحسب العنوان فقط وان كان مصداقاً
حاصلاً في العقل على وجه كلي كما في الوصول
في هذا المثال لاخر المدلول العيني المشخص
بحسب العنوان وحصول مصداق في العقل
على وجه جزئي جميعاً كقولنا زيد بالنسبة
الى العالم بالوضع بعد علمه بشخصه
فاحفظ هذا معك

بل مدلول الاسماء المشتقة
ايضاً ان يجري ما ذكره
في جزئية مدلول الفعل
في الاسماء المشتقة
بأنه يقر
معك

مانوا

مانوا فان الفعل ايضاً موضوع لشخص بالوضع الكلي فلا وجه لاقيل من ان الحرف قسم
من اللفظ الموضوع لشخص بالوضع الكلي وكون الفعل ايضاً كذلك غير ظاهر فلا يقدر
الاستقاض قوله يمكن ان يدفع بان جزئية الجز الخ اي كون الجز جزئياً مانوا عن وقوع الشك
في العقل لا يستلزم كون الكل جزئياً فلا يلزم من كون النسبة جزئياً كون المركب من النسبة
والحدث والزمان جزئياً فان قلت فعلى هذا يبطل ما ذكره من ان معنى الفعل جزئي لجزئية النسبة
قلت اراد معنى الفعل نسبة في الزمان الماضي الذي يدعى مثلاً ان النسبة المقيدة بتلك القيود فيرد على الفاعل
بان كون القيود خارجة عن معنى الفعل وان كان التقيد دخلاً فيه كالبحر في مفهوم
البحر اعني عدم البصر والنسبة جزئية في حد ذاتها فليس معنى الفعل مركباً من حدث
ونسبة وزمان ولا ان هذا المركب جزئياً لجزئية جز منه اعني النسبة عنده حتى يرد عليه
ذلك بل معنى الفعل هو النسبة المقيدة بتلك القيود فقط وهي جزئية في حد ذاتها قوله
وعدم الاستقلال في معنى الفعل ليس لذاته بل لجزئيه وهي النسبة هذا على تقدير كون معنى الفعل
مركباً من الحدث والنسبة والزمان كما ذهب اليه هذا القائل تدبر قوله اي ومعنى لا يكون
في غيره يريد ان قوله اولاً نفي لقوله اما معنى في غيره والظاهر المتعارف في نفي المقيد
ان يسلط النفي الى القيد ويكون نفس المقيد ثابتاً بمعنى الكلام ح يكون كما قل او معنى
لا يكون في غيره فنقل لعل قول المصداق على ذكر اللازم واردة الملزوم مجازاً فقد غفل
عما ذكرناه من الظاهر المتعارف وطوان معنى الكلام نفي المقيد بالقيود المذكور وهو لازم
اعني بحسب المفهوم مما ذكره الشارح اعني الملزوم لانه انتفاء الكل قد يكون بانتفاء
جميع الاجزاء وقد يكون بانتفاء بعضها والمراد ههنا انتفاؤه بانتفاء القيد
فقط لانه مدلول مقابل الحرف لا يكون الاما ذكره الشارح فعمل التفسير المذكور على انه
تفسير لازم بالملزوم فافهم قوله بالمعنى الذي ذكر اي لكون المعنى في غيره والمراد بالمعنى
الذي ذكر ما نقله من الشيخ ابن الحاجب او ما ذكره بقوله وانا اقول يحتمل الخ قوله اي القرينة
العمودية الخ وهي القرينة المعينة للمراد قوله على تعيين ضمير المخاطب اي على تعيين المراد
بضمير المخاطب وكذا الكلام في قوله تعيين ضمير المتكلم وقوله تعيين ضمير الغائب وقوله

64
فان كان الفعل ايضاً موضوع لشخص بالوضع الكلي فلا وجه لاقيل من ان الحرف قسم
من اللفظ الموضوع لشخص بالوضع الكلي وكون الفعل ايضاً كذلك غير ظاهر فلا يقدر
الاستقاض قوله يمكن ان يدفع بان جزئية الجز الخ اي كون الجز جزئياً مانوا عن وقوع الشك
في العقل لا يستلزم كون الكل جزئياً فلا يلزم من كون النسبة جزئياً كون المركب من النسبة
والحدث والزمان جزئياً فان قلت فعلى هذا يبطل ما ذكره من ان معنى الفعل جزئي لجزئية النسبة
قلت اراد معنى الفعل نسبة في الزمان الماضي الذي يدعى مثلاً ان النسبة المقيدة بتلك القيود فيرد على الفاعل
بان كون القيود خارجة عن معنى الفعل وان كان التقيد دخلاً فيه كالبحر في مفهوم
البحر اعني عدم البصر والنسبة جزئية في حد ذاتها فليس معنى الفعل مركباً من حدث
ونسبة وزمان ولا ان هذا المركب جزئياً لجزئية جز منه اعني النسبة عنده حتى يرد عليه
ذلك بل معنى الفعل هو النسبة المقيدة بتلك القيود فقط وهي جزئية في حد ذاتها قوله
وعدم الاستقلال في معنى الفعل ليس لذاته بل لجزئيه وهي النسبة هذا على تقدير كون معنى الفعل
مركباً من الحدث والنسبة والزمان كما ذهب اليه هذا القائل تدبر قوله اي ومعنى لا يكون
في غيره يريد ان قوله اولاً نفي لقوله اما معنى في غيره والظاهر المتعارف في نفي المقيد
ان يسلط النفي الى القيد ويكون نفس المقيد ثابتاً بمعنى الكلام ح يكون كما قل او معنى
لا يكون في غيره فنقل لعل قول المصداق على ذكر اللازم واردة الملزوم مجازاً فقد غفل
عما ذكرناه من الظاهر المتعارف وطوان معنى الكلام نفي المقيد بالقيود المذكور وهو لازم
اعني بحسب المفهوم مما ذكره الشارح اعني الملزوم لانه انتفاء الكل قد يكون بانتفاء
جميع الاجزاء وقد يكون بانتفاء بعضها والمراد ههنا انتفاؤه بانتفاء القيد
فقط لانه مدلول مقابل الحرف لا يكون الاما ذكره الشارح فعمل التفسير المذكور على انه
تفسير لازم بالملزوم فافهم قوله بالمعنى الذي ذكر اي لكون المعنى في غيره والمراد بالمعنى
الذي ذكر ما نقله من الشيخ ابن الحاجب او ما ذكره بقوله وانا اقول يحتمل الخ قوله اي القرينة
العمودية الخ وهي القرينة المعينة للمراد قوله على تعيين ضمير المخاطب اي على تعيين المراد
بضمير المخاطب وكذا الكلام في قوله تعيين ضمير المتكلم وقوله تعيين ضمير الغائب وقوله

مانوا

ان ذكر في الكلام الخ اي كون ما يرجع اليه الضمير مذكورا فظرفية الخطاب بمعنى الكلام الموجب نحو
الغير القرينة على اختيار الشارح من قبل ظرفية الموصوف للمصفة قوله وبهذا التحقيق اندفع
مادة كثران القرينة الخ ووجد انه فاعل بذلك التحقيق ان وروده مبنى على كون الخطاب
في كلام المص بالمعنى اللغوي الذي توجيه الكلام نحو الغير للاضمار فلما حقق ان المراد به نفس
الكلام الوجه نحو الغير اندفع ذلك القرينة حاصلة في الخطاب بهذا المعنى لا انه نفس الخطاب
فلا بد من ذكر كلمة في فلا يحتاج الى ما قبل القرينة بالدلالة انما يحتاج اليه لو كان الخطاب بمعنى توجيه
الكلام ولا الى حمل ظرفية الخطاب القرينة على اللفظ لما ذكرناه قوله او قصد اللفظ يجعل
الخطاب ظرفا للقرينة فالمراد بالقرينة الدال على تعيين المراد بالخطاب توجيه الكلام نحو الغير وجه
قصد اللفظ بذلك ان كلمة في ح كون تجريدية كما في قوله تعالى لم فيها دار الخ حيث انتزع منها
دار اخرى وهما انتزع من الخطاب خطاب آخر فيفيد اللفظ في كون القرينة خطبا باقوله
واستغنى عما افيد الى عطف على قوله اندفع ما ذكرنا وبهذا التحقيق استغنى كلام المص عما افيد
ان في معنى من الخ ووجه كونه مستغنى عنه بالتحقيق المذكور ان جعل كلمة في بمعنى من او جعل ظرفية
الخطاب للقرينة من قبل ظرفية الخاص للعام انما يتركب لو كان الخطاب بمعنى توجيه الكلام نحو الغير
اما لو كان بمعنى الكلام الوجه نحو فلا وجه لارتكابه قوله بمعنى من اي اليانية فافهم قوله
واندفع ايضا ما ذكر عطف على قوله استغنى او على قوله اندفع ما ذكرنا قوله كما هو الظاهر قد
اللفظ الضمير عائد اليه بمعنى ليس القرينة الخطاب كما هو الظاهر من كلام المص حين جعل الخطاب
بمعنى توجيه الكلام نحو الغير وجعل ظرفية الخطاب لللفظ او حمل كلمة في على معنى من او جعل ظرفية
الخطاب على ظرفية الخاص للعام فوجه اندفاعه بالتحقيق المذكور ان الخطاب بمعنى الكلام الوجه
نحو الغير وان القرينة على تعيين المراد بضمير الغائب كون ما يرجع اليه الضمير مذكورا في الخطاب بهذا المعنى
وان كلمة في ظرفية الموصوف للمصفة كما عرفت قوله سواء كان اي ما يرجع اليه الضمير في كلام المتكلم كما اذا سبق
ذكر زيد مثالا في كلامه والخطاب كما اذا سبق ذكر زيد في كلامه فقال المتكلم ضرب عمرا قوله
هو الذي يفهم به على صيغة المعلوم وقوله كل احد فاعله يعني ان ما يفهم به معنى الضمير
كل احد انما هو سبق زيد في زيد ضرب لا الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى الحاضر

الذي ليس

بمعنى
كثرة
الله
بالواو
فان
من
من
بفتح
الضمة
اللام
تسم
بفتح
حاء
في
بفتح
عنه
الى
فا

اذ ليس فيه الا ذكر الضمير ولا مدحله في فهم معناه اصلا وقوله او يفرد اي غير المتكلم او الخطاب
كما اذا قال احد ضرب زيد بكر فقال بشر متكلمنا الخ هو الذي قتل اياه فان مرجع الضمير وهو زيد
ليس في كلام المتكلم ولا في كلام الخطاب بل في كلام ثالث قوله لا يزيد تحمل كان يقال
المراد بالوضع في تعريف الكلمة في ذلك في تعريف الكلمة فيستعين بكونه اسما فانه لا يصلح
لغير الاسم من الفعل والحرف فلهذا لم يترمز لتحمل جوده اسما قوله فالواضع وضع هذه الامور
اي التكلم والخطاب وسبق الذكر لهذه المعاني اي معنى الضمير المستتر من التكلم والخطاب
والغائب قوله وجع القرينة الخ اي حين كون النوى عبارة عما ذكرناه القرينة في ضمير الخطاب
كون هذه الخطاب طرف الخطاب لا للخطاب وفي ضمير المتكلم كون التكلم صاحب هذا
التكلم لا التكلم وفي ضمير الغائب كون هذه الشخص ما سبق ذكره لا سبق الذكر فان الخطاب
والتكلم وسبق الذكر على هذه التقدير نفس الدال بالوضع فكيف يكون قرينة له قوله لا يختص
في الضمير فلا يكون تعريف الضمير المستفاد من التقسيم ما ندع الدخول المعرف بلام العهد
فيه في مثل قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول فان قرينته
ههنا الخطاب وذلك كاف للنقص وان لم يكن قرينة الخطاب دائما كما في لفظ النبي
في التصلية فانه اشارة الى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره كونه بناء على شتر امره
وترفع قدره قوله تأمل اشارة الى ان يخرج المعرف بلام العهد يجعل المقسم اللفظ المفرد كما عرفت
الا ان يقال المفرد اعم من الحقيقي والعلمي والمعرف بلام العهد مفرد حكما وقوله لا يشكل
اي تعريف الضمير المستفاد من التقسيم منعنا قوله ويمكن ان يتكلف اي في دفع الانتقاص
بالمعرف بلام العهد وقوله الوضع لا فرادى بمعنى قوله والاول مدلوله اما معنى اللفظ
الموضوع وضد افراديا بالمشخص وضد كليا فيخرج المعرف بلام العهد بالنظر الى مدلوله
الجزئي باعتبار وضعه التركيبي عن المقسم فضلا عن التعريف المستفاد من التقسيم قوله
مع استعمالهما بالوضع التركيبي في جزئين اي في بعض الاوقات كما اذا قيل زيد ذوالمال
فيجعل اضافة ذوالعهد اذ قد يستعملان في كليين كما اذا قيل رجلا ذوالمال وسينا في ذلك
في التنبية الخ ادى عشر قوله مع للاحال من الجعل وقوله حيث لم يعتبر الخ علة لقوله يرشدا

وكلمة حيث للتعليل قوله لا يجب ان يكون في الكلام الذي كان الخطاب عنه على ما اختاره
الشارح ان قد يكون ضمير غائب لم يذكر مرجع لتقرره في العقول كما في قوله تعالى انزلنا
في ليلة القدر فلا يصح التعريف المستفاد من التقسيم عليه فلا يكون جارا معا قوله والوصف
أكبر الفاضل وقوله كاحتياج الحرف الى غيره والحرف من المنيئات الالهية وما يناسبها
يكون منبذ اقول لا تنحصر في الحسية اعم ما يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة
قوله فتحتوي عليه اي تشمل على الوصف القرينة الحسية اعم من ان تكون حسية بصرية
او حسية سمعية قوله يخدم كونه القرينة في الموصول عقلية فان القرينة في الموصول
وهي صلتها لا تكون قرينة والمرشع فتحتوي عليها القرينة الحسية ايضا فالدليل
جار فيها والمدعى متخلف لان قرينتها عقلية بالاتفاق والمصرح به ايضا وقد يمنع
جريان الدليل فيها بان قرينة الموصول مضمون الصلة على ما سيجي لا تقسمها
ومضمونها بما لا يسمع فلا تحتوي عليه القرينة الحسية وفيه نظر لان القرينة في الحقيقة
معنى الوصف ايضا لا نفسه فلا تحتوي عليه القرينة الحسية ايضا هذا واعلم انه
ذكر السيد الشريف قدس سره في خواشيه ههنا ان القرينة الحسية ما يدرك
بالحس وهو القوة الحاسية بمعنى القوة الذكائية وهي وان كانت اعم من الباصرة
لكن المراد ههنا ما يختص بالباصرة لعدم حصول الاشارة المفيدة للتعيين
بساير الحواس انتهى فعلى هذا القول المذكور غير معتد به اصلا وقد يوجه ما ذكرنا من
بان ادعاء القرينة اما الاشارة الحسية فقط وهي مع الوصف على ان يكون الوصف
لزيادة التوضيح لا لان اصل تعيين الدلول يتوقف عليه وقوله تام الاشارة الى ما ذكرنا
قوله بل على نسبة معلومة ينتقل منها الى المراد بالموصول اراد بالنسبة المعلومة النسبة
الواقعة في نفس الامر من حيث انها واقعة فيه وليست تلك النسبة الواقعة فيه من حيث انها
واقعة فيه داخل في الكلام بل خارج عنه فان تلك النسبة وان كانت عين النسبة المفهومة
من الكلام الداخل فيه بالذات لكنها من حيث انها واقعة في نفس الامر غير تلك النسبة من حيث
مفهومة منه فهي بهذه الحثية خارجة عن الكلام وقد تقررت في محله ان الخبر يدل على النسبة

بين الطرفين

بين الطرفين في الواقع فلهذا افلوا حد لولا الخبر هو الصدق والكذب احتمال عقلي وبهذا
التقرير اندفع ما اورد من ان في كون تلك النسبة خارجة عن الكلام بحثا لكونه بقى شئ
وهو انه صريح اولا بان القرينة في الموصول مضمون الصلة وحكم ثانيا بان القرينة
النسبة الخارجية عن الصلة فبين كلاميه تدافع وجوابه انه اراد بمضمون الصلة
النسبة المعلومة الواقعة في نفس الامر لا النسبة المفهومة منها وقد عرفت ان الخبر يدل
على النسبة بين الطرفين في الواقع فلا اشكال في قدر قوله لا تنحصر في الموصول الخ فلا يكون تعريف
المستفاد من التقسيم مانعا للصدق على المضاد بالاضافة التي للصدق قوله ولهذا لا يخل
كون المضاد بما يكون قرينة عقلية قوله ولا بد من اشارة الى ان الالهية اعم الى مدلول اللفظ وهو
اي اللفظ الدال على ذلك المدلول اسم لا اشارة وقوله وانما الى نسبة معلومة له اعم الى الخطاب وقوله
اولا وهو الاضافة اعم الى نسبة كذلك بل الى نسبة غير معلومة للخطاب وغير خيرة
بل اضافية وهو اعم الى اللفظ الدال الاضافة اعم الى المضاد قوله وقد عرفت ما ينبغي في هذا
المقام حيث قال في صدر التقسيم المراد باللفظ اللفظ الموضوع المفرد ووجه تفرقه في هذا
المقام انه يندفع به الاشكال بالمضاد المذكور ايضا اعم كما ينبغي سابقا قوله بل فيما سوسع الكلام
والنداء بالقرينة وانما في العرف باللام والنادي في تعريف وحرف النداء قوله وفيه نظر
افيد ان وجه النظر ان التعيين بالام التعريف وحرف النداء بجوهر اللفظ وايضا التعيين بما ايضا
تعيين بالقرينة واجيب عن الاول بان المراد بجوهر اللفظ جوهر اللفظ الموضوع لذلك المعين
ولام التعريف وحرف النداء وان صدق عليه ما جوهر اللفظ لكونه ليس بجوهر اللفظ الموضوع
للمعين الذي كلامنا فيه وعن الثاني بان مراده بقوله ان احرف القرينة اما حرف واورد على الجواب
عن الاول ان وضع اللفظ المعرف بحرف التعريف للمعين انما هو باعتبار الوضع التركيبي
وحرف التعريف من جوهر اللفظ الموضوع لذلك المعين نظر الى هذا الوضع قوله على وجه سيقط به
هذا الايراد الخ وهو لا يقال ان ضمير الغائب اذا كان واجعا الى الكل يجوز ان يكون موضوعا فيكون
كلها وان يكون مجازا فيه فلا يكون كلها هذا ولا يخفى انه يندفع به هذا الايراد لان قوله ان كثيرا
ما يستعمل الخ مسلم لكنه غير مفيد لجواز ان يستعمل فيه مجازا والحاصل ان كونه حقيقة

المورد هو الفاضل
شبه انشئ
م

في الكلي او مجازا فيه غير معلوم واما لو كانت حقيقة في الشخص فثبتت فلا اشكال قوله لا يخبر
في الاقسام المذكورة اي الحرف والضمير واسما لاشارة والموصول قوله وذلك التعداد
تدقيق في فلسفي الخ فاسماء الكتب على هذا التحقيق اعلام شخصية لا اعلام جنسية
كما هو المشهور قوله يجعل الموضوع امر متعين لا متعدد كما في وضع اسم الفاعل لكل
به الحدث وهو المسمى بالوضع النوعي مع ان لفظ الضرب والقيل متعدد بتعدد التلفظ
فعلم ان غير معتبر عندهم هناك قوله فموضوعات لمفردات كلية الخ لا الشخصيات فتكون
داخلية تحت اسم الجنس اذا لا يصدق عليه تعريف شئ من مقابلات اسم الجنس مما مفهومه
كقوله قلت كانت كائنا اعتبروا تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات لا بتعدد التلفظات قيل
عليه ليت شرعي لم يعتبر تعدد الكلمات كالضرب والقيل فيما سبق بتعدد وقوعها
في الكلام وانه غير تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات وهل هذا الا تحكم اقولا اعتبار
تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات لاختلاف احكامها باختلاف الكلمات فان الواو
اذا وقعت متحركة وانفتح ما قبلها نحو قول ثقلب الفاء واذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يضم
ما قبلها ثقلبها ولا يفتح ما قبلها نحو قول ثقلب الفاء واذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يضم
ما قبلها ثقلبها ولا يفتح ما قبلها ثقلبها ولا يفتح ما قبلها ثقلبها ولا يفتح ما قبلها ثقلبها
اي حروف باختلاف العوامل فتدبر قوله ما لا يلتفت اليه لما عرفت ان التعداد الفاعل
بتعدد التلفظات تدقيق في فلسفي لا يعتبره اهل العربية والتعداد المستفاد من ادخال
الكل على هذه الاسماء انما يعتبر بتعدد وقوعها في الكلمات لا بتعدد التلفظات قوله
فلم يجر على سبيل اخويها في كون خبر البتداء محذوفا اي المقدمة هذه المعاني المذكورة
او الالفاظ الدالة عليها وكذا الكلام في التقسيم قوله او حالا متعلقا بالخبر بان يكون حالا
من ضميره وقوله اي الخاتمة هذه حال كونها مشتبهة تفسير وبيان لكونه الامر البتداء
وقوله وهذه التي ذكرها حال كونها مشتبهة تفسير وبيان لكونه حالا متعلقا بالخبر
وقوله حفظ السنن مفعول له للجعل وهو فعل لفاعلا الفعل المتعلل ومقارنه في الوجود
وقوله خروج عن سنن التوجيه خبر البتداء وهو قوله وجعل الخبر قوله حذف الموصول
مع بعض الصلة هذا مبني على ان تشتمل من اجزاء الصلة بنا على ما يستفاد من كلامه

ابن الجوزي

ابن الجوزي من ان مجموع ضربت زيدا كلام والا فالصلة بتمامه محذوف قوله وما المعاني
اي معاني هذه الالفاظ والعبارات فان اريد بالخاتمة الالفاظ والعبارات يجوز
ان يكون المراد بالاشتمال عليها الاشتمال على جميعها اشتمال الدال على المدلول وان اريد
بمعاني يكون المراد لا تشتمل على كل منها الا على جميعها ولا يلزم اشتمال الشئ على نفسه
واقا على تقدير ان يراد بالتبسيطات هذه الالفاظ والعبارات فتستعين ان يكون المراد الاشتمال
على كل منها اذ الظاهر ان يكون المراد بالخاتمة الالفاظ والعبارات لا المعاني حتى يكون
من قبيل اشتمال المعنى على اللفظ فامل قوله ولا يبعد ان يراد المعنى المصدر ويصح ان يكون اشتمال
الخاتمة عليها من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة قوله على جميع التبسيطات متعلق
اشتمال الكل على الجزء من غير احتياج الى ان يقال المراد بالاشتمال الاشتمال على كل منها
لا على جميعها ليدفع لزوم اشتمال الشئ على نفسه قوله ويبعد على صيغة المضارع
المعلوم من التفعيل وقوله ارادة بالنصب مفعول وقوله بالرفع فاعله ووجه
كونه مفعولا ان قوله الاول بتقدير التنبيه الاول كما سيصرح به الشارح فلا يصح
حمل الثلاثة مشتركة على الاول على تقدير ان يراد بالتنبيه المعنى المصدر وكذا الكلام
في اخواته واقا قل ويبعد ولم يقل ياب عنها لا مكان اعتبار حذف المضارع اي تنبيه
الثلاثة مشتركة او مفردوم الثلاثة مشتركة وقدر عليه الاخوات وقوله فافهم اشارة الى هذا
قوله لم ينال التحقيق الذي اختاره المصنف من ان الضمائر وامثالها موضوعات بوضع عام
للموضوع لا الخاص كما ظنه تقوم قوله ليستعمل في شئ بعينه فاللام في قوله لشي
للتعليل وليس صلة للوضع وهذا هو الاول الذي اركبه القوم وهو خلاف الظاهر
جدا قوله بامثلة فادركه وذكرها النص في شرح مختصر الاصول في بحث الحقيقة والبيان
قوله كذا اي موضوعات لمفردات كلية تستعمل في جزئياتها وقوله على ما صرح به العلامة
التفتا زلي متعلق بقوله كذا قال فيما نقل عنه وافقه السيد السند قدس سره
في حواشي ذلك الشرح انتهى وفيه انه بعد توضيح كلام العلامة التفتا زلي بما يوافق
مذهب العلامة قال هذا ما توهم جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها

ه اشارة الى انه ينبغي بهذا التقرير
ما اوردته الفاصل شيرا شئ

وهو المنس

موضوعه لكل معين وضعا واحدا عما قاله فليس في كلامه قد توتره ما يشعر بالموافقة
 قوله منقوض بالمعرف بلام الجنس فانه لم يوضع ليستعمل في شئ بعينه بل انما وضح ليستعمل
 في النهاية من حيث هي او في ضمن فرة ما هو المسمى بالقر المنتشر او في ضمن كل واحد من الافراد
 كما في الاستغراق فلا يدخل في تعريف المعرفة قال فيما نقل عنه يمكن ان يدفع بان اللام
 موضوعه كسائر لغز لغزات مشخصة بوضع عام فلا محالة بالمعرف باللام ايضا
 موضوع لا مود متعددة بالوضع العام في الوضع التركيبي وهذه الامور هي الماهية
 المأخوذة مع التعينات التي في اذهان الخاطبين انتهى وورد على هذا الجواب ان القسم
 للمعارف هو اللفظ المفرد الموضوع بالوضع الا فرادى فلا ينفع تعدد الامور المتعينة باعتبار
 الوضع التركيبي واجيب عنه بان المراد بالمفرد اعم ما هو مفرد حقيقة او حكما والمعرف
 بلام الجنس وان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكما وافيد ان تعدد الماهية بتعدد التعينات
 المعارضة لها بحسب الازهار تدقيق فلسفي لا يلتفت اليه اهل العربية قوله
 ولما كان ما تفضل له المص من كون الوضع عاما والموضوع له خاصا وقوله فما التزمه
 القوم وهو وجود مجازات لاحقا يوافقها في الفاظ كثيرة الاستعمال قوله ولا يرد
 ما افيد الخ عطف على قوله ان معرفة الموضوع له لا يتوقف على السماع الخ عطف للعول
 على العلم وقوله ان ما ذكره المص من الوضع العام للموضوع له الخاص انما يسمع لو كان له
 نقل من وضع اللغة ووجه عدم وروده انه لا حاجة الى النقل بل يكفي تتبع موارد
 الاستعمالات كما عرفت قوله لان اللغة لا تثبت بالعقل قلنا مسلم لكنه غير مفيد لما ذكرنا
 قوله تنبيه قال فيما نقل عنه امر بالتنبيه اشارة الى ان هذا في كل احتمال للتنبيه كما سبق
 عبارة عن امر آخر وان العبارة تحتل التقدير كما هو المرجح وجعل الخبر الثلاثة الخ كما
 هو المرجح انتهى المراد بالاحتمالات السابقة للتنبيه احتمال كون التنبيه عبارة عن اللفظ
 والعبارة الخصوصية واحتمال كونه عبارة عن معاني تلك الفاظ والعبارة واحتمال
 كونه عبارة عن المعنى المصدري فيكون لفظ هذا في قوله التنبيه الاول هو هذا
 على الاول عبارة عن اللفظ المختصومة وعلى الثاني عبارة عن معانيها وعلى الثالث

اي لام الجنس مسته
 مثل لام العهد وحرف النداء
 اي متعينة لظهور ان لا ينفع
 مطلق التعدد في اللفظ
 مسته

اي لفظ هذا مسته

عن المعنى المصدري وقوله كما هو المرجح وجه كونه مرجحا على ما سبق انه لو كان الخبر
 الثلاثة الخ ولم يكن محذورا لم تكن النسب بين الجمل المذكورة مقصودة بالا فاده
 على ما هو شأن الجمل المرتبطة بالخبر قوله فاما ان يكون اي ذلك التصريح وقوله او مبني اعطف
 على قوله اظهارا على اختصاص تقسيمه برأي بذلك البعض بان يكون ذلك البعض
 معلوما من تقسيم النص لان كلام غيره فالباء داخله على المقصود بخلاف غيره اي غير ذلك
 البعض فانه يستفاد من كلام غيره ايضا وفي اختصاص تقسيمه برحمت كيف ومن ذلك البعض
 التنبيه الخامس والسادس مضمون كل منهما معلوم من كلام القوم بل مصرح به في كلامهم
 كذا افيد قوله الثلاثة مشتركة اي الضمير واسم الاشارة والوصول قوله لا تتعقل الا بتعقل
 ذلك الغير تفسير للمعاني الحاصلة في الخبر قوله لانها اي الاضمار اليها تمنع الاشتراك اي اشتراك
 تلك الثلاثة في كون الدلول الضماني اليها كما ضرورة ان الدلول الضماني الى كل منها مدلول
 خاص لا يكون مشتركا بينها نظير ذلك ان زيد او عمر او بكر مشتركون في الانسانية المطلقة
 لا في الانسانية المخصوصة بكل منهم قوله ولا في الخ انما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان
 حمل اضافة الدلول الى الضمير على الاستغراق فيقول الى المدلولات قوله بالخبر وهو الخطاب
 والاشارة حست او عقلا قوله في حد ذاته يمكن من غير ضمنية بخلاف مدلول الخرف فان تخصله
 وتعقله في حد ذاته لا يمكن الا بضميمة كما سبق قوله على ما حققناه اي في تنبيه المقدمة وقوله
 وفي معرفة انه اسم المدلول مراد اي مراد التكلم عطف على قوله في الانتقال من اللفظ اليه
 وقوله من كلام سيد المحققين اي من كلامه في ذلك التنبيه وقوله قد سبق تفصيله
 اي في شرح قوله المص وما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الا بقرينة معينة قوله
 فلا يتجه متفرع على قوله لان تخصله وتعقله في حد ذاته يمكن من غير ضمنية قوله فكيف
 لا يكون اي معاني تلك الثلاثة معاني في غيرها اي في غير الثلاثة قوله الى تفاوت المعنى
 اي معنى عدم التحصيل الا بالخبر في الامور الثلاثة المذكورة ومعنى عدم التعيين الا بالخبر
 في الخرف فان المراد بالاول عدم تحصيل المدلول من اللفظ الا بالخبر وانما يمكن تحصيله
 وتعقله في حد ذاته بلا ضمنية الغير والمراد بالثاني عدم تحصيله في حد ذاته بلا ضمنية

الغير فلا اشكال قول متفرع على سابقه وهو ان مدلولها ليس معاني في غيرها وقول
من ان المراد بمدلولها بيان الامر يعني ان الثلاثة مشتركة في ان مدلولها التضمني والمطابق
ليس معاني في غيرها في يندفع احتمال كونها افعالا لان مدلولها التضمني اعني النسبة
في الفاعل المعين معنى في غيره فان قلت المعنى المطابق للفعل معنى في غيره اي غير مستقل
بالمفرومة بسبب جزئه الذي هو النسبة ايضا فلا حاجة الى التقييم المذكور قلنا المعنى
التضمني له معنى في غيره بكل من المعنيين اللذين ذكره لقول المص معنى في غيره في بيان معنى
العرف واما المعنى المطابق لافانما هو معنى في غيره بالمعنى الذي نقله عن الشيخ ابن الحاجب
لان معنى كون المعنى في غيره عند الشيخ ان يكون تعقله محتاجا الى الغير ولا يخفى ان تعقل المعنى
المطابق للفعل محتاجا الى الغير الذي هو الفاعل المعين واما المعنى المطابق لمفهوم معنى في غيره
بالمعنى الذي اختاره الشارح من كون المعنى في الغير وقاما بانه لا يخفى ان قيام المعنى المركب
بالغير يقتضي قيام جميع اجزائه وجميع الاجزاء للمعنى المطابق للفعل ليس قاما بغيره
بخلاف جزئه الذي هو النسبة فانه قما بغيره الذي هو الفاعل المعين وقول من غير احتياج
الى تأويل بل في فالمراد بالمدلول مطلق المدلول سواء كان تضمنيا او مطابقا لا الشامل
لها جميعا في يتفرع عليه انها ليست حروفا وان بقي احتمال كونها افعالا وقول ان تلك الثلاثة
عبارة الى علة لعدم الاحتياج في الموضوعين وقوت الموضوع للشخص في احتمال كونها
افعالا لان الفعل مندرج تحت الموضوع المدلول الكلي عند المصنف الذي هو مدلولها في غيرها كمدلول
للعرف يعني كونها اسما قول المعهودة التي هي ان لا ينفك عن الام تعريف قول الاشارة العقلية للمعبر
الخارجي اشارة الى القرينة العقلية التي سبقت في قوله وعقلية وهو الموصول بالجنس لا يصح
انها لا تفيد في قوله مفيدة للتقييد بالخبري بناء على جواز كون خبرية لا كلية كالاشارة العقلية
المعروية اعني قرينة الموصول فانها كلية وهذا مبني على ان المراد بالعقل ما حصل عند العقل سواء
كان في نفسه او في قوة من قواه الظاهرة او الباطنة لا ما حصل في نفس العقل فانه لا يكون الا كليا
كما بين في محله قوله لكان اظهر في ارادة المعهودة فانه ما سبق ذكره هو القرينة العقلية لا اشارة
العقلية قوله فكان اختار الاشارة دون القرينة اشارة الى ان القرينة العقلية اشارة للقرينة

الحسية التي هي قرينة اسم الاشارة وتظهر كون القرينة الحسية اشارة جعلها مشبهها به وكون
القرينة العقلية اشارة مشبهها لانه خفي بالنسبة اليه وهو ظاهر قوله لكنه خلاف الظاهر اذ الظاهر
هنا ان التقدير اقرينة حسية او قرينة عقلية ليوافق المقسم قوله اذ قرينته لا تكون الا العقلية
اي قرينته بحسب الظاهر لا تكون الا العقلية فانما بحسب الحقيقة النسبة المعلومة الواقعة في نفس الامر المدلول لها
اذ منها يتقيد المراد بالموصول كما ذكره الشارح في بحث قرينة الموصول وعبر عن تلك النسبة
قارة بمضمون الصلة فيما سبق وبالجملة لا منافاة بين كلتا قرينتي الموصول قوله ضروري
فيكون البيان الا في تغييرا ونظريتين هذا الترويد مبني على اختلاف الاهدان قوله فلا يحصل
الشخص اذ في كل مرتبة من مراتب الانضمامات لا يكون الحاصل بحيث يمتنع عند
العقل صدقه على كثيرين وان كان ما لم يصدق على كثيرين بحسب الواقع وتوضيحه ان الجزئية
انما تكون من جهة الاحساس الكلية انما تكون في العقل وظاهر ان من ضم مقول الى مقول
لا يحصل محسوس قوله ومبني ذلك بان اذا جاز حصول التخصيص كافي الشمس فانه كوكب
نراها مضمي للعالم والحاصل من ضم هذه القيود منحصر في فرد فيجوز ان يحصل من ضم
بعض الكليات الى بعض معنى متشخص اي معنى يمتنع فرض الشكر باعتبار نفس
تصوره وحاصله منع قوله فلا يحصل الشخص وقوله وفي بان كلام المضمون في
حاصله اثبات المقدمة المنوعة بان القياس المفهوم من هذا المنع قياس مع الفارق
اذ التخصيص المذكور لا ينافي كلية المجموع الحاصل من الانضمام غاية الامر انحصار
في فرد ذلك لاوجب الشخص بخلاف امتناع فرض الشكر فيه اي في المجموع المذكور فانه ينافي كلية
ثم قوله بان كلام المضمون والمضمون اليه يجوز صدقه على جميع ما عداه مبني على ما قلنا من ان جميع
الكليات متساوية باعتبار نفس التصور فلو فرضنا الفرس حيوانا ناطقا كان من لوازم الانسان
بحسب التصور اصدقه قولنا ان كان الفرس ناطقا كان انسانا وان كان مبانيا لم يحسب
بحسب نفس الامر غاية الامر ان من افراد القرينة لا من افراد الحقيقة بخلاف ما اذا فرضنا
عن انسانا متشخصا بشخص ان خصوصية يزيد فانه لم يكن من افراد زيد بل عين زيد
لان مفرومة لا يقبل الشكر اصلا فيمكن للعقل ان يجوز للكلي صدقه على جميع ما عداه

بخلاف الجزئي هكذا ينبغي ان يتحقق هذا المقام قوله على جميع افراد الاخر فان جميع افراد الاخر
 بما عداوا والفروض ان صادف على جميع ما عداه قوله وذلك يستلزم تجوز اشتراك الكل
 ما يجوز اشتراكه بين افراد كلي اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانه لما كان كل منهما صادقا
 على جميع افراد الاخر والمجموع ليس بالعبارة عنها فلا جرم يكون المجموع مشتركا بين افراد
 كل منهما قبل وفيه نظر ان يجوز ان يكون طبيعة الاجتماعية مانعة عن وقوع الشركة فيه وفيه طبيعة
 الاجتماعية عبارة عن مجموع ما للمجموع ليس بالعبارة عنها تأمل قوله ويمكن الدفع اى دفع
 المنع المذكور قوله بان جميع الكليات متساوية في الافراد الفرضية على معنى ان عدة الافراد
 الفرضية لكل كلي مساوية لعدة الافراد الفرضية لكل آخر في القلة والكثرة فاذ الافراد
 الحقيقية لكل كلي هي الافراد الفرضية لكل آخر وبالعكس ويدل على ذلك قوله بتقييد الكلي بالكل
 لا يقلل افراد الفرضية وليس المراد ما يتبادر من ظاهر العبارة من ان الافراد الفرضية ~~تساوي~~
 لكل واحد منها عين الافراد الفرضية لكل آخر حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ الافراد الحقيقية
 للانسان افراد فرضية للفرد وبالعكس اخذ هذا المقال ودفع ما قيل او يقال قوله لا يجري
 في التقييد الغير الوصفى كالتقييد الاضافى والمزجى وذلك لان اشتراك مجموع الكليين
 بين افراد كل منهما انما يتصور في التركيب الوصفى لا اتحاد الصفة والموصوف ذاتا بخلاف
 المضاف والمضاف اليه واما لما فلا يجري الدفع الاول في التقييد الغير الوصفى واما عدم
 جريان الدفع الثانى فلان ما ذكر من ان ضم احد المتساويين الى الاخر لا يوجب خروج شئ
 من افراد شئ منهما عن المجموع المركب منهما انما يتصور في التركيب الوصفى ايضا
 لما ذكرناه قوله ان الطبيعة المقيدة بالعموم المشهور بين اهل المنطق انهم ارادوا
 بالقضية الطبيعية القضية التى تحكم فيها على نفس الطبيعة من غير اعتبار تقييدها
 بالعموم وبعضهم جعل الطبيعة منقسمة الى قسمين احدهما هذه القضية والاخرى
 القضية التى تحكم فيها على الطبيعة المقيدة بالعموم وسماه قضية عامة كقولنا
 الحيوان جنس فان الحكم فيها على الطبيعة المقيدة بالعموم وكيف لا والحيوان ما لم يكن
 عام لم يكن جنسا وكذا المحكوم عليه في قولنا الانسان نوع ورد عليه شارح الشمسية

ط فيه رد على القاضل
 شيرا نشي
 مسته

بأن الحكم

بأن الحكم في الطبيعية على نفس الطبيعة وان الحكم في الامثلة المذكورة على نفس الطبيعة من غير اعتبار
 تقييد الطبيعة بالعموم وذكر السيد الشريف قد سره هناك ان الحق ان المحكوم عليه
 في تلك الامثلة مجرد الطبيعة وان كان ثبوت الجنسية لها باعتبار العموم فان منشأ
 ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم ثبوته لوان لو حفظ
 لم يخرج القضية في خمسة ولا في ستة لان القيود غير محصورة في عدة هذا كلامه قوله
 جزئى حقيقى وذلك لانها مقيدة بالعموم انما توجد في الذهن والموجود فيه لكونه
 حالا في ذهن شخص ومشتخصا بشخصا نه جزئى حقيقى فان قلت فيصدق
 المتقابلان اعنى الكل والجزئى على شئ واحد وهو غير جائز قلنا عدم جوارده
 انما يكون ان لو كان صدقهما عليه من جهة واحدة واما اذا كان من جهتين
 فيجوز صدق الجزئية عليهما انما هو من حيث كونها طبيعة شخصية في نفس
 شخصية والكلمة من حيث انها مطابقة لكثيرين كذا حقق العلامة التولى
 في بعض تصانيفه لكن اعترض عليه المحقق ميرزا جان بان الاختلاف بهذا الوجه
 لا يكفي في صدق المتقابلين اذ هذا الاختلاف بنفس المتقابلين والاختلاف
 الصحيح لصدق المتقابلين يجب ان يكون غير اختلاف بالتقابلين اذ لو كان
 الاختلاف بنفسهما كافيا في صدقهما على شئ واحد لجاز صدق جميع
 المتقابلات عليه مثلا نقول على هذا التقدير يجوز ان يكون زيد كاتبا ولا كاتبا
 فان صدق الكاتب عليه من حيث قيام الكتاب به والا لا كاتب من حيث عدم قيام
 الكتاب به فالجهرتان مختلفتان انتهى كلامه فان قلت ما حال الصغرى المذكورة
 اعنى قوله لانها مقيدة بالعموم انما توجد في الذهن هل هي مسلمة ام لا وما حال
 الكبرى المذكورة اعنى قوله والموجود فيه لكونه حالا في ذهن شخص الى هل هي
 مسلمة ام لا قلت على ما حققه التولى ميرزا جان الصغرى مسلمة والكبرى
 ممنوعة مستند بان الطبيعة المقيدة بالعموم الموجودة في الذهن ان نظرت اليها
 من حيث انها طبيعة عامة كالانسان من حيث هو انسان وجعلت آلة للاختصاص شئ

واستدل عليه بان لو قيدت
 بالعموم لم يكن الجنس دخلا
 في الماهية لعدم دخول
 العموم فيها ولا النوع
 عين الماهية لزيادة
 العموم عليها
 مسته
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

باعتبار
عدم اجتماعها
سبب

ففي كلية وفيها بالذهن وتخصها به ليس منظورا الثاني تلك المرتبة وان نظرتنا
اليها من حيث انها حاصله في ذهن شخصي تكون منظورة لذاتها ولا تكون الا للاحظة
غيرها وتكون جزئية لا كلية فلا يجتمعان قوله يفيد ان تقييد الكل بالكلية
كوصف العموم قوله هذا الكلام قد يتردد في محله لما عرفت من انه اعترض المحقق ميرزا
على دليله واورد المنع على كبراه قوله وفي استلزام الدليل المذكور ان حاصله ان لا يتم ان تقييد
الكل بالكل لا يفيد التشخيص اصلا لا بنفسه ولا بواسطة ان يتقل من التقييد بالاصول
الى شخص لدلول الوصول بنا على العلم باحصار الصلة فيه الى غير ذلك من الاسباب
وان لم يفد التشخيص بنفسه قوله لا ان يقال يريد الخ حاصله ان المراد من مجرد ذلك التقييد
لا يفيد التشخيص وذلك لا بنا في افادة اياه بواسطة واورده على هذا الجواب انه يلزم منه ان يكون القرينة
المعينة في الوصول مجموع الاشارة العقلية والمصاحبة المذكورة والظاهر من كلام المصنف هنا
والصريح به فيما سبق ان قرينة الوصول هو القرينة العقلية التي عبر عنها هذا بالاشارة
العقلية وفيه نظر لان اللازم من ذلك الجواب ان يكون القرينة المعينة التي يفيد التشخيص في الوصول
مجموع الاشارة العقلية والمصاحبة المذكورة وما هو الظاهر من كلام المصنف ان القرينة المعينة
فيه في نفسها من غير اعتبار افادتها للتشخيص هو القرينة العقلية التي عبر عنها هذا بالاشارة
العقلية فلا اشكال لقوله من غير تحقق ما يصاحبه وهو العلم باحصار الصلة في ذلك الشخص
قوله من الامور المفصلة سابقا بيان القرينة يشمل عليها الخطاب والتفصيل السابق هو ما ذكره
بقوله والقرينة التي في الكلام على تعيين ضمير الخطاب كون هذا الكلام خطأ بامعه وعلى تعيين
ضمير المتكلم هو كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير الغائب انه ذكر سابقا في الكلام ما يرجع اليه الضمير
قوله من الاشارة الحسية بيان القرينة يدركها الحس قوله واضافة القرينة الى الخطاب والحس لا في
ملا بسة قيل الظاهر ان اضافة القرينة الى الخطاب من قبيل الاضافة الى الطرف كضمير اليوم وفيه
انا سلمنا ذلك لكن جعلها الا في ملا بسة تكون على وفقر قرينة الحس وقوله والملا بسة في كل منهما
شي آخر فانها في الاولى بطريق الاشتمال وفي الثانية بطريق الادراك كما اشار اليه انفا قوله
يدفعه ان لا يتناول قرينة ضمير الغائب فان قرينته كون ما يرجع اليه الضمير مذكور في الكلام لانفس الخطاب

وفي

وفيها اشارة الى ان يتناول قرينة ضمير الخطاب والتكلم فان الخطاب بالمعنى المصدرى باعتبار
كونه مع الخطاب قرينة ضميره وباعتبار كونه صادرا من المتكلم قرينة ضميره فلا اشكال وقوله
ولا يصح عطف الخ معطوف على قوله لا يتناول اي لا يصح ح عطف الحس على الخط لان الحس ليس بقرينة
بل هو مدلولها قوله لا يرجع الضمير للقرينة والذية كبر باعتبار الخبر والمضاف محذوف في القرينة سبق المرجع
في الكلام ويجوز ان يكون واجعا الى الغائب على التقديرين الضمير في قوله قد يكون كليا راجع الى المرجع فافهم
قوله لما تحقق عليه لقوله لا يرد في بعض النسخ كما تحقق وهو ايضا في موضع التعليل لقوله يتناول
لوصول كليا الى قوله جعل المراد الوصول في التقسيم من قبيل اللفظ الذي مدلوله مشخص وجعله هنا كليا
فالاول مبنى على ان يفيد التشخيص باعتبار ما يصاحبه من العلم باحصار مضمون الصلة في الشخص
فلهذا جعله اهل العربية من المعارف والثاني مبنى على ان الاشارة العقلية المفروضة من الصلة بالنظر
الى نفسها مع قطع النظر عن العلم بالانحصار المذكور لا يفيد التشخيص بخلاف المضمير واسم الاشارة
فانها بالنظر الى نفس مفهومها يفيد ان التشخيص لا يخفى ان هذا التوفيق يستفاد من كلام
النص بالتأمل الصادق فتأمل قوله اي الوصول الشار اليه بذكر الاشارة العقلية في قوله
الثاني الاشارة العقلية الخ فانه المراد بها الاشارة العقلية المفروضة التي هي قرينة الوصول
كما عرفت ثم الاظهر بالنظر الى ما قبله اي قوله المفهوم ان سابقا الخ ان يقول اي الوصول
المفهوم من ذكر الاشارة العقلية سابقا كما افيد قوله وقيل الخ اي في توجيه قوله فلهذا
كانا جزئيين وهذا كليا بوجه يدفع عنه ما اورده بقوله ولا يخفى ان عدم الخ قوله عد كليا
لان كل حقيقة لا نه من القسم الموضوع للشخص فكيف يكون كليا حقيقيا او انما عد كليا
دون المضمير واسم الاشارة اشارة الى التفاوت بينه وبينها في القرينة بان قرنتها وحدها
كفي لا فائدة التشخيص بخلاف قرينته فانها وحدها لا تفيد التشخيص وان افادته مع ما يصاحبه
من العلم بالانحصار قوله ولا يخفى بعده لان معنى قوله فلهذا كانا جزئيين انهما كانا جزئيين
حقيقة لانها عد جزئيين فلا يكون قوله وهذا كليا ح على نسق قوله ما مدلوله مشخص الى المضمير
والعلم له يجعل الوصول قسما منه والمراد بما مدلوله مشخص الاسم الذي مدلوله مشخص
لا مطلق ما مدلوله مشخص فلا يرد ان التقسيم غير حاصل لان مدلوله الحرف مشخص لكن يرد

فيه رد على الفاضل
شراشي

فيه رد على الفاضل
شراشي

ان مدلول اسم الإشارة مشعر ايضا على ما يظهر من التنبيه الثالث مع انه لا يجعل
مما قامه قوله والظاهر ان المقصود بالتنبيه الفرق بين المضمرة في انما قال الظاهر لاحتمال
ان يكون المقصود بالتنبيه العلم الحاصل من التقسيم بالفرق بين المضمرة والعلم وفساد
التقسيم الغير الشامل لاسم الإشارة لكون الظاهر ان المقصود منه نفس الفرق المذكور
والفساد المذكور لا العلم بهما وقوله لانه علم هذا من السابق علم لقوله والظاهر ان المقصود
بالتنبيه في معنى ان المقصود بالتنبيه هو الامر بالعلوم من السابق والمعلوم من السابق هو هذا
اي الفرق المذكور والفساد المذكور في بعض النسخ لانه علم هذا من السابق فيكون
معطوفا على قوله الفرق بين المضمرة في اي ليس المقصود بالتنبيه ان علم هذا من السابق في
اي معلومية هذا من السابق ولما كان لفظا لا يقول ما فائدة التصريح بانه علم من السابق
مع كونه مستفادا من التنبيه اشار الى الجواب بقوله لانه صرح بانه علم من السابق
حيث قل علمت من هذا تأكيد لما يستفاد من التنبيه في وقوله لا لانه حكم بدري
وقد عرفت ان التنبيه يستعمل في مقامين احدهما الحكم بالعلوم من السابق والآخر الحكم البدري
للفق وهذا الكلام انما مراده سابقا بقوله وسيظهر لك في اثنا اشرح كل تنبيه اذ رسمه
بالتنبيه من توابع ايتها فانظر قوله في احدهما شخصي وهو العلم وفي الاخر كلي وهو المضمرة
قوله في احدهما متعدد وهو المضمرة لانه موضوع لكل ما سبق ذكره اذا كان ضمير
الغائب وكل متكلم او مخاطب اذا كان ضمير المتكلم والمخاطب قوله شاملا للعلم المشترك
اي العلم الشخصي المشترك بين شخصين فصاعدا اذا كان زيدا مشتركا بينهما فانه الموضوع
فيه متعدد كما في المضمرة لكن الوضع فيه شخصي وفي المضمرة كلي قوله بل بين الثلاثة اي الضمير واسم
الإشارة والموصول الا انه خص المص ذلك الفرق اي الفرق بين العلم والمضمرة بالتعرض
اي بان يتعرض له دون الفرق بينه وبين اسم الإشارة بل بين الثلاثة فالبار داخله
على المقصود لما ان تقسيم غيره اي لاجل ان تقسيم غير المص فهو علة للتخصيص
مفوت هذه الفرق اي الفرق بين العلم والمضمرة حيث ذكرها ولم يفرق بينهما بهذه الفرق
دون الفرق بين العلم واسم الإشارة وبين الثلاثة اي لم يكن تقسيم غيره مفوتا له حيث لم يذكر

اشار على ان كلمة ان يجعل
تابعها في تأويل
المصدر
منه

ذلك الغير

ذلك الغير اسم الإشارة في تقويت ذلك الفرق انما يكون لو ذكر اسم الإشارة ولم يفرق
بين العلم وبينه كما ذكر العلم والمضمرة ولم يفرق بينهما واما ان المذكره فلا تقويت فيكون المقصود في تقسيم
عدم ذكر اسم الإشارة دون عدم حصول الفرق بين العلم واسم الإشارة يرشد الى ذلك اي ان
تقسيم الفرق ليس بسبب عدم ذكر اسم الإشارة في تقسيمه ان ذكر في كثير من كتب اصول متبعة
للمصنوع هو كتاب الامام فخر الدين الرازي اللفظ ان كان معناه ان علم يذكر اسم الإشارة
في التقسيم مع كون معناه جزيا لا كلياً فثبت ان المقصود في تقسيمه عدم ذكر اسم الإشارة فيه
قوله بالتعرض اليها اي العلم والمضمرة وانما قال بالتعرض لان الجزئية الكلية من صفات
العلم ولا وبالذات وانما يوصف اللفظ بها ثانياً وبالعرض على ما حقق في كتب المنطق
والعلم والمضمرة قسمان من اللفظ وقوله وقد عرفت معناه اي معنى قوله دون في شرح قول النص
دون القدر المشترك حيث قل اي هذا اللفظ موضوع متجاوز القدر المشترك فالعلم ههنا
حال كونها كاشين او كون الفرق كاشا متجاوزا لاسم الإشارة ولا يخفى ان الفساد في عدم
تقسيم الجزئية الى اسماء الإشارة فالحكم بفساد المقيد لفساد المقيد فافهم قوله وكما عرفت
من السابق في اعتراض على المص بانه لم يتقدم لبيان فساد عدم تقسيم الجزئية الى الموصول
ايضا مع ان القوم اخرجوه عن هذا التقسيم فيكون تقسيمه فاسدا اي تقسيم المص يكون
فاسدا لانه ادخل الموصول فيه كما سبق ايضا اي تقسيم القوم الجزئية اليها دون اسم الإشارة فيكون فاسدا كما عرفت
قوله لاحتمال ان اخرجهم اي اخرج القوم الموصول وقوله تعدد اي الموصول قوله اي قرينة
هي الإشارة والقرينة محمولة على ظاهرها والاضافة بيانية على هذا التوجيه
او الإشارة المقارنة فالقرين بمعنى المقارن والاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
قوله ويتبادر من العبارة ان لا يخفى على من انصف ولم يتعسف ان المراد من هذه العبارة
ان كلام الظن والتقسيم فاسد غاية الامر ان فساد التقسيم نشأ من فساد الظن كذا
افيد قوله للقدر المشترك اي مفهوم كل مثالا به بالإشارة الحسية وقوله الملحوظة
بالقدر المشترك كمفهوم ما سبق ذكره في ضمير الغائب ومفهوم من خاطب له في ضمير
المخاطب ومفهوم من صدر عنه الخطاب في ضمير المتكلم قوله فهما من لفظ الضمير الثمين

فيكون ذلك من العلم
فيكون ذلك من العلم
فيكون ذلك من العلم

من غير ضمنية اي من فهم ان هناك ضمنية ومن غير التفاوت الى وجودها فلا منافات بينه وبين قوله ولم يفتنوا ان هناك ضمنية لازمة لم وقوله لم يفهموا والتعيين وقوله من المستعمل متعلق بالضم قوله ان جعل موضوعه اي ان جعل موضوعه او في بعض النسخ جعلوه موضوعه ان يفتنوا انهم جعلوه موضوعا وكذا قوله قام بجدوه مجازا ما اول بانهم ظنوا ان القوم لم يجعلوه مجازا فيه كما لا يخفى قوله في الجملة اي في بعض الاوقات فانه يستعمل كثيرا ما في الجزئي قوله ان غير المتصل فقط للوضع العام للموضوع لم الخاص مع انه المشهور ان غير المتصل لم يفتن لوجه الاستفادة ذلك من جعل تعيين الضمير بالوضع العام ان الضمير اذا كان موضوعه الجزئي فلا تشك في انه ليس بموضوعه بل بالوضع الخاص كوضع لفظ زيد لاستعماله في خبريات كثيرة بطريق الحقيقة فيستفاد ان موضوعه بوضع عام الجزئي قوله في العبارة مسامحة متعلق بكلام التوجيهين ووجه المسامحة على التوجيه الاول ان لا يفتن في قوله الحرف مادل على معنى في غيره فلا يستعمل بالمفهومية بل معنى لا يستعمل بالمفهومية بل معنى مادل على معنى في غيره في قوله في غيره في تعريفه على هذا التوجيه كما اشار اليه لكن المعنى يتشدد بالياء بمعنى المراد والمقصود قوله وقد استفيد لوجه دلالة قوله الخ في بيان معنى الحرف في التقسيم قوله فتفوت في فكره وقد فصل الكلام فيه في شرح الكافية للهيولى العارف الجامع قدس سره وجوابه الشارح رحم قوله لا يرفع الفناء اي المشقة والمراد بها الاشكال والعتار الزلزلة قوله على معنى الارادى وهو مدلول اللفظ بانقراده واحترز به عن المعنى التركيبي الذي يحصل منه عند التركيب فيضاف ايضا الى اللفظ وان كان معنى اللفظ عند الاطلاق منصرف الى المعنى الارادى ووجه الاحتراز عنه انه يشترك الاسم والفعل والحرف في ان معانيها التركيبية لا تحصل الا بذكر ما يتعلق به من اجزاء الكلام ويختص الحرف بان معناه الارادى ايضا لا يحصل بدون ذكر المتعلق بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال كما في الاسماء اللازمة ايضا فانه كذا حقيقة العلامة التقديرية في بعض تعبايفه قوله لذلك اي تكون معنى من النسبة المخصوصة كالاستدراك بين السبب الجزئي والبهره لا للاشراط المذكور ويمكن ان يقال معنى الاشراط المذكور جعل موضوعه تلك النسبة المخصوصة التي يتوقف تفعلها على تعقل المنسبين وقوله لو كان لذلك الاشراط لا يتوقف معنا عليه بحسب الوضع بلزم ان يصح الحكم على معنى في بعد ذكر متعلقه لانه حصل له الدلالة وتم الفهم لانه اذا انعم اليها ما يتم دلالتها بكون معناها مستقلا بالمفهومية بهذا المعنى فيجب ان يصح

فهم على

الحكم عليه وبذلك مما لم يقل به احد من يعرف الحرف فالحق ان معنى عدم الاستقلال بالمفهومية ما ذكره الشارح في التقسيم قوله وقد سبق معنى عدم الاستقلال الخ حيث قال في تحقيق معنى الحرف المراد بعدم الاستقلال بالمفهومية عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في معنى الفعل ليس لذاته بل بالجزء قوله واستفادته مبتدأ وقوله من قولهم اي قوله الفاء متعلق بما يستفاد اي استفادة الحرف بخلاف الاسم والفعل من سوف الكلام وذلك لان الظاهر من العبارة ان قول المعنى بخلاف الاسم والفعل في خبر معنى قوله الفاء لا في خبر التبيين ووجه مبتدأ ما ذكره وقوله ان هذا القيد اي قيد في خبر الاحتراز في خبره وبذلك خبر المبتدأ الاول وقوله فيكون الحرفية اي في قوله الفاء متعلقا بخلافها اي بخلاف الاسم والفعل قوله وان انعكاس التعريف اي تعريف الحرف وهو مادل على معنى في غيره اي لا يستعمل بالمفهومية والمراد بان انعكاس التعريف صدق على كل ما صدق عليه المعرف كان المراد باطراده صدق المعرف على كل ما صدق عليه التعريف فيحصل مقدما ان احديهما طردية هي قولنا كل ما صدق عليه التعريف صدق عليه المعرف وثانيهما عكسية هي قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه التعريف فلو قيل في تعريف الانسان الحيوان الماشي لا يطرء ولو قيل الحيوان الكاتب بالفعل لا ينعكس فيها اخر فيه المقدمة العكسية هي قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه ما لا يستعمل بالمفهومية اي كل عرف لا يستعمل بالمفهومية وهذا ينعكس بعكس التقيد في قولنا كل ما ليس غير مستقل غير حرف فلهذا قل وان انعكاس التعريف يقتضي الخ لانه عكس التقيد لازم للقضية كالعكس المستوي قوله على ما يدل عليه لام التعريف وهو الجنس المعين عند مخاطب فالجنس مدلول اسم الجنس كاسد وكونه معينا عند مدلول لام التعريف كالاسد قوله والاسماء المتضمنة لمعاني الحروف كالاسماء المتضمنة لمعاني حروف الشرط والاسماء المتضمنة لمعاني حروف الاستفهام فتوكم وكيف واين وايات ومعنى في غير ذلك قوله توسل صحة افيد ان اشارة الى انه يمكن منع كون الحدث في جميع الافعال مستقلا بل يجوز ان يكون حدثا مركبا من حدث ونسبة كما ذكره فيما سبق من ان الفيضيات بمعنى سبيلان الماء وايضا يمكن ان يكون بعض الدوات المدلوله للاسماء المذكورة مشتملة على النسبة الغير المستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل قوله وما قررناه ذلك الخ من ان مادة التقص هي الفعل والاسماء المتضمنة لمعاني الحروف لا الفعل فقط قوله

اي على ما هو القدر ما وما على مدعي
الناظرين فهو قولنا لا شيء
من المستعمل بالمفهومية
بحرف صله

بخلاف الاسم والفعل اي ملتبس بخلافهما بمعنى ان الحرف في عدم الاستقلال ايضا فلهما في الجملة
 وذلك اعلم من ان يكونا مستقلين او غير مستقلين ايضا لكن يكون عدم استقلالهما في اللفظ لعدم
 استقلال الحرف فافهم قوله في خير التبيين بان يكون المعنى تبين ذلك من التقسيم ان معنى الحرف
 لا يستقل بالمفرومية ملتبس بخلاف الاسم والفعل اي تبين من ذلك التقسيم كونها
 ملتبس بخلافه ومستقلين بالمفرومية فيكون استفادة ان الحرف ملتبس بخلافهما
 من التقسيم لان قول النحات كما في توجيه الشارح قوله الا ان يقال انه قيل ويمكن
 ان يقال قولهم بخلاف الاسم والفعل كلام مستأنف ليس في خير التبيين ولا في خير معنى
 قولهم ولا يخفى بعده قوله لا انه في خير التبيين اورد عليه ان قوله بخلاف الاسم والفعل في خير
 معنى قولهم لكن معنى قولهم في خير التبيين فيكون قوله بخلاف الخ في خير التبيين لان ما في خير
 خير الشيء في خير ذلك الشيء غيره ما افيد قوله فيه بحث لان مراد الشارح بكونه في خير
 معنى قولهم الخ ان قوله تبين لك من هذا انما هو بالنظر الى معنى قولهم فقط لا بالنظر الى قوله
 بخلاف الاسم والفعل ايضا بل هو متعلق بمعنى قولهم من غير ان يتعلق بقوله تبين لك
 اصلا فكانه قد سلك على الخير الحقيقي للشيء فوقع فيما وقع تدبر قوله بالاستفادة ان جملة الخ
 هكذا في النسخ التي رايناها وهو سهو وقع من طيفان القلم والصواب ان يقال ان ما هو بجملة
 ما وضع للشخص بالوضع الكلي ويكون معناه في غيره ليس الا الحرف فاللازم منه انحصار
 ما يكون موضوعا للشخص بالوضع الكلي ويكون معناه في غيره في الحرف ولا يلزم منه
 ان ما هو موضوع للامر الكلي كالاسم والفعل لا يكون معناه في غيره كالحرف فلا يتم
 الجواب المذكور وقد يقال مراده بقوله كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره الخ كون اللفظ
 للموضوع للشخص بالوضع العام بحيث يكون معناه في غيره ليس الا معنى الحرف وفيه
 انه لم يبين ان الاسم والفعل يستقلان بالمفرومية لما عرفت من ان اللازم انحصار
 ما يكون موضوعا للشخص بالوضع الكلي ويكون معناه في غيره في الحرف والاسم والفعل
 موضوعان للامر الكلي فيجوز ان يكون معناه في غيره فتأمل قوله لا وفي الضمير الرجوع
 الى المشتق اي ما صدق عليه المشتق من انحصار غيره فتدبر قوله اعتبر من طرف الحدث

ط ووجه المحصر التعريف يجب
 ان يكون مانعا عن دخول الغير
 فلو لم يكن هذا المعنى مختصرا
 في الحرف لم يكن تعريفه
 بمانعا به
 ففهم

بأن يكون

بأن يكون الحدث مقيدا بتلك النسبة ويكون ذلك الحدث منسوبا دائما لقوله او الحرف اي الحرف المستفاد
 من التقسيم قوله وايضا عنه اي عن كون ذلك القول لبيان الحرف المستفاد ذكر ما فيها انه يستفاد ذلك
 اي الزمان وقوله وان لا نسب عطف على قوله ذكر ما فيها اي وايضا عنه ان لا نسب اي حيث يكون
 القول المذكور لبيان الحرف المستفاد من التقسيم ان يقال الخ وذلك لان حدة الفعل في التعليل
 ح يكون محكوما عليه بعدم ورود ضارب فيكون ما يحصل من الفرق حدة لا يرد عليه ذلك
 بخلاف قوله ان ضاربا لا يرد على حدة الفعل فان المحكوم عليه بعدم الورد على حدة الفعل هو ضارب
 ح فيكون ما يحصل من الفرق دفع ما كان قبله واره وهو خلاف المقصود واما قال لا نسب
 لان يمكن حمل ما ذكره المصنف على هذه المعنى وان كان خلاف ما ابتدأ رسمه فلو انما ببيان مؤدى الى
 عطف على قوله اما ببيان الحرف المستفاد اليه وعدله والمؤدى على صيغة اسم المفعول وقوله
 واحاصله عطف تفسيره وقد عرفت ان حدة النحاة مادل على معنى في نفسه مقترنة باسند لازمة
 الثلاثة وقوله بمقتضى هذه الفرق متعلق بالمؤدى وقوله اي الفعل الخ اشارة الى ان ضمير
 انما ارجع الى الفعل والى حدة المشهور الى الحرف المستفاد من التقسيم كما في الاحتمال السابق
 فقوله او حدة المشهور بالنصب عطف على قوله اي الفعل وقوله ومضمونه بالنصب عطف
 على حدة واشارة الى اعتبار حذف المضار وقوله بان يكون المعنى الخ يعني ان يكون معنى قوله ح
 الخ كذا ثابت بطريق ان يكون المعنى الخ بحسب اصل الوضع الخ بخلاف المشتق فانه قد يقرن
 به بحسب الاستعمال نحو ضارب اسس لا بحسب الوضع قوله عن هذه التوجيه وهو ان يكون
 المعنى في عباراتهم كناية عن الحدث المنسوب الخ قوله واما ببيان حال ضارب عطف على حدة
 اليائين المذكورين وضمير انما على هذا يكون واجعا الى ضارب لا غير وقوله لانه مقتضى ظاهر
 السوق الخ وذلك لان جعل ضاربا محكوما عليه بعدم الورد قوله وليس في قوله ونسبة
 الى موضوع الخ دفع لما يجبه على قول المصنف ونسبة الى موضوع ان ذكره تكرر مع ذكر
 الحدث وقوله لا اعتبار بالنسبة الخ علة للنفي وقوله بما قام بشئ ومعناه ما نسب الى شئ
 بالقيام وقوله لا ان لا يلزم من الدلالة الخ علة للنفي وحاصله ان انما يلزم التكرر
 المذكور لو كان مراد المصنف بالحدث في قوله فانه مادل على حدث مفهوم الحدث لكن مراده به

ما صدق عليه الحدث ولا يلزم من دلالة الفعل على ما يصدق عليه مفهوم الحدث
 كالضرب مثلا دلالة على النسبة حتى يلزم التكرار وقوله وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث
 في مفهوم الفعل اعتبار النسبة جواب بتسليم كون المراد بالحدث في قول المصنف مفهوم
 للحدث بعد الجواب يمنع ذلك وحاصله انه لو سلم ان المعبر في مفهوم الفعل مفهوم الحدث
 وفرض ذلك لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهومه اعتبار النسبة فان الحدث ما نسب
 الى شئ بالقيام ولا يلزم من اعتبار ما نسب الى شئ بالقيام في مفهوم الفعل اعتبار
 النسبة الى الشئ في مفهومه او يقال مراده انه لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل
 اعتبار النسبة فيه فان المعبر في مفهوم الفعل يحمل الحدث والنسبة معتبرة في تفصيله اعني
 ما قام بالشئ ولا يلزم من اعتبار الحمل في شئ اعتبار المفصل فيه الا يرى ان المعبر في الالهية
 الانسانية المعرفة بحمل الانسان مع ان تفصيله اعني الحيوان الناطق ليس معبر فيها بل المفصل
 معروف واحد هاكذا اريد ويرد عليه ان الظاهر ان قوله وكذا لا يلزم ان ليس جوابا تسليميا
 بل هو عين الجواب الاول ودفع للسؤال المذكور بالنظر الى مورد آخر وهو اعتبار الحدث والنسبة
 في مفهوم الفعل هذا ويرد على التوجيه الاول ان اعتبار ما نسب يستلزم اعتبار النسبة
 فان حمل ذلك على الاعتبار الاجمالي يؤول الى هذا التوجيه الثاني فلا يحسن التقابل
 بينهما فاقابل قوله يعلم ان مدلول الفعل الخ لان التبادر من الموضوع المحل اعني ما قام به
 العرض لا ما يقابل المحل سيما ان وقع في كلام اهل العربية فاندفع ما ورد فيه نقل عنه
 من ان تلك الذكوة انما يتم لو لم يكن الموضوع مشتركا بين المحل وما يقابل المحل تأمل
 انتهى فكانه اشار بقوله تأمل الى ما ذكرناه وقوله لا يطريق الوقوع اعني وقوع الحدث على شئ
 كما في نسبة الفعل الى المفعول قوله ولا يخفى ان المراد الخ كانه قيل انه لو قل ان نسبة الى شئ
 لفهم منه كون مدلول الفعل النسبة بطريق القيام لان النسبة فعل المتكلم وعرض قائم به
 متعلق بالطرفين فلجواب عنه بان المراد بها الانتساب وهو وصفة للحدث فكانه قال
 وانتساب الحدث وهو ان يكون بطريق القيام والوقوع ووجه كون المراد بها الانتساب
 لا ما هو فعل المتكلم ان مدلول الفعل يجب ان يكون من قبيل المعلوم وفعل المتكلم من قبيل

ه شيراشي مظهر

العلم

العلم المتعلق بقوله ليراعى الترتيب اي الترتيب المذكور وقوله ولو كان بصدد تقديم الخ
 بان يراعى الترتيب بحسب الشرف والرتبة قوله لقد تم كثير من التنبيهات الخ كالتنبيه السابع
 والثامن والتاسع والعاشر فان كلامه انما يتعلق بالاهم على ما يظن ذلك عند الرجوع اليها ويمكن
 ان يقال سلك في ذكر التنبيهات مسلك الترتيب من الادنى الى الاعلى من جهة التعلق بالاهم ولعله
 لهذا الامر بالتأمل فاقابل قوله اي تبين ومنه يعلم انه منه تبين ومنه يعلم ولو قل هكذا
 لكان اظهر قوله بقوله السادس على تقدير عطفه على قوله وقد عرفت من الفرق الخ او ان
 اي اكثر من قوله السادس على تقدير عطفه على ما يماثله ما سبق قوله لعدم مقام الوصل
 ان المقام مقام الفصل كمال الاتصال بين جملة السادس هذا وبين جملة ومنه يعلم
 الكون الثانية بما لا يشار اليه بهذا في قوله السادس من هذا قوله وليس المقدر وقوله انما ما سبق
 من التقسيم يعلم امور فقوله ما سبق بيان لتلك الامور يعني المقدور ما ذكر من قول ومنه تبين
 لا قولك انما يعلم امور مما سبق الاوجه لذكره اي لذكر ان يعلم منه امور مما سبق في التنبيه السادس
 فانه امر واحد علم من التقسيم وان علم منه امور اخر لكن لا يوجد ذكره فيه وقوله فجعله اي جعل قوله
 ومنه يعلم بالعطف دليلا على هذا متفرع على قوله معطوف على محذوف اي تبين ومنه يعلم
 وقوله ما بعده سواء كان مدكود او مقدرا وقوله وهم لا يذنبون لا يستدعي عدم كون المقدور
 خبرا له لكن يمكن ان يقال مراده بما بعده ما هو المذكور بقرينة قوله والا لا يصح العطف
 وذلك لا ينافي بخير كون المقدور خبرا له كذا اريد قوله قسم من اسم الجنس وهو ما يكون
 مدلوله كلياً وهذا اما مستقلا بالمفرومية غير المصدر والمشتق لان اسم الجنس على ما فسر
 صاحب المفصل شامل للمصدر والمشتق ايضا مع ان تعريفه المستفاد من تقسيم
 المصدر غير شامل لها والا لا يصح التقابل كما سبق قوله ولا يتجه عليه شئ الخ دفع لان يقال
 ان المستفاد من السابق ليس مقصودا على الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس بل يستفاد
 الفرق بين علم الجنس وبين المصدر ايضا كسبحان وتسميح فانه سبحانه علم جنس
 للتسميح مع ان المصدر لا يثبت على هذا الفرق وتقرير الرفع ظاهر وقوله من اشترى
 العلة فان العلة للفرق المذكور في المتن اعتبار النجس في علم الجنس دون اسم الجنس

اي ما سبق في التقسيم
 س

و تلك العلة متحققة في علم الجنس والمصدر ايضا قوله وان لم يسبق احد في التقسيم اعتمادا
 على اشتراك مفهومه فكانه معلوم من الكلام السابق قوله ذاته وحقيقة الشاملة لما تد
 وصورة اي صيغته فان الصورة جزء من صور لا ما اشتهر استعماله اي استعمال الجوهر وقوله
 فيه متعلق باشتهر والضمير عائد الى الموصول وقوله في الاطلاق متعلق بالاستعمال وقوله ما يقابل
 الصورة بيان للموصول قوله كما ان ما افيدانه خارج الى الله وانه حيث جعل ذلك مشهرا بامارة
 الخ ان ما افيد ابعد مما قيل فان فيما افيد ينبغي اشتراط التعيين في الوضع وذلك خلاف الظاهر
 بل الظاهر وضع معين من حيث انه معين فالظاهر ان يكون التعيين داخل فيه قوله وامثاله من
 المصدر وغيره اشارة الى انه كما علم من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم الجنس علم منه
 الفرق بين علم الجنس وبين المصدر ايضا وكذا بينه وبين المشتق فقوله مجرد الذات
 ناظر الى اسم الجنس وقوله والحدث ناظر الى المصدر فينبغي ان يقول بعد والذات
 والحدث حتى يكون ناظرا الى المشتق لكن الامر في ذلك سهل قوله بل بمعنى غير معتبر معه
 التعيين الخ فيصح الاخبار بقوله هذا اسد لمن لا يعرف حقيقة الاسد وهي الحيوان المفترس
 لا بقوله هذا اسما منه وانما يصح الاخبار بمن يعرف حقيقة ذلك ثمرة الفرق المذكور
 قوله والالزم التناقض اما جعل عدم التعيين معتبرا معه وجاء التعيين من دخول اللام عليه
 لزم التناقض اذ لا يزول اعتبار عدم التعيين والا لكان مجازا حين استعماله باللام ولا فاقبل به
 قوله ليس بالاعتين له في نفس الامر اصلا اي لا عند التكلم ولا عند المحاطة بل المراد به ما يعتبر
 معه التعيين كما سبق قوله الخ انه معنى غير مستقل قيل لعل هذا التوجيه ظهر من السابق
 بل كاد ان يكون التوجيه السابق موجبا لتحصيل الحاصل فاذم قوله وخيلة في تعريف الجنس
 الدخيلة في الشيء ما ليس له من ذلك تعريف لكن يجعله منه لعله يعني ان الاضافة ليست لتعريف
 الجنس بحسب الوضع واصحابها العهد الخارجي وهي في الجنس اسم في تعريف الجنس بالحقيقة باللام
 فانها الاصل في تعريف الجنس كما تقرر في محله قال فيما نقل عنه هذا القول مبناه
 على ما اوجده بعض عبارات وقع في بعض كتب النحو والا فالتحقيق ان الاصل
 في التعريف باي اداة كانت العهد وتعريف الجنس خلاف الاصل فالتحقيق ان المراد

ط فاعلم منه ان المراد بالتعيين
 والاعتين ما هو
 بالنسبة الى المصطلح
 مستم

باللام

باللام ما يقع او ذكره على سبيل التمثيل انتهى يعني ان المراد باللام مطلق اداة التعريف على طريق
 ذكر الخاص واردة العام مجازا والمراد باللام خاصة لكن ذكرها على سبيل التمثيل اي من
 اللام مثلا قوله مع قيد الوحدة اي بان يكون متحققة في ضمن فرد ما لا بعينه وهي المعنى
 اي لما فيه مع قيد الوحدة هي المعنى بالفرق المنتشر قوله اولغة يريد ذلك بان الظاهر
 ان قوله عند السامع متعلق به كما سيشرح اليه الشارح بتقديم ذكره على ذكر تعلقه بما بعده
 والعامل في الظاهر هو المبهم بالمعنى اللغوي وجعله عاملا بالمعنى الاصطلاحي يحتاج
 الى تكلف لانه اسم جامد قوله وتوضيحه الخ متعلق بكلا النسختين على ما لا يخفى
 قوله اذ الصلة اي الصلة من حيث انها صلة انما تتم الخ والمراد بتمامها ان يكون لها
 معنى تحصل قوله وايضا المعنى اي لاجل ان تمامها انما يكون بربطها بالصلة اشترط العائد
 من الصلة الى الموصول ليرتبط بالموصول بسبب العائد فيتم قوله يتوقف على تعقل الموصول
 اي لكونه نسبة بين مربوط والمربوط به قوله والا لدار اي وان لم يكن كما ذكرنا بل يتوقف
 تعقلها على تعقل الموصول من حيث انه متعين لزم الدور فان تعقل الموصول من حيث
 انه متعين يتوقف على تعقل الصلة فائدة تحليله وهي دفع الدور بين الموصول والصلة
 باعتبار توقف تعقل كل منهما على الآخر فان تعقل الموصول من حيث الابرهام موقوف
 عليه لتعقل الصلة ومن حيث التعيين موقوف على تعقلها قوله وعدم التنبه عطف
 على العراء يعني ان سبب حمل قوله يتعين بما هو معنى فيه على ان يتعين بمعنى حاصل
 في معنى الموصول قائم به العراء عن تدقيق النظر وعدم التنبه لتوقف الصلة على الموصول
 حيث فسر كون الصلة في الموصول بالحصول فيه والقيام به ولم يفسره بتوقفها
 عليه وتمامها بربطها به كما فسرناه بذلك فاعترض عليه اي على قوله يتعين
 بما هو معنى فيه قوله لا نقاضيه برهزة الاستفهام فاذ معناها الذي هو الاستفهام
 قائم بالتكلم وذا المتعلق المذكور قوله وتعتد عطف على قوله ان تحمل اي واما
 ان تعتد الخ وقوله فاذ قبول الاعراض الخ اشارة للتقدير عن الاعتذار المذكور قوله كيف لا
 وسيشرح المص الخ فان حاصل معنى الخرف على هذا التقدير ما يتعلق بتعقل الغير وهو

من ان يكون قوما بالغير ولا يكون ومعنى الموصول ما يتعين بمعنى حاصل في الموصول قائم به فلم يكن
 حاله عكس حال الحرف وانما يكون كذلك لو كان معنى الحرف قائما بالغير وكان معنى الموصول ما يتعقل
 الغير وهو الصلة بتعقله كما ذكره الشارح وقوله على ان الاضراض مندفع اي بعد تسليم ان
 معنى الحرف حاصل في متعلقه قائم به كما ذكره المعترض قوله على مطلوبة النسبة ان يكون النسبة
 مطلوبة بالفرق وهو المطلوبية معنى فيها معنى النسبة قائم به وقوله وكيف لا يكون
 الاضراض بهزة الاستفهام مندفعه قوله توجيه ثالث لكلام المص في الحرف والموصول وهو ان معنى
 الخ والفرق بين هذه التوجيه والتوجيه الثاني الذي عبر عنه بالاعتذار انما هو في الحرف
 دون الموصول قوله لم يصل العبارة وهي قوله فان الحرف يدل على معنى في غيره قوله يكون
 الفصل بينهما بتفسيرات اخرى له كل فعل وكل حرف فستره بذلك لئلا يتوهم ان الحكم
 بالاشتراك المذكور على مفهومهما او على افرادهما في الجملة يعني ان كل فرد من افراد الفعل وكل فرد
 من افراد الحرف يشترك في الخ بعمل لام التعريف على الاستفهام قوله على الدلالة اشارته
 الى ان الجملة بعد كونها في تاويل المصدر لا دخول كلمة ان عليها مجردة عن التفسير قوله حتى يصح
 ان يكون مشتركا فيه لهما اي حتى يصح الحكم بكونه مشتركا فيه لهما كما هو ظاهر عبارة المص
 فلا يلزم اتحاد الغاية وزيتها كما افيد قوله على ما هو المتبادر اي رجوع الضمير الى هذا المعنى
 بناء على المتبادر وخلاف المتبادر رجوعه الى مدلول الفعل والحرف وسيظهر في البحث الثالث
 انه يحمل العبارة عليه قوله والمراد بالغير في قوله لا يثبت له الغير هذه المعنى لا الغير المذكور
 في قوله ثابتا للغير وقوله على ما يستفاد من الاعادة معروفا قيد للمعنى ووجه الاستفادة
 ما تقر في محله من ان اعادة الشيء معرفة تدل على العينية قوله ودجهم اي وجه عدم
 كون المراد بالغير الغير المذكور غير خفي لان المقصود انهما لا يكونان محكوما عليهما
 من هذه الجهة بشئ من الاشياء لا بالغير الذي يتوقف تعقل الحرف على تعقله
 فقط قوله تنبيهها الى لان المقام لكونه مقام الضمير يكون الضمير صلا فيه والعدول
 عن الاصل انما يكون لنكته وهي التنبيه على ان المراد غير ما سبق قوله والمراد لتقليل
 النفي بان يكون قوله من هذه الجهة قيد الانتفاء لان في التقليل بان يكون قيدا للاثبات النفي

وهو ان من هذا المعنى يشمل
 للحدث والزمان بخلاف
 هذا المعنى وسيتضح
 ذلك مسته

فان هذا المعنى لا يفي الاثبات لاجل جهة اخرى ان اصل اثبات الغير منوع لا يجمع
 في التكلف الغير القليل قيل التكلف الكثير هنا ان يقال المعنى لا يثبت من هذه الجهة
 له الغير وان كان يجوز ان يثبت له الغير من جهة اخرى وهي جهة ما لحظته لا باعتبار كونه
 ثابتا للغير والى تعرف حاله بل باعتبار ما لحظته بالاستقلال على ما مر جوابا وشار اليه
 الشارح في التقسيم في تحقيق معنى الحرف وفيه انما يدل على كونه تكلفا فقط ولا يدل
 على كونه تكلفا كثيرا الا ان يقال ان المعنى باعتبار الجهة الاخرى ليس معنى للفعل ولا للحرف
 فلا يصدق انه يثبت له الغير من جهة اخرى فيحتاج الى ان يقال جعله معنى لهما مسامحة
 فكثير التكلف قوله ان يكون اللفظ غير عنه عبارة فيه مسامحة والمراد ان يكون اللفظ غير عنه
 انما يشاء من كون معناه مما اثبت له شئ وليس المراد ما يتبادر من ظاهره لا يوجب
 ان يكون المنزع والمنزع عليه في كلام المص واحدا كما لا يخفى قوله بجامع اثبات الغير له
 اي لذلك المعنى المدلول الثابت للغير كما في اسم الفاعل الدال على النسبة اي نسبة الحدث
 الى الذات فيدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وذلك المعنى نسبة الحدث اليه والغير
 هو الذات مع ان هذه الدلالة بجامع اثبات غير ذلك المعنى لم مثلا اذا قلنا جاء عالم
 فقد اثبتنا المجيء لجموع معنى عالم وهو ذات ثبت له العلم قصد الجزاء الذي هو
 نسبة العلم ضمتا وتتبعها كونه ثابتا للغير نظير من هذا التقرير ان هذا التقصيص
 على حمل قوله من هذه الجهة لا يثبت له الغير على انه لا يثبت له الغير لا قصد ولا يتقوا
 فيندفع ما قيل من ان كلاما في نفي اثبات الغير للمعنى الذي دل عليه الفعل والحرف باعتبار
 كونه ثابتا للغير وذلك في اسم الفاعل نسبة الحدث الى الذات وهو ليس بمحكم عليه
 ومثبت له بل المثبت له بجموع معنى اسم الفاعل على ما لا يخفى نعم يرد عليه ان المتبادر
 من قوله من هذه الجهة لا يثبت له الغير انه لا يثبت له الغير قصد والاثبات له
 قصد غير متحقق في المادة المذكورة فلا اشكال في ما مل قوله لشدة امتزاجها
 الخ وذلك لكون النسبة فيه معتبرة من طرف الذات بخلاف الفعل فان النسبة
 فيه معتبرة من طرف الحدث كما سبق قوله منوع فيسهل ان اريد بالثبت له ما يعم المثبت له

قاله شيرازي
 مسته

قاله شيرازي
 مسته

قصد والثبت له تبعاً فكل اسم فاعل إذا السند اليه شيء يكون مثبتاً له تبعاً أي
 بتبعية الموصوف فيكون النسبة مثبتاً له ضمناً وتبعاً ايضاً كون ثابتاً لغيره فلا يندفع
 النقص وإن أراد به المثل لا قصد فيدفع النقص وإن كان اسم الفاعل مثبتاً بنفسه
 من غير اعتبار الموصوف لما عرفت من أن النسبة مثبت له تبعاً لا قصداً تدبر قوله بحمل
 الثبوت للغير لا في قوله بل لأن على معنى باعتبار كونه ثابتاً للغير على عدم الاستقلال
 لأن المراد بقوله ومن هذه الجرحية كون هذه المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا مثلاً
 أنه من جهة عدم استقلاله لا يثبت له الغير والضرب في قوله "عجبتني ضرب زيد" وإن
 أثبت له شيء مع كونه ثابتاً لغيره لكنه مستقل بالمفهومية كما لا يخفى قوله اعتبر ثبوت
 أي ثبوت معنى الضرب لغيره كزيد لا أجل تخصيص المثل له وهو الضرب الذي أثبت له لا محالة
 بذلك الاعتبار أي باعتبار ثبوت لزيد مثلاً وقوله ليس لهما مقام مجرد عن الثبوت الخ حتى
 يثبت لهما شيء حال كونهما مجرداً عن الثبوت للغير وأورد عليه أن التبادر من قوله
 على أن لنا الخ أنه علاوة وذلك يقتضي أن يكون الجواب بالعلاوة على تقدير تسليم
 أن معنى الثبوت للغير ما هو الظاهر من هذه العبارة لا عدم الاستقلال في
 لا يتم قوله ليس لهما مقام مجرد الخ لأن الحدث الذي هو معنى تضمني للفعل له مقام
 مجرد عن الثبوت للغير بل ليس للمعنى الحرفي مطلقاً والمعنى للطابق للفعل
 والمعنى التضمني الذي هو النسبة مقام مجرد عن الثبوت للغير فتدبر قوله وثالثها الخ
 منع لقول المصنوع الخبر عنها وكذا الكلام في البحث الخامس قوله لهذا المعنى
 أي الثابت لغيره وهو النسبة المأخوذة على نحو معنى الحرف كما سبق ولا تمام معناه
 وهو يوجب الحدث والنسبة إلى فاعل معين والزمان الداخل فيه ذلك المعنى الثابت للغير من غير
 امتزاج كما في مفهوم اسم الفاعل أي كما أن الامتزاج حاصل في مفهومه على ما سبق من أنه
 صار مجموع الحدث والذات والنسبة بمنزلة شيء واحد لشدة امتزاجها بحيث لا يلتفت
 النفس إلى النسبة قصد الكون النسبة فيه معتبرة من طرف الذات بأن تكون الذات مقيدة
 بنفسية الحدث إليه بخلاف الفعل إذ ليس فيه ذلك الامتزاج لكون النسبة فيه معتبرة من

جانب الحدث كما سبق قوله ولا للحدث والزمان حاصله أنه لا يمكن الاثبات لشيء من الحدث
 والزمان لأن اعتبار كونه كل منهما ثابتاً للغير مقصود بالأفادة بالفعل ويمتنع في هذه
 الحالة اثبات شيء لهما أما اعتبار كونه الحدث ثابتاً للغير في الفعل فظاهر فإنه يعتبر
 كونه ثابتاً للفعل المعين وأما اعتبار كونه الزمان ثابتاً للغير فلعلمه باعتبار أن الحدث ثابت
 للفعل في الزمان فكان الزمان ثابتاً للفعل كذا أفيد قوله أن السند إليهما أي أخباراً
 كما إذا انشأنا قوله أنه لا يثبت لشيء لأن الاثبات هو النسبة الإيجابية الخبرية فلا يشتمل
 الاثبات قولاً فالأولى الظاهر أن يقول الأولى كما في بعض النسخ إذ لا وجه للتفريق
 وقوله يثبت امتناع الخبر عنهما من الثبوت قولاً لا أراد الخ أو بقاء المعنى فرع الاثبات
 فيعلم من عدم إمكان اثبات شيء له عدم إمكان نفي شيء عنه قوله تقييد الحكم
 أي بامتناع الخبر عنهما بقيد مستعملين في معناه قولاً بظهور الخ هكذا في النسخ
 التي رأيناها بالبار فعلى هذا يكون قوله وجد على صيغة الماضي المعلوم من التوجيه
 ثم المراد بجميع اللفاظ جميعها من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنها
 فلا يرد أن الفعل والحرف حين استعمالهما في معنيهما لا يصح الحكم عليهما قوله أما كون الحكم
 أي بامتناع الخبر عنهما قولاً وإن أراد الخ أي من الموضوع له وغيره قوله مراد به الضرب
 على طريق ذكر الكل وإرادة الجزء قال فيما نقل عنه بل منه تسمع بالعديد خير من أن تراه
 انتهى يعني أنه في تأويل سماط بالعديد الخ قوله وأما الثاني وهو ما ذكره بقوله قيل
 بل لا حاجة في تصحيح الحكم الخ وقوله بعد تسليم أن هذه الخ إشارة إلى أن ذلك ممنوع مستند
 بأن الاستعمال في الموضوع أو ما يتفرع عليه لم يؤخذ في مفهوم الفعل والحرف بخلاف
 الحقيقة والبيان فهذه اللفاظ تنصرف بالفعلية والحرفية قبل الاستعمال في أحدهما قوله
 لا يمنع ذلك أي لا يمنع عدم انحصار هذه اللفاظ بالفعلية والحرفية حين عدم استعمالها
 في معانيها الحقيقية والتجارية أن يشملها أي هذه اللفاظ التي لا تنصرف بالفعلية
 والحرفية الحكم على الفعل والحرف بامتناع الخبر عنهما لأن عنوان الحكم أي وصف المحكوم
 عليه في قولنا الفعل والحرف يمتنع الخبر عنهما فالحكم بمعنى المحكوم عليه وهو الفعل

والحرف ووصفها الفعلية والحرفية لا يجب ان يكون وضعها للأفراد حين الحكم والحين
ثبوت الحكم أي المحكوم به فلا يجب ثبوت الفعلية والحرفية لأفراد الفعل والحرف فلا بد
من تقييد الحكم بامتناع الخبر عنهما بكونهما مستعملين في معناهما وإنما لم يجب ان يكون
وضعها للأفراد حين الحكم ولأحين ثبوت الحكم بل ما تقرره المنطق من ان صدق وصف الموضوع
على ذاته بالامكان عند الغاربي وعند الشيخ ابي علي في تحقيق مذهبه وان كان ظاهر مذهبه
انه بالفعل فعدم وجوب كونه وضعها للأفراد على هذا ظاهر وما على ظاهر مذهبه
فلا بد ان يجب صدق عليه بالفعل في وقت من الاوقات ولا يجب صدق حين الحكم ولأحين
ثبوت المحكوم به فلا يجب ان يكون وصفا للأفراد حين الحكم ولأحين ثبوت المحكوم به
الا ان يعتبر قولنا الفعل والحرف بمتن الخبر عنهما عرفية أي قضيية عرفية وهي التي
حكم فيها بدوام ثبوت المحكوم للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بعنوانه
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فعلى قولنا الفعل والحرف في الفعل
والحرف مادام ذاتهما متصفا بوصف الفعلية والحرفية بمتن الخبر عنهما ولا نشك
في عدم انصاف هذه الالفاظ بالفعلية والحرفية حين عدم استعمالها في الموضوع لم
او ما يتفرع عليه من المجازات فلا يشملها ح الحكم على الفعل والحرف بامتناع الخبر
عنهما فانرفع البحث ولا يذهب عليك ان قولنا مادام ذات الموضوع متصفا
بعنوانه ليس قيداً للحكم بل لثبوت المحكوم به والدوام كما بين في محله فالاستثناء
في قوله الا ان يعتبر عرفية إنما هو من قوله ولأحين ثبوت الحكم وقوله فهذا
أي اعتبار عرفية تقييد لانه تقييد للموضوع بانصافه بعنوانه بخلاف ما
اذ اعتبر مطلقة عامة اذ ليس فيها الا الحكم بفعلية النسبة وهي مأخوذة
في العرفية مع قيد آخر وقوله آخر أي غير تقييد الفعل والحرف في الجواب الاول بكونهما
مستعملين في معناهما يعني انهما متغايران بحسب المفهوم وان كان معالهما واحداً
فلا يكون اعتبارهما عرفية دليلاً على عدم الاحتياج الى هذا التقييد أي تقييدهما بكونهما
مستعملين في معناهما الا ان يقال الاول في ظاهره فان تقييد الموضوع

فيه رد على الفاضل
شیراشی
مستهم

الانفرد

بالانصاف بعنوانه ليس تقييداً بامر خارج عن مفهومه بخلاف تقييدهما بكونهما مستعملين
في معناهما وان كان ذلك ما لم يرد احد او قيل وجه الاول في ان حمل المعنى في التقييد الاول
على الموضوع له وهو اخص من انصاف الفعل والحرف بالفعلية والحرفية لتحقيقه
حال استعمالها في معناهما المجازي بخلاف الموضوع له ولا يخفى ان التقييد بالامم اولى
من التقييد بالموضوع له لانه حين التقييد بالموضوع له يوم الكلام ان لا يمتنع الخبر
عنهما حين استعمالها في شيء من المعاني المجازية وليس كذلك وفيه نظر لان حمل المعنى
في التوجيه الاول على الموضوع له لا على المدلول مطلقاً كونه مقابلاً لزيادة
نفسهما مما لا وجه له فتدبر قوله افعال واسماء كلفظ يزيد فان جاء فعلاً
مضارعاً وعلماً او حرفاً واسماً كلفظ ما فان جاء حرف نفى وجاء اسماً
مضمناً للمعنى الاستفهام او المعنى الشرط قوله واختاره ان يكون الافعال والحروف
باعتبار انفسهما اسماً بل اعلاماً وكذا الضمير في قوله ووجهه راجع اليه فيكون ان على نسق
واحد بخلاف ما اذا رجع الضمير الاول الى كونه كثير من الالفاظ افعالا واسماءاً وذلك
قريباً لفظاً لقوله ان يكون الموضوع بالوضع النوعي كالفعل والحرف والمراد
بالوضع النوعي وضع الشيء الماحوظ مع اشياء بوجه عام كان يقال كل فعل ماضٍ
وضع تحدث ونسبة الى فاعل معين وزمان ماضٍ ويقابله الوضع الشخصي وهو
وضع الشيء الماحوظ بخصوص المعنى كوضع الانسان للحيوان الناطق مثلاً
قوله ورد سيد المحققين الى هذا الرد يتعلق بما ذكره من الدليل على قوله
فلما احتيج الى البحث عنهما التفتيش عن احوالهما الى فافهم قوله بما ذكرنا ان مبلغاً الى
وهو ما ذكره بقوله والتحقيق في قوله وهذا ذكر قوله وعدم قبول كلامهم تأويله الصريح
لا يقبل التأويل قوله على ان المراد بالنقل الى يعني سلماً ان المراد بعدم مساعده
النقل لذلك عدم ثبوت النقل لعدم كونه معتدلاً به وملتبساً اليه لكن مراده قد يتردد
بالنقل النقل من الواضح الى لا النقل عن ائمة اللغة قوله عن مشاهير الاستعمال
اذ لا يصحح الواضح بان المعنى الفلاذ موضوع له هذا اللفظ بل انما يعلم ذلك من استعماله فيه

فان لم يشتر شي
مستهم
وكان استعمال قلت في ضرب
ضرباً شديداً واستعمال في
بمعنى على مستهم

فيه رد على الفاضل
شیراشی
مستهم

قوله على تحقيقه قد سره وهو ما ذكره بقوله والتحقيق ان اذا اريد الخ قوله تحقيق انه
 الخ اي تحقيق ان الفعل الاصطلاحي يخبر بدون الحرف قوله مع اي حين ارادة المعنى اللغوي
 من لفظ الفعل يحتاج الى ضرب من التكلف في الضمير الخ بان يعتبر الاستعمال بان يكون
 لفظ الفعل عبارة عن المعنى اللغوي ويجعل الضمير الراجع اليه بالمعنى الاصطلاحي
 وانما يحتاج الى هذا التكلف لان المقابل للحرف هو الفعل الاصطلاحي قوله
 ويبين على صيغة المضارع المعلوم من باب التفعيل وقوله انه كل مفعول وقوله
 انه على وجه اعتبار مفهومه قد يتحقق الخ فاعله قوله والالتزام الوصف الخ وهو حال
 كما بين في الحكمة قوله يدل عليه قوله بجاز نسبة الخ وجه الدلالة ان الضمير في قوله منها عائد
 الى الذوات المتعددة فتكون منسوبة اليها الحدث فيكون تحقق الحدث فيها عبارة
 عن قيامها بالاعتقاد عليها اذ الصمد المستعمل بعلى بمعنى الحمل ولا يصح
 حمل الحدث على الذوات التي نسب اليها الحدث نعم لو كانت تلك الذوات عبادة عن افراد
 الحدث المحمول عليها كالضرب الصادر عن زيد وعمر ووكبر لصح ما ذكره
 اللهم الا ان يراد بصمدية عليها حملها بواسطه ذرفا مل ولا يذع عليك
 ان تحقيقه في ذوات متعددة مصحح لجواز نسبته الى خاص منها فيصح التفرع المذكور
 بناء على ذلك غاية الامر ان المصحح له غير مخصص في ذلك بل يجوز ان يكون امر آخر
 كتحقيقه في ذوات مخصوصة وليس ذلك من قبيل تفرع المشروط على الشرط حتى
 يرد عليه ما يقال من ان فيه اجتنابا على انه يوهم انه لو لم يتحقق في ذوات
 متعددة لم يجز نسبته الى خاص قوله ان من الافعال ما لا يتحقق الخ مثل الوجوب
 بالاتفاق ومثل الخلق على مذهبها هل الحق قوله وفيه نظر قال فيما نقل عنه
 وجه النظر ان الحكم الجزئي المستفاد من قوله قد يتحقق في ذوات متعددة
 على تقدير حمل كلمة قد على الجزئية لا يصح استعماله في اثبات الحكم الكلي المستفاد
 من قوله الفعل مدلوله كلى فانه استدلال به عليه كما اشار اليه بقوله ويبين انه كلى الخ
 فينبغي ان يؤخذ الحكم المستدل به كليا بان يراد بالتحقق جواز التحقق

قوله شيراشي
 سكه

في ذوات متعددة بالنظر الى مجرد مفهوم الحدث مع قطع النظر عن الامور الخارجية
 كما في الوجوب والخلق من الدلائل الخارجية فان جواز التحقق بهذا الاعتبار كلى
 في حمل كلمة قد على الكلية اذ لا فائدة في اخذه كليا حين حملها على الجزئية
 وهو ظاهر فان دفع البحث الذي اوردته بعض الفضلاء في هذا المقام قوله وما قرنا
 ان المقصود يعني ان نسبة الفعل الى الخاص من مسلم صحتها لا يحتاج الى بيان وانما الكلام
 في ان نسبة اليه لا يشي بعنى هل هو لكون المعبر في مفهوم الشخص والامر العام
 فالمقصود بيان ان نسبة الفعل الخ فاندق الخ قوله وبيان ان نسبة الخ وكون هذا
 مقصودا يستلزم ان لا يكون المقصود بيان انه لا يصح نسبة الى شئ فيه هذا
 الاعتبار جعل قوله وليس المقصود الخ داخل في غير التقرير المذكور مع عدم كونه
 مقورا فيما سبق صريحا قوله يتحقق في امور الخ مثلا ابتداء الذي هو معنى
 من يتحقق في السير والبصرة في قوله سر من البصرة وفي الخرج هو الكوفة في قوله
 خرجت من الكوفة وغير ذلك وفيه ان معنى من ليس ابتداء المطلق بل ابتداء الجزئي
 المتحقق في كل منها والاطراف بمنزلة امر واحد لقيام معنى الحرف الذي هو معنى
 جزئي بهما معا وقوله ويتحقق فيه اي معنى الحرف امور لكون الابتداء
 الذي هو معنى من تحقيقا واضحا فيها او غير ذلك وفيه ان معنى جزئي من جزئيات
 الابتداء الحقيقي والاضافي لانه هو الامر منهما على ان تحقق امور في جزئي لا يجعله
 كليا وبالجملة ما ذكره ليس بما نحن بصدد تدبر قوله مستقل اي دون الحرف
 فيكون قوله اذ تحصل مفهومه الخ بيانا لوجه التفرع وايضا حاله لا يكون مستدركا تدبر
 قوله بما حصل له كلمة ما عبارة عن متعلق الحرف والمراد من الحصول له والثبوت له توقف
 تعقله عليه وقوله ويثبت من الثبوت قوله لا مدخل له في التعليل اذ يكفي في التعليل
 ان يقول اذ تحصل بالغير قوله وفي هذا الدليل وهو قوله اذ تحصل مفهومه الخ فانه دليل
 على ان الحرف لا يخبر به بعض الباسات السابقة وهو ما عدا البحث الثالث الذي ذكره
 بقوله ان امتناع اثبات الغير لادلة المعنى لا يفيد امتناع الغير عن الفعل انما يفيد لو لم يكن

والفعل معنى عار عن هذا الاعتبار اي اعتبار كون ثابتا للغير وفي الزمان فليخبر عنه
 ووجه عدم وروده انه ليس في الحرف معنى عار عن هذا الاعتبار حتى يكون مخبرا به
 وقد وقع في بعض النسخ هذا البحث الثالث رابعا فلماذا قل بعض الفضلاء في بيان المراد
 ببعض المباحث انه غير البحث الرابع فكون على بصيرة ثم المراد بالمباحث السابقة مثلها
 ومنا سبها لانفسها اذ تلك المباحث من جهة كون الشيء شيئا له والمباحث الواردة
 منها من جهة كونه شيئا كذا افيد قوله فاجتنبنا الى تكلفات لدفع الاشكالات عنه
 على ما عرفت سابقا قوله ما هو المشهور كلمة ما نافية وفي بعض النسخ غير ما هو المشهور
 فهي موصولة قوله ما يقيد به الى كلمة ما جارية عن المعنى والضمير المستتر في يقيد به
 راجع الى الفعل والنصب راجع الى ما فاعلم ان ما عبارة عن معنى الفعل والاطوار بقول لا يتعين
 ثبوت الامر هو ثابت كذا افيد قوله فاذلك اي يكون معنى الفعل كليا لا يتعين ثبوت الامر هو
 ثابت ولو كان معنى الحرف جزئيا متعينا قولنا وحيث كون ما ذكره وجه اخر غير ما هو المشهور
 قوله سواء كانت جزئيات اضافة الشهرة الى الجزئيات الاضمار في يطلق على كل واحد من كل واحد
 كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم مثلا فيخرج عنه
 الكللي الاعم من سائر الكليات كالشيء مع ان المناسب ادخاله في جزئيات مفهوم
 ما تقدم ذكره على هذا التقدير بقرينة المقابلة فلا بد ان يراد به ما ليس بجزئيات
 حقيقية كزيد وعمرو وكما قوله دائر بين الوجود والعدم لانه اما ان يكون موضوعا
 للكللي فيكون كليا او يكون مجزا فية فلا يكون كليا فكلية دائر بين الوجود والعدم قوله وما ذكرنا
 اي من الكلية دائر بين الوجود والعدم انصح مقصوده قد سره بالبحث في قوله
 واما اذا كان الرجوع اليه كليا عاما ففي كلية وجزئية بحث يعني ان مقصوده قد سره
 به عدم ظهور حال الكلية وكونه دائر بين الوجود والعدم قوله اذ لا ينبغي ان ضرورية انه
 من تلك الخشية جزئيا لا كلى قوله مع كثرة استعمال الغائب وهي بعد كونه مجازا في الكللي
 كما عرفت فاشتبه الامر قوله في امرين احدهما في تحقيق مفهومه وثانيهما في كلية
 قوله داخل في الضمير الذي هو بعض ما ذكر في التقسيم من اقسام ما مدلوله جزئيا

اي لقوله او موضوع
 جزئيات شخصية
 مسته

قوله بفصل التقسيمان كلاهما اي تقسيم ما مدلوله كلى الى ما ذكره من الاقسام اذ لا ينحصر
 فيما ذكره لخروج ضمير الغائب على تقدير كونه مدلوله كليا وتقسيم ما مدلوله جزئيا الى ما ذكره
 اذ ما ذكره الضمير مطلقا فيدخل فيه ضمير الغائب مع ان مدلوله كلى فيلزم تقسيم الشيء الى مباحث
 فيفصل التقسيمان كلاهما قوله موضوع لمفهوم كلى وهو مفهوم ما تقدم ذكره ليستعمل في الجزئيات
 اي في فرد من افراده فيكون الوضع والموضوع له كلاهما عامانا لان الموضوع له يكون متروكا دائما
 نظريا على ما سبق تحقيقه من ان الموضوع له كل واحد من افراد هذا المفهوم وهذا المفهوم له الوضع
 لانه الموضوع له في الوضع عام والموضوع له خاص قوله لا يخص الضمير الغائب بل لا يخص
 الضمير بل يجري في اسم الاشارة والموصول بل في الحرف ايضا كذا افيد قوله وبعد اعتبار
 الخ بضم الباء وهو مجرور ومعطوف على قوله تعريف اي وبنار على بعد اعتبار الاستعمال بعد اللام
 الداخل على صله الوضع في هذا التعريف على ما هو الظاهر وبعد جعلها لبيان الغرض
 من الوضع بان يكون معنى التعريف ما وضع لاجل ان يستعمل في شيء مجبته وان كان ما وضع له
 امرا عاما كليا وجعله معطوفا على قوله ان اكثر اهل اللغة اي نظري بعده لا يخلوا
 عن بعد قوله بل ما اعتبر فيه بل دليل ان الاعلام الجنسية معارف عندهم لكن جعلها
 بعضهم اعلاما حكيمية لاحتمالية قوله ايظير بل لا الاشارة الى ما هو الحق فيه
 بالتأمل في جزئية وكلية كما قل هذا القائل وانما كان هذا السبب بتوجيههم
 لانه يفهم من قوله وفي كلية نظر ان الحكم بكونه كليا مطلقا ليس بحق فيعلم ان الحق انه قد يكون
 كليا وقد يكون جزئيا ولا حاجة فيه الى الاشارة اليه بقوله فتأمل نعم لا يفهم منه وجه
 اختيار كونه الضمير مطلقا في التقسيم جزئيا فالاسباب جعله اشارة اليه قوله ان معنى الحرف جزئيا
 ومعنى تلك الاسماء كلى قوله ولما كان هذا الخ اي ما ذكره النص من الفرق بين الحرف وتلك
 الاسماء جزئية المفهوم وكلية مما اشتهر من التزام المتعلق في الحرف لان دلالة على معنى
 توقف عليه لكون معناه غير مستقل بالمفهومية كما يدل عليه تعريفه بما دل على معنى
 في غيره بخلاف هذه الاسماء قوله في بعض الاوقات قيد بذلك ليصح الحصر وذلك
 لانها قد يستعملان في كليتين كما اذا قيل رجل ذو مال كما سيد كورد قوله لان المعبر في الكلية

فلو حمل قوله لا يستعملان الاجزئيين على ظاهره لكان معناه لا يستعملان الا
جزئيين نظر الى وضعهما الا فرادى مع انهما كليان بالنظر اليه فلا بد من تأويله
بانهما لا يستعملان الا الجزئيين بالنظر الى الوضع الا فرادى وان كان جزئيين في الاستعمال
وبالنظر الى الوضع التركيبي لا كليين كما سيصرح به قوله الوضع الا فرادى وهما
باعتماد الوضع الا فرادى كليان وجزئيتهما جاء من الاستعمال مع غيره وهو وضع
تركيبي قوله والظاهر ان يقول وذلك لانه لا يحتاج الى التقييد ببعض الاوقات قوله
لا يكون الاجزئيا معنى الاستعمال ولا يكون كليا ايضا في الاستعمال قوله ازالة الخ
مفعول لم لقوله بنى قوله والمستعمل فيه العهدى ايضا اي كان المعنى الكلي
موضوعه موضوع له فلا ترجيح لاحد الاستعمالين على الآخر قوله الا ان المعبر
هو الموضوع له الخ فاما بالنظر الى الوضع الا فرادى كليان لا غير وقد يكونان جزئيين
بالنظر الى الوضع التركيبي والاستعمال فلا يكونان كليين بهذا الاعتبار وحيث يكونان
جزئيين بالنظر الى الوضع الا فرادى فافهم قوله احدهما ان ذو قد يستعمل الخ وهو
مندفع بالتقييد بقوله في بعض الاوقات قوله الجزئي الاضافي وهو ما يكون اخص
بالنسبة الى امر اعم منه وان كان كليا حقيقة كالاشنان بالنسبة الى الحيوان قوله
حتى يدفع ذلك الوهم يعني ان مقصود المص بقوله ذو وفوق مفهومهما كلي الخ
ووقع توهم كون مفهومهما كليا فقوله وان كانا لا يستعملان الاجزئيين
بيان لمقتضى هذا الوهم فاذا كان المراد بالجزئي الجزئي الاضافي يرد عليه
ان استعمالهما جزئيين بهذا المعنى لا يوهم عدم كليتهما لان الجزئي الاضافي
اعم من الكلي والجزئي الحقيقي حتى يدفع ذلك الوهم اي حتى يقصد دفع ذلك
الوهم بذلك القول فالمراد بالجزئي الجزئي الحقيقي لا غير تدبر قوله وتاويلها ما ذكر الخ
اندفع ذلك يجعل الجزئي بمعنى ما هو بمنزلة قوله وتاويلها ما افيد الخ اندفع ذلك بامر
احدهما التقييد بقوله في بعض الاوقات وتاويلها جعل الجزئيين بمعنى ما هو
بمنزلة قوله ورابعها اندفع ذلك بقوله في بعض الاوقات قوله وخامسها الخ

اي المعنى الجزئي المستعمل فيه
العهدى الخ سلا

شرف

اندفع ذلك يجعل الجزئيين في ذلك القول بمعنى ما هو بمنزلة قوله فلا يكونان
جزئيين اي حقيقيين حقيقة بالنظر الى الوضع الا فرادى وان كانا بمنزلة لهما
كما سبق قوله التثنية الثاني الخ فاعل يعني على طريق مزج الشرح بالمتن
قوله اما بالتجوز كالاسد المستعمل بمعنى الشجاع مجازا او بمقتضى الوضع
التركيبي كذو وفوق الموضوعين بالوضع الا فرادى للكلي المستعملين بمقتضى
الوضع التركيبي في الجزئي قوله فيجعل الكلي المستعمل نحو ضرب فعل ماض
فانه اذا اريد باللفظ نفسه يكون مجازا اذا وضع هناك بناء على عدم
الاعتداد بالوضع الضمني قوله بمنزلة الدليل الخ حمله ان ذو وفوق
مفهومهما كلي وان كانا لا يستعملان في بعض الاوقات الا في جزئيين
لان استعمال بعض الالفاظ بمعنى بعض لا يوجب اتحادها في المعنى
قوله لا يندفع قوله اذا المعبر الوضع لانه ظن اتحاد المعنى الموضوع له اللفظ ان

هذا آخر ما يتعلق بشرح الرسالة الوضعية

العصدية للفاضل عصبام الدين وقد وقع

الفرع من تاليفه في شهر ذي الحجة الشريفة

من سنة احدى واربعين ومائة

والف من هجرة من له

العز والشرف

تم

